الأزهر الزنّاد

نسيجُ النَّصِّ

بحثٌ في ما يكونُ به الملفوظُ نصًّا



المركز الثقافي العربي

نَسِيجُ النَّصِّ

* نسيج النص (بحث في ما به يكون الملفوظ نصاً).
* المؤلف: الأزهر الزناد.
* الطبعة الأولى: 1993.

* الناشر: المركز الثقافي العربي
* العنوان:
□ بيروت/الحمراء - شارع جان دارك - بناية المقدسي - الطابق الثالث.
* ص.ب/113-5158/* هاتف/343701-352826/* تلكس/NIZAR 23297LE/

□ الدار البيضاء/● 42 الشارع الملكي - الأحباس * ص.ب/4006/* هاتف/307651-303339/
● 28 شارع 2 مارس * هاتف /271753 - 276838/ * فاكس /305726/.

الأزهر الزنّاد



بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا



تقديم الكتاب

بقلم: الدكتور محمد الهادي الطرابلسي

قَوِيَ الشُّعور، في السّنوات الأخيرة، عند روّاد البحث اللساني، بضرورة تجاوز حدود الجملة في درس قواعد الكلام إلى تحليل النّصوص، بمختلف أحجامها، وبحتمية الجمع بين الاعتبارات اللّفظية والتركيبية والاعتبارات المعنوية والمقاميّة في تقدير أشكال التّعبير وإجراءاتها؛ وهذا قادَهم إلى دكّ الحواجز التي أقيمت بين علم النحو وعلم البلاغة بل وعلم النّقد وعلم الشّعر أيضاً، لا رغبة في توسيع مجال البحث اللساني ودعم اللسانيّات التّطبيقية خاصة، وإنّما إغناءً للنّظر وإقراراً بأن كثيراً من مسائل التّفكير في اللّغة وقضايا التّقعيد لاستعمالاتها لا يستقيم إلاّ بالاحتكام فيها إلى أحوال الكلام بمختلف مظاهره.

لكنّ هذا التطور المشهود، في مفاهيم العلم وقضاياه، لم يواكبه إجماع على شرعيّة المشروع ولا اطمئنان على سلامة المسار، رغم أنّ الوعي بما وراء التطوير من فائدة لا يكاد ينكره اليوم دارس، ممّا جعل اللسانيّات تدخل، منذ أكثر من عقد، في طور آخر من أطوار التجديد التي عرفتها منذ نشأتها في أوائل هذا القرن.

وليست الحيرة أمام «مغامرة» التطوير والتخوّف من بدعة الإبداع والحذر من نتيجة التغيير إلاّ ظواهر طبيعية فضلاً عن أنها منبّهات يستعين بها الدّارس المغامر ليتجنب خطر المجازفة في الحكم وخطأ المبالغة في التقدير، بل إن غياب الحيرة والتخوف والحذر هو الذي يكون غريباً أمام وضع تغيرت فيه مجالات العمل وأدوات المنهج ومواد الدرس ورصيد النتائج... بل ومفاهيم العلم في حين لم تتغيّر مصطلحاته المفاتيح.

فمن حق الناقد أن يتساءل عن سبب تمسك الدارس بمصطلحات نحو وجملة وقاعدة ورابط.... واستعماله إياها، فيما أصبح يسمى بنحو النصوص وبالجملة الشعرية والجملة العروضيّة وبقواعد النصوص وبالروابط الزمنية والإحالية والتركيبية مع أنه يستعملها أيضاً في مفاهيمها المتعارفة المألوفة.

وإذا كان تغيير المصطلح عند تغيّر المفهوم أقرب إلى منطق الأشياء وأسلم ذريعة لاتّقاء سهام النقد، فإنه قد يكون أكبر العوامل في تغييب ملامح التطوير المقصود وحجب طرافة الإضافة، ذلك أن بين الجملة والنص ـ فيما يزعم الدّارسون ـ من الصلة ما لا بدّ معه من الاحتفاظ بمصطلح نحوٍ لكليهما وكذلك الشأن في سائر المصطلحات المشتركة بينهما.

وفي هذا الإطار تندرج محاولة الأستاذ الأزهر الزناد في بحث نحو النصوص*، وقد انطلق فيه من مفهوم النص على أنه نسيج من الكلام، وذهب إلى أن معنى النسيج يتوفر في المصطلح الأعجمي المقابل لمصطلح **نص**(Texte، انظر 0-1)؛ على أن هذا المعنى ـ في نظرنا ـ ليس غريباً عن تصور العرب للنص. فقد تبيّن لنا أن الكلام عند العرب، يكون نصّاً، إذا كان نسيجاً، والنص والنسيج في بعض الوجوه يلتقيان. ففي اللسان (مادتا ن ص ص، و ن س ج) «**النص، جَعْلُ المتاعِ بعضه على بعضٍ**» و «**النسيج، ضمُّ الشيء إلى الشيء**» فالأول تركيب والثاني ضمّ، والتركيب والضمّ واحد.

فلما كان الأمر كذلك، رأى المؤلف أن يبحث خصائص النسيج في النصوص بالتركيز على ثلاث مجموعات من الروابط التي تحدد الصلة بين عناصرها المكونة؛ فدرس الروابط اللفظية والمعنوية والروابط الزمنية والروابط الإحالية، مراوحاً في ذلك بين التنظير والتطبيق، في عملٍ ،كان للتنظير فيه معنى استنباط القواعد من النصوص المحللة لا معنى قراءة هذه النصوص في ضوء نظريات سابقة، وللتطبيق معنى الاعتماد على نص مختار «**لإقامة جملة من القواعد**»(1-2-3) من ناحية، وليتوسل بها إلى سبر انطباق تلك القواعد على غيره من النصوص من ناحية أخرى.

فلئن كانت النصوص التي حللها المؤلف في كتابه أربعة، فإنها ترجع إلى صنفين اثنين في الواقع:

- صنْفُ النصوص المحللة لغاية استنباط القواعد، وقد مثله نص نثري فني من كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني.

- وصنْفُ النصوص المحللة ليسبر بها انطباق تلك القواعد على سائر النصوص، وقد مثلته نصوص ثلاثة: نص لمحمود المسعدي من كتابه «حَدَّث أبو هريرة قال...» ونص شعري لأبي نواس وسورة الفيل من القرآن؛ فكانت نصوصه مختلفة في «**نظمها ومواضيعها**»(1-2-3)؛ ولا شك في أن المؤلف قصد من ذلك إلى الإحاطة بجوانب الربط في مختلف السياقات، إحاطة لا تشمل مظاهر الربط التي لم يدرسها طبعاً؛ ونقدّر أن

مجال درس الروابط في النص ما زال واسعاً.

على أن الكاتب كأنه ينزّل بحثه في إطار وضع نحو عام للنصوص العربية: عِلْمِيِّها وأدَبِيِّها، نَثْرِيِّها وشِعْرِيِّها. فهل الحاصل من ذلك أن قواعد الربط لا تختلف باختلاف مستويات النصوص؟

تلك مسألة ليست من برنامج صاحب الكتاب ولكنها مسألة من مسائل أخرى عديدة يطرحها الكتاب ضمنياً؛ ولعل الجواب عنها لا يتيسر إلّا بالبحث في مدى التفاعل في النصوص بين أنواع الربط المختلفة وفي مدى تبريرها وعفويتها وفي غير ذلك من مظاهر الكلام التي تحدّد طبيعة النسج في النص؛ لأن النص عامة إن كان نسجاً، فإن النص الأدبي نسج من درجة ثانية، لا تختلف فيه قواعد الربط ولكنه يتميز عن سائر النصوص بطرق توظيف هذه القواعد ومثيلاتها فيه.

إن بحث الأستاذ الأزهر الزناد في هذا الكتاب مفيد بالموضوع الذي قام عليه والمنهج الذي توخّاه، ولا سيما بالأسئلة التي طرحها للنقاش وبالقضايا التي دعا إلى التفكير فيها. ولا نبالغ إن قلنا إنه جدير بأن يُضم إلى قائمة أهمّ المراجع في النحو وعلم النص.

تونس ماي 1991

«إن المغامرة بإقامة فرضيّة قوية وإن استدعى الأمر تحويرها بعد ذلك لأفضلُ من عُقمٍ تفرضه الرهبة والحذر» .

(Apostel)

مدخل:

في مفهوم النص وقضاياه اللسانية

كلّ بحث لا بدّ أن يَضْبِطَ مجاله الذي يدور فيه والمفاهيم العاملة التي يعتمد عليها، فيتعين بذلك موقعه من الاختصاصات المتنوعة المتداخلة، ويتمكن المتقبّل من مفاتيح وُلُوجه القائمة على تلك المفاهيم. وهذه ضرورة ابستمولوجية.

وتعريف النص، مثل كل تعريف، أمر صعب لتعدد معايير هذا التعريف ومداخله ومنطلقاته، تعدد الأشكال والمواقع والغايات التي تتوفر في ما نطلق عليه اسم «نص».

ولتجسيم هذا المفهوم يمكن تناوله من حيث وجوده الفيزيائي وما يتجسّم به من مكونات ومن حيث هو حدث أو عمل منجز في الزمان والمكان ومن حيث هو بنية تحكمها علاقات ومن حيث هو مؤسسة اجتماعية حضارية تؤدي دور العلامة الدالة بما يلتخص فيها من سمات النشاط اللغوي الفردي والجماعي.

ولعل أحسن المداخل في مثل هذا التعريف المُدخل المعجمي.

1-0 النص في المعجم:

تتعدد المعاني اللغوية في مادة [ن، ص، ص] في «لسان العرب». فهي تدل على:
- الرفع بنوعَيْهِ الحسي والمجرد: «النص: رَفْعُكَ الشيء. نص الحديث ينصه نصاً: رفعه. وكل ما أُظْهِرَ فقد نُصَّ» ومن ذلك «المنصة».

- أقصى الشيء وغايته: ومنه نص الناقة أي استخرج أقصى سيرها، ونَصُّ الشيء: منتهاه.

- الاستقصاء وهو متصل بالمعنى السابق ومنه «نص الرجل نصاً إذا سأله عن شيء حتى يستقصي كل ما عنده».

- الإظهار: وله صلة بالاستقصاء. فالنص عند الفقهاء «نص القرآن ونص السنة أي ما دل ظاهر لفظهما عليه من الأحكام».

وهذه المعاني كلها تعود إلى جامع واحد هو «الارتفاع» أو هو «أَظْهَرُ مكوّنات الشيء» أو «أقصاها». ويمكن أن نتوسل بما سبق في فهم إجراء «النص» في الاصطلاح على كائن لغويّ. فهو يُطْلَقُ على ما به يَظْهَرُ المعنى أي الشكل الصوتي المسموع من الكلام أو الشكل المرئي منه عندما يترجم إلى المكتوب. وهذا الشكل الصوتي يمثل آخِر طـور يَبْلُغه الكلام في تولده (البنية السطحية). إذ ينطلق تركيب الملفوظ من الأساس Base حيث تجتمع العناصر المقولية Catégories بالصيغ الصرفية الحاصلة في المعجم Lexicon، ثم تنتظمها القواعد التركيبية في بنيةٍ تُطابقها بنيةٌ دلالية (البنية العميقة)، ثم تجري على هذه البنية تحويلات Transformations تأخذ بَعْدَها شكلاً صوتياً هو ما يمثل حدثاً يُسمع ويُنقل عن طريق قناة ما (Chomsky 1981, 5).

فالنص إذن علامة كبيرة ذات وجهين: وجه الدّال ووجه المدلول. ويتوفر في مصطلح «نص» في العربية وكذلك في مقابله في اللغات الأعجمية Texte معنى «النسيج» (اللسان، مادة نص و Encyclopedia Universalis مـادة Texte). فالنص نسيـج من الكلمات يترابط بعضها ببعض. هذه الخيوط تَجْمَعُ عناصرَه المختلفة والمتباعدة في كلّ واحدٍ هو ما نطلق عليه مصطلح «نص». وقد قامت علوم عديدة ومناهج كثيرة للبحث في هذا الترابط، وتعدّدت هذه العلوم منذ أقدم العصور وتقاطعت مناهجها بحكم التقائها في موضوع بحث واحد هو «النص»، ثم تفردت به اللسانيات في زمن متأخر جدّاً بالقياس إلى قدم المعارف البشرية. وهذا التفردُ نفسه مرَّ بمراحل عديدة، عند كل واحدة منها يقوم حد بين تلك العلوم المشتركة في النص.

2-0 منزلة النص في المنظومة الفكرية والاجتماعية:

يرتبط ظهور المصطلح بظهور عدد من المؤسسات في المجتمع البشري وتطورها، أوّلها ظهور الكتابة من حيث هي وسيلة لتجاوز ضعف الذاكرة وفعل الزمن، فيتّخذ الملفوظ حيزاً في الفضاء ويستقل بوجوده فيخترق العصور. وهذا الاستقرار يجعل من النص المكتوب وثيقة ملزمة؛ وعلى هذا تقوم مؤسسة الدولة والمؤسسات القانونية والدينية والتعليمية وغيرها من المؤسسات التي تتطلب نسبة من القرار تضمن استمرار مبادئها وتناقلها خلال المكان والزمان. وهذا أمر تضمنه النصوص المكتوبة. بل إن تصوّر كثير من

ركائز هذه المؤسسات لا يوجد خارج النص، فمن ذلك حديثنا عن نص قانوني صريح ونص آخر قابل للتأويل، وعن نص ديني أو نص مقدّس وهكذا. بل إن المعرفة كلها تتلخص في النص إذ هو حافظها ومبلّغها.

ونظراً إلى أهمية «النص»، من حيث هو وثيقة، ظهرت علوم عديدة تَدْرُسُه من جوانب متعددة. فعلم الآثار يبحث عن النصوص القديمة، يستنطقها لاستكناه ما خبّأت من علامات شاهدة على العصور الماضية؛ وهو إنْ فَعَلَ الزمن فيه فاهتراً بعضُه أو كله، قام الباحثون بإعادة بنائه بناء يضمن الجانب الحسي فيه وكذلك جانب المضمون (إذ النص علامة لا تستقيم إلا بذَيْنِك الوجهين)، ومن ذلك تحقيق المخطوطات ومحاولة فكّ رموز الهيروغليفية في مصر الفرعونية وفي آثار الحضارات الامريكية ـ الهندية. وغير هذا كثير.

وترتبط أهمية النص في منظومة المجتمع البشري بالجانب العقلي فيها؛ فهو كما أسلفنا حامل العلم ومصدر التجربة والعرفان بل تتلخص فيه «الحقيقة» التي تقوم عليها كل المعارف. فهو من حيث هو كائن ثابت ضامن لاستمرارها بالحفاظ عليها. وهو المدخل إلى الحقيقة يُتَوَسَّل به لإثبات موقف أو مبدإ من مبادىء عقيدة كاملة، و«الظاهر والباطن» في الفكر العربي الإسلامي مثال على ذلك.

3-0 النص في الدرس اللساني:

وَجَّه الدّرس اللساني الحديث في هذا القرن مبدآن: أوّلهما الوقوف على وجهي العلامة اللغوية وثانيهما البنيوية.

فقد فتحت ثنائية الدال والمدلول أمام البحث بابين عريضين أمام اللسانيات من جهة وأمام علم المنطق من جهة أخرى، وبالوقوف على خصائص كل من الجانبين تبيّن ثراء كل واحد منهما، فكان أن اشتغل المناطقة بنظام اللغة واشتغل اللغويون بالبنية المنطقية فيها؛ فتبيّنوا جميعاً ثراء الجهاز اللغوي، ولم يعد المنطق سلطاناً على المعنى، وعادت اللغة إلى الاعتبار فيه بعد أن جرى إقصاؤها وتعويضها بالبحث في «لغة شكلية» تضمن كمال «الحقيقة». (كارناب Carnap، فتغنشتاين Wittgenstein، ورسّل Russel وغيرهم أمثلة على ذلك).

وإذ استقل الدّال بنفسه أمكن البحث في بنيته (شكله)، فكان أن ظهر «الشكلانيون» في حلقة «براغ» وقد اهتم أعلامها وأبرزهم «جاكبسون» بالبحث في «الإنشائية»

Poétique، والتحق في أعمالهم جزء كبير مما كان يعود إلى الأدب بموضوع علم اللسانيات. فكان أن اقتحم البحث اللسانيُّ مجال «النص» بعد أن كان يكتفي بالبحث في حدود «الجملة».

وبتطور البحث في نظام الخطاب الأدبي ظهرت الحاجة إلى تطوير جهازٍ موضوعه النص، ويتصل بعلم العلامات، فظهر علم العلامات الأدبي Sémiotique littéraire وموضوعه النص الأدبي، فنتج عن ذلك تأسس مفهوم «النص».

1-3-0 الجملة والنص:

وقف منذ القديم الدّرس اللساني عند حدود الجملة، فبيّن مكوناتها ومختلف القواعد التي تحكمها؛ وعلى ذلك قامت النظريات النحوية والاتجاهات اللسانية المختلفة والمتعاقبة. فالجملة بنيةٌ قارةٌ في الكلام، وقرارها هذا جعل النظريات، التي اشتغلت بوصفها وتقنينها، متينة متانة نسبية؛ ونسبيتها متأتية من طبيعة الكلام نفسه؛ فالجملة نظرياً نوعان:

- جملة - نظام System sentence، وهو شكلُ الجملة المجرد الذي يولّد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في نحو لغة ما.

- جملة - نصيّة Text sentence، وهي الجملة المنجزة فعلاً في المقام (Lyons 1987 357 - 387). وفي هذا المقام تتوفر ملابساتٌ لا يمكن حصرها، يقوم عليها الفهم والإفهام. وتتعدد الجمل في المقام الواحد وعلى لسان شخص واحد، نظرياً، إلى ما لا نهاية له. وهذا التعدد يعود إلى التفرد من حيث البنية المولدة للجمل، أي إلى النحو: نحو الجملة، ولكنه يخرج عنها عندما يتعلق الأمر برصد عمل الدّلالة في النصوص في وجوهه المختلفة: (الانسجام في الموضوع والزمان والأشخاص أو المفاهيم وما يتعلق بها من عمل المضمرات كالضمائر وأسماء الإشارة وغيرها، وتنظيم المكان أو توزيعه، والتفاعل القائم بين أطراف التواصل، مثل: استراتيجية الإقناع في محاورة فلسفية أو استراتيجية الإمتاع في إنشاد شعري...).

وها هنا تطرح قضية أساسية تتعلق بشرعية وجود نحو النصوص Grammaire de texte إلى جانب نحو الجملة Grammaire de phrase.

والشرعية هنا علمية منهجية، والنظر فيها يستدعي تناول العلمين: في ما يجمع

بينهما فيمنع تأسيس اللاحق منهما (أي نحو النصوص)، وفي ما يفرق بينهما فيحتم وجودهما مفترقين أو مجتمعين في القليل أو الكثير. ويمكن ولوج هذه القضية من باب مفهوميٍّ فلسفيٍّ عام يوصلنا إلى ضبط حدود كل من العلمين، ولكننا آثرنا أن يقوم مدْخَلُنا على أكثر الركائز قراراً في تصنيف العلوم وذلك بالنظر في أسّ كل علم: الموضوع، المنهج، الغاية، إلخ.

1-1-3-0 الموضوع:

فمن حيث الموضوع، يدرس نحوُ الجملة ما يُعْرَفُ بـ «الجملة» وتعريفاتها عديدة يتوسل بعضها بالمعنى فيربط حدودها باستيفاء المعنى[1]، وبعضها بالشكل والمعنى فيربط حدودها باستيفائهما معاً[2]، وبعضها يربطها بالشكل فقط[3]. ويدرس نحوُ النصوص ما يُعْرَفُ بـ «النص»، وتعريفاته متعددة هي الأخرى، يقوم بعضها على مفهوم التعدد في أجزاء الملفوظ الواحد [4]، ويذهب بعضُها إلى اعتبار كل ملفوظ، مهما كان حجمه، نصاً؛ فيكون اللفظ المفرد وما هو في حدود الجملة وما تجاوزها نصاً؛ إذ تتفق كلها في تَرَكُّبِها من سلسلة من الوحدات التي تقبل التحليل إلى وحدات أصغر؛ ويتواصل هذا التقسيم حتى يستوفي جميع الأقسام الممكنة[5]؛ وبعضها يُطْلِقُ «النص» على كل الوحدات اللغوية ذات الوظيفة التواصلية الواضحة التي تحكمها جملةٌ من المباديء، منها «الانسجام» Coherence و«التماسك» Cohesion و«الإخبارية» (توفر مضمون مفيد في النص) Informativeness. وبعضهم يفرّق بين «نص» هو كائن فيزيائي منجز، و«خطاب» هو موطن التفاعل والوجه المتحرك منه، ويتمثل في التعبير والتأويل[6]. ويتداخل في

---

(1) مغني اللبيب 374/II.

(2) شرح المفصّل 20/I.

(3) وهي تعريفات تأثرت بتعريف «بلومفيلد» Bloomfield القائم على الاستقلال التركيبي وعدم اندراج الجملة في تركيب آخر أكبر منها.

(4) Crystal D., A dictionary of Linguistics and phonetics.

(5) أ ـ كما ذهب إلى ذلك هيالمسلاف Hjelmselev:

Prolégomènes à une théorie du Langage ص 20-21 وص 138.

ب ـ وانظر في ذلك: محمد صلاح الدين الشريف: **«خواطر شك نظرية في كفاية القراءة اللغوية»** ضمن أعمال ندوة «القراءة والكتابة، كلية الآداب والعلوم الانسانية بتونس مارس ـ 2 افريل 1982». تونس 1988 ص. ص 217-306. حيث يطلق النص الأدنَى على ما يوافق «الجملة» من النصوص.

(6) Crystal D., **A dictionary of Linguistics and Phonetics** (Text).

الاستعمال مفهوم «النص»، من حيث هو وحدة لسانية قائمة بذاتها، بمفهوم النص أو النصوص المعتمدة في دراسة ما (Corpus)؛ بل إنه يتجاوز الملفوظ اللغوي إلى كل ما يدل على شيء ما؛ فتُكوِّن العلاماتُ البصرية أو الإشارية نصوصاً، يتجاوز درسُها حدودَ اللسانيات إلى علم العلامات Sémiologie كما ضبطه دو سوسير في مطلع هذا القرن، وكما حاول بعض الدارسين في الغرب بلورته مثل: جوليا كريستفا J. Kristéva في بحثها في علم العلامات الأدبي، ورولان بارت R. Barthes في بحثه في مختلف النظم العلامية البشرية بما فيها العلامة اللغوية(7).

ومن خلال ما سبق نتبين أن النص يحتوي الجملة وما يفوقها وما هو دونها؛ فإذا ما حصل التطابق بين النص والجملة في الكمية، فلقائلٍ أن يقول: ما الفائدة من نحوٍ آخَرَ يدرس الموضوع نفسه؟ وهذه قضية مطروحة في كثير من المواضع ضمنياً أو صراحة. أما إذا تلفّظ المتكلم بما هو دون الجملة وفهم عنه سامعه، فيُطْرَحُ سؤالٌ من نوع آخر يتعلق بآليات ذلك الفهم ومفاتيحه؛ فهذا الملفوظ الناقص من حيث المنطوق، تام من حيث المفهوم.

وهذا التمام مرتبط بالمقام، حيث تتوفر العناصر المتمّمة، ارتباطاً لفظياً بما سبق أن ذكر فيه، فقام الكلام اللاحق على السابق؛ أو ارتباطاً غير لفظي بتوفر العناصر المتممة في المقام مُدركةً بالحواس، وهي بذلك تعمل عمل اللفظ المعبّر عنها لو ذُكِر.

أما إذا تلفظ المتكلم بما يفوق الجملة الواحدة، وهو أمر لا حدّ له كما أسلفنا وفهم عنه سامعه، يُطْرَحُ سؤالٌ يتعلق بآليات الفهم ولكن من زاوية أخرى بعيدة عن عناصر التعويض، وتتعلّق بالعناصر التي تتجاوز مستوى الجملة المفردة، فتقيم شبكة من العلاقات بين الجمل المتباعدة داخل النص وعلاقات أخرى بين النص ومحيطه المباشر وغير المباشر.

والمستويات الثلاثة (ما هو دون الجملة، والجملة، وما فوقها) في دلالتها ترتبط بالمقام ارتباطاً واحداً؛ وهذا الارتباط يعتمده طَرَفا التواصل في تركيب الكلام وتحليله؛ لكن نحو الجملة قاصر عن بيان وجوه هذا الارتباط، إذا ما تعدى الملفوظ مستوى أكبر وَحْدَةٍ لفظية يشتغل عليها (أي الجملة) بالزيادة أو النقصان. وتظهر ها هنا الحاجة إلى جهاز وصفٍ يتجاوز حدود الجملة، فيقف على دلالة النصوص والبنية التي تحكمها؛ وهو أمر متأخر في الزمن، إذ بدأ التفكير فيه في الأدب مع تطور الأبحاث في النص الأدبي،

---

(7) E. Universalis **Théorie du Texte**

ومعها إنفتحت أبواب أخرى أمام علم العلامات الأدبي Sémiotique Littéraire، وفي اللسانيات، مع تطور لسانيات النصوص في اتجاهاتها المختلفة. وقد فتحت النظرية التوليدية، في آخر ما وصلت إليه من مباديء، أبواباً أخرى أمام «نحو النصوص»؛ ويتبين ذلك من خلال عودتها إلى مبدأ العمل والربط النحويين (نظرية العاملية والرابطية Théorie du Gouvernement et du Liage)؛ وهما يعملان في مستوى الجملة ومستوى النص، ولئن لم يهتم أبرز أعلامها «شومسكي» بالنص، فقد عمل كثير من الباحثين في هذا الإطار النظري على ولوج النص من خلال المباديء التي قامت عليها تلك النظرية مثل العمل والربط، فتعددت الدراسات المهتمة بـ«الإحالة» Anaphore في مختلف وجوهها (انظر 1-2 و3-1 من هذا العمل).

2-1-3-0 المنهج:

أما من حيث المنهج فيتحتّم أن نرفع كثيراً من الأمور المربكة فنمهِّد إلى النظر الصحيح المميز بين النحوين (نحو الجملة ونحو النصوص). وأهمها يتعلّق بالتصنيف. فالجملة مثلاً تنقسم إلى أنواعها باعتماد معايير تختلف عن معايير تصنيف النصوص، فهي كما استقرّ في الأنحاء المختلفة «إسمية» و«فعلية»، «بسيطة» و«مركبة» ومهما تعدّدت أنواعها فإن تلك المعايير تبقى لغوية صرفاً يستنبطها النحو الواصف لها من شكلها بصرف النظر عن مدلولها. أما النصوص فتنقسم إلى أنواعها وفق مضامينها في الأساس وإن اعتُبر الشكل في ذلك فهو من درجة ثانية. فالنص يُصنّف إلى «أدبي» و«قانوني» و«سياسي» و«فلسفي» إلخ. باعتماد موضوعه. ويقبل الواحد منها القسمة إلى أصناف فرعية باعتماد معيار الشكل وحده أو الشكل والمضمون معاً، فيقترب بحضور معايير الشكل من الصرامة العلمية في التّصنيف ويباعدها بحضور معيار المضمون. فالنص الأدبي ينقسم إلى نثر وشعر باعتماد الشكل اللغوي (حضور العروض من جهة وغيابه من جهة أخرى) والشكل «الفني» إلى «رواية» و«مسرح» و«خرافة» و«مذكرات» إلخ.؛ ويمكن مواصلة هـذا التقسيم باستيفاء جميع الأشكال الصالحة للتصنيف.

وهذه المعايير يمكن أن تتقاطع مع معايير المضمون، فتتولد أصناف تتعدّد حسب درجات التصنيف؛ فالنّثر فنّي وغير فني، والفني منه رواية أو مسرح إلخ.؛ والرواية تاريخية وذهنية وبوليسية إلخ.[8]. يتجلى من خلال ما سبق أن معايير التصنيف في «نحو

(8) انظر الإحالة 5 ب، ص 234 وما بعدها.

الجملة» أكثر قراراً وتجريداً من المعايير المعتمدة في تصنيف النصوص؛ وهذا التعدد يعود إلى تداخل بين معايير علوم مختلفة تلتقي في موضوع واحد هو «النص» وكل واحد منها يرصد فيه شيئاً ويُغَيِّب من اهتمامه أشياء اخرى، وهذا مدخل الضرورة في بناء علم مستقل متميز عن كل علم آخر هو «لسانيات النص Text Linguistics» أو «نحو النصوص» في معنى النحو الواسع[9]. فاللغة تعمل منذ نشأ الاجتماع البشري، وتطورت علوم تدرسُها كانت وسيلة لغيرها من العلوم، متشابكة معها، ثم استقلت شيئاً فشيئاً إلى أن نشأ علم مستقل جامع لها هو «اللسانيات»، فهو أقدم العلوم موضوعاً وأحدثها نشأة إذا ربطنا النشأة بالاستقلال؛ والنصوص تعمل منذ نشأ الاجتماع البشري، إذ لا يوجد كلام خارج ملفوظ منجز هو «نص»؛ وتطوّرت علوم تدرسه (علوم الأدب، النقد، البلاغة، التفسير إلخ). كانت وسيلة لغيرها من العلوم، متشابكة معها، ثم استقل كل واحد منها بنفسه فاقتصر على موضوعه من حيث هو مدلول عليه بالنص، والتحق جزء ممّا كان يجب أن يكون موضوع علمٍ يدرس «النص»، من حيث هو نص، بـ«اللسانيات»؛ وهو أمر حتمته شفافية ما بين حدود النص وحدود الجملة، وما يزال عائقاً أمام استقلال «لسانيات النصوص» بنفسها (إن جرى التفكير في هذا وهو أمر يحتاج إلى نظر). ولعله أقدم العلوم موضوعاً مثل اللسانيات وأحدثها على الإطلاق. وهنا تطرح قضية أخرى تتعلق بضبط الحدود من زاويتين: زاوية الفصل بين لسانيات النصوص من جهة وعلوم أخرى تدرس النص، وزاوية الفصل داخل اللسانيات بين لسانيات الجملة ولسانيات النصوص.

فلسانيات النصوص أو نحو النصوص تدرس النص من حيث هو بنية مجردة تتولد بها جميع ما نسمعه ونطلق عليه لفظ «نص»؛ ويكون ذلك برصد العناصر القارة في جميع النصوص المنجزة، مهما كانت مقاماتها وتواريخها ومضامينها؛ وهي في هذا تتقاطع في موضوعها مع جميع العلوم المتعلقة بدراسة النص وتجمعها، فتتجاوزها لأنها أقصاها تجريداً في ما تقيمه، فلا تهتم بالمضمون وإنما **تبحث في ما يكون به الملفوظ نصاً**، فتنظر مثلاً في الروابط المختلفة بين جمل النص (التركيبية منها والزمانية وما كان منها بالمضمرات وغيرها)؛ وهي في هذه السمة تلتقي باللسانيات (نحو الجملة). ولُنسم هذه البنية «البنية النّصية» Structure Textuelle دون تعليق أي صفة بها، لتمييزها عن سائر البنى التي تبحث فيها مختلف العلوم المتعلقة بالنص، ولضمان أقصى درجات التجريد، فتكون «البنية النصية» شكلاً فارغاً يمكن أن يحوي عدداً من البنى المختلفة في طبائعها

(9) «نحو» هنا تعني كل القوانين التي تحكم نظاماً ما.

(بنية قصصية، بنية اجتماعية. . .) ومستقل عنها في الوقت ذاته.

الآن، وقد استوت الرؤية نسبياً، يمكن النظر في ما يفصل أو يجمع بينهما من حيث الموضوع.

ينظر نحو النصوص، كما بيّنا، في البنية النصية المتوفرة في النص الذي يكون دون الجملة ويساويها ويتجاوزها. وينظر نحو الجملة في بنية الجملة. وبين ما يدخل تحت الجملة والنص، وما يدخل تحت نحو الجملة ونحو النصوص بالاستتباع تداخلٌ وتعاظلٌ. فيمكن للجملة أن تشتمل على نص في أحد طرفي النواة أو أحد متمماتها، فيكون النص برمته مكوّناً مباشراً من مكونات الجملة؛ وهذه ظاهرة مكنت بعضهم من الذهاب إلى أن الجملة هي الشكل الوحيد في الكلام؛ وكل النصوص تعود إليه سواء ذَكر المتكلم عناصر الجملة المشتملة على نص ذِكْراً صريحاً أم لَمْ يذكر؛ فإن لم يفعل تبقى الجملة قائمة، المسند إليه فيها هو شخص المتكلم موجوداً في المقام، والمسند فيها هو حدث التلفظ المنجز، والمتمم فيها هو الملفوظ المنطوق.

وإن سلّمنا بهذا فإنه لا يحل المشكل، إذ تبقى أشكال توليد الجملة قاصرة عن توليد أشكال النصوص، وتبقى أشكال تحليل الجملة (بمعنى فهمها في مستوى الذهن) قاصرة عن تحليل النصوص؛ فاندراج الجملة أو الجمل في النص مطّرد ضروري لأنها مكوناته المباشرة؛ أما اندراج النص في الجملة فهو ممكن، ثم إن العلاقات بين مكونات الجملة تختلف من حيث النوع والمدى والاتجاه عن العلاقات بين مكوّنات النص، ولذلك يختلف فهم الجملة عن فهم النص وإن كانا متكاملين. هذا في مستوى ذهن المتكلم الذي يملك اللغة؛ أما في مستوى الجهاز الواصف للغة، فقد جنح البحث بدافع إقامة حدود العلم وقواعده إلى تغليب الأشكال المطردة القارة ومجالها الجملة، وإن على حساب أشكال أخرى ومجالها النص، جرى إقصاؤها لا لعدم اطرادها وإنما لأنه يصعب ضبطها على الدّارس؛ وصعوبة هذا الضبط لا تعود إلى طبيعة تلك الأشكال، وإنما تعود الى منهج الدرس ومداخله إلى النص؛ فالدرس اللغوي قام على الفصل بين النحو (في مفهومه المتعارف) ومجاله الجملة، وبين «البلاغة» ومجالها النص، فكان «الوصل والفصل» و«الابتداء والاستئناف» و«المقام» حكراً عليها؛ وما خروج النحاة إلى هذه القضايا إلا ضرورة[10]. وهذه القضايا لم تؤخذ من زاوية الأشكال المجردة التي تولّدها، وإنما رُبطت بالدلالة، إذ دُرست في باب «المعاني» حيث يمثل الحديث عن الأشكال أمراً

(10) انظر الإشارة الى هذه القضية في 1-2 من هذا العمل.

ثانوياً يخدم المعنى؛ ومَنَعَ ذلك شكلنة Formalisation القواعد المولـدة للنصوص؛ وباستقرار هذا الأمر في الأذهان رسخ الاعتقاد في استحالة ضبط النص من جميع وجوهه، فشكا الباث (الأديب/الكاتب) من معاناة الكلمة، وتبعه المتقبّل (الناقد) فشكا من صعوبة الكلام على الكلام؛ وإن نام الأول ملء جفونه عن شواردها سهر الثاني وخاصم نفسه وغيره فيها.

وبالوقوف على ضرورة تجاوز هذا المأزق، نظراً إلى قصور وسائل نحو الجمل، اندفع البحث بطبيعته إلى النظر في النصوص بالمنهج والرؤية التي قام عليها نحو الجملة، فاهتدى إلى ما سمّيناه قبل هذا بالبنية النصية.

0-3-1-3 الغاية:

يسعى كل واحدٍ من النَّحْوَيْن إلى وصف النظام الذي يقوم به موضوع درسه. والنظام جملة من العلاقات المحكومة بقواعد تقيم أشكالاً ينقاس عليها الكلام، فيكون صحيحاً مقبولاً، وصحيحاً غير مقبول، أو غريباً وخاطئاً مقبولاً، وخاطئاً غير مقبول. والصحة تتعلق بالبنية الدالة من حيث مطابقتها للشكل المولِّد لها أو خروجها عنه، أما المقبولية فتتعلق بالمعنى؛ وهذه الصفات تنطبق في مستوى الجملة ولكنها تتعثر في مستوى النص؛ وهذه الحقيقة تعود إلى مبدأ كوني ينسحب على جميع الظواهر، ويتمثل في أن درجة الحبك تناسب عكساً موقع عنصرٍ ما من الكل الذي ينتمي إليه[11]. فالنص لا يخضع لقواعد معيارية مثل الجملة، وهو من هذه الزاوية يفلت من الضبط، لا لأنه يَعْسُرُ ضبطه، وإنما لاختلاف المعايير الضابطة له في التصور القديم عن ضوابط الجملة؛ وبتوحيد تلك المعايير من حيث النوع، أي بجعلها مجردة بما فيه الكفاية متعلقة بالبنية النصية التي تقاربها البنية الجُملية، يدخل النص تحت طائلة الضبط؛ وبهذا التوحيد يتم رتق ما بين الجملة والنص من فراغ في الجهاز اللغوي؛ وهو توحيد يضمن أمرين أساسيين في انسجام الجهاز:

- التجريد الذي يمكّن من الإحاطة بكل ما هو من جنس الملفوظ.
- التكرارية Récursivité في عمل القواعد. (لنا عودة إلى هذه القضية في 1-1 وفي بعض المواطن الأخرى من العمل).

---

(11) انظر المرجع 5 ب، ص 236، لمزيد من التفصيل.

0-4 خاتمة:

وقفنا من خلال ما سبق على التداخل بين نحو الجملة ونحو النصوص في وجوه كثيرة، لا ندّعي أننا أحطنا بها استقصاء وتحليلاً، وإنما هي كافية لتُبيِّن ما به يُدفع الفصل بين المستويين في الإنجاز اللغوي العامل وفي الجهاز العلمي الواصف. وهذا التداخل يفرض البحث عن تواصل بين المستويين والنَّحْوَيْن، فيتّسع مفهوم النحو لذينك الفرعين، وهو أمر ممكن تسمح به مرونة العلامة اللغوية ومرونة العلم الذي يصفها؛ وسيكون هذا التوجه الخيط الرابط بين أقسام هذا العمل الثلاثة.

1 - القسم الأول:

الروابط التركيبية في النصوص

الفصل الأول: نحو الروابط التركيبية.
الفصل الثاني: الروابط التركيبية في النص: قواعدها ومعانيها.

1 ـ الفصل الأول:

نحو الروابط التركيبية

سبق أن رأينا في المدخل ضرورة التوصل إلى رتق الفراغ الموجود بين مستوى الجملة ومستوى النص من حيث المكونات والقواعد التي تحكمها حتى يستقيم بناء نحو النصوص. وما يشغلنا ها هنا هو النظر في الربط بين الجمل داخل النص ربطاً تركيبياً، وما اهتمامنا بالقواعد المولدة للجملة المفردة، وللجملة أو الجمل في النص، إلا لكونه اساساً يقوم عليه ما نروم بيانه في باب الربط التركيبي. ويمكن أن نطلق على المكونات والقواعد التي تحكم تركيبها في الجملة والنص وقواعد الربط بينها اسم «نحو الروابط التركيبية»، وهي روابط بين الجمل داخل النص. والروابط هذه علامات على علاقات تكون بين الجمل، وقد حاولنا ضبط القواعد الأساسية والفرعيّة التي تحكمها؛ وهو أمر درسه البلاغيّون في القديم في باب «الفصل والوصل». وفي هذا الفصل عرضٌ نظريٌ موجزٌ لا بدّ منه، وهو أمر مقصود، على أن يكون الفصل الثاني مجالاً لِتَبيُّن ما ورد في الأول من خلال ممارسة نصوص عديدة ومتنوعة، يجري توليد القاعدة منها توليداً طبيعياً.

1-1-1 قواعد الأساس:

1-1-1-1 المكونات:

- ن بار (نص بار): عدد من النصوص متركبة بأي وجه من الوجوه (اندراج، عطف، الخ.).
- ن (نص): يوافق جملة واحدة فما أكثر.
- ج بار (جملة بار): جملة مركَّبة تشتمل على مركَّب إسنادي أو أكثر، ويمكن أن تشتمل على نص أو أكثر في موضع المسند أو المسند إليه أو المتمّم.
- ج (جملة): جملة بسيطة تقوم على نواة إسنادية ومتمِّمـ(ـات).
- مركبات نحوية:

- مركب اسمي:
- مفردة: وحدة معجمية عارية من علامات التعيين (الجنس، العدد...)
- مركب إضافي: مضاف + مضاف إليه.
- مر بالموصول الاسمي: اسم موصول + صلة.
- مركب نعتي: نعت + منعوت.
- مر تمييزي: مميز + تمييز.
- مر بَدَلي: مُبْدَل منه + بدل.
- مر حالي: صاحب الحال + الحال.
- مر توكيدي: مؤكد + توكيد.
- مر الاستثناء: مستثنى منه + مستثنى.

- مركب فعلي: الفعل وما يتصل به من أدوات تحوّره (حروف التوكيد، النفي، التحقيق...).
- مركب حرفي: يتكوّن من حرف عامل ومركب اسمي أو إسنادي معمول له.

- مر الجر	:	جارّ + مجرور.
- مر الحصر	:	إلا + مر متعلّق بها.
- مر بواو الحال	:	واو الحال + مر متعلّق بها.
- مر بالفاء السببيّة	:	الفاء السببيّة + مر متعلق بها.
- مر الشرط	:	حرف الشرط + مر متعلق به.
- مر بالموصول الحرفي	:	حرف وصل + صلة.
- مر بواو المعية	:	واو المعية + مر متعلّق بها.
- مركب بأو الناصبة	:	أو + مر متعلّق بها.
- مركب بإذ التعليلية	:	مر متعلّق بها.

- مركب عطف: مكوّن + حرف عطف + مكوّن.
- مركب إسنادي: نواة + متمّمـ(ـمات).
- علامات التعيين: لام التعريف، التنوين، علامات العدد (التّثنية، الجمع)، علامات الجنس، (التأنيث والتذكير).
- علامات الإعراب: الحركات القصيرة والطويلة (الضمّة، الفتحة، الكسرة، ـون، ـين، ـان...)، الياء في المثنى (ـيْن)، الموقع.

2-1-1-1 القواعد:

السهم ← يعني أن ما قبله تعاد كتابته بما بعده.

علامة + تعني أن ما قبلها وما بعدها عنصران ضروريان.

علامة / تُقرأ «أو».

علامة +/- تُقرأ «و/أو» وتعني أن ما قبلها عنصر ضروري وما بعدها عنصر اختياري ممكن.

علامة ⊃ تعني أن ما قبلها يحتوي ما بعدها.

ن بار ← ن 1 + ن 2 + / - ن 3 + / - ن.

ن ← ج 1 + / - ج 2 + / - ج 3 + / - ج ن.

ج بار ← ج 1 (مر إسنادي + / - متمّم(ـات)).

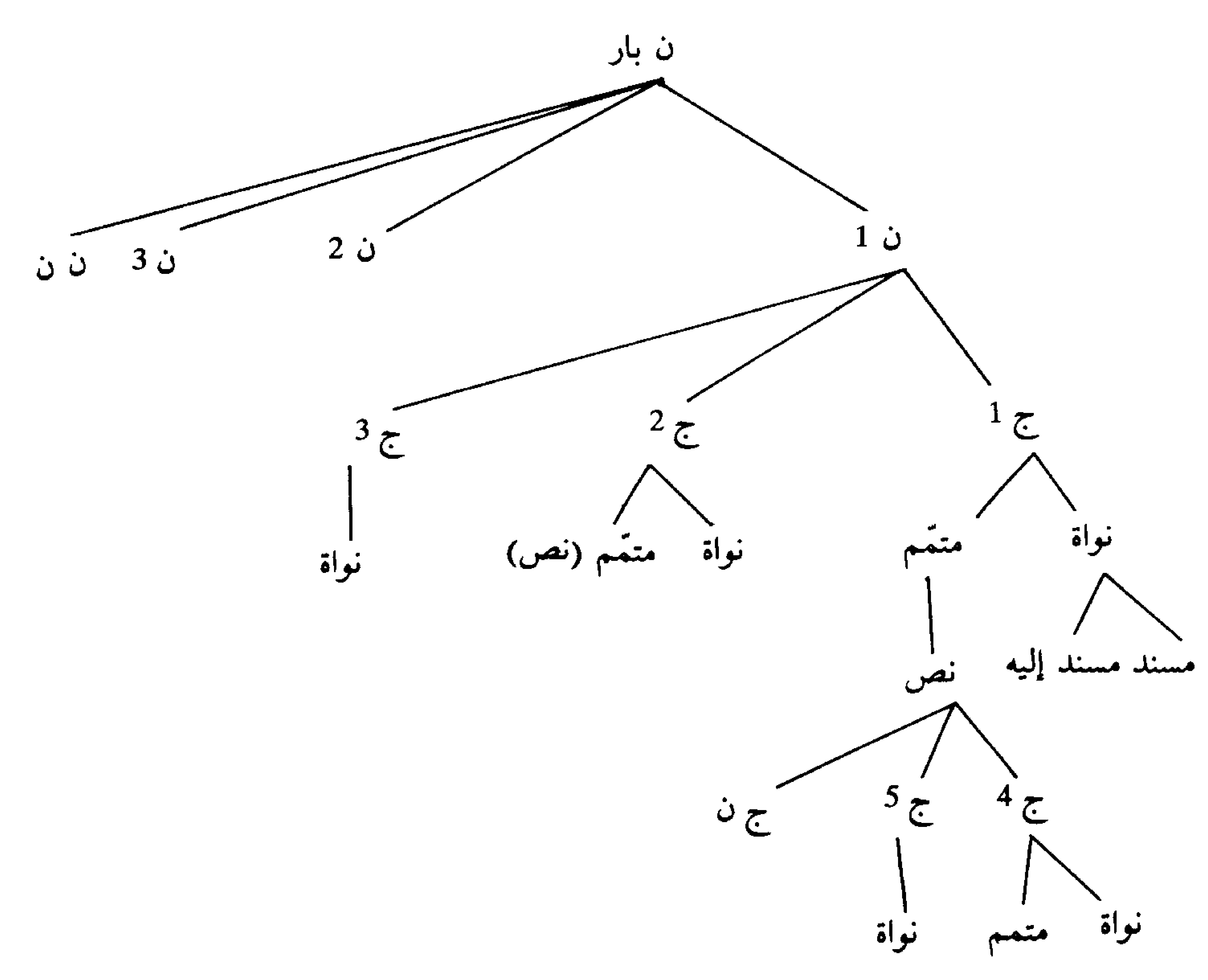
ج ← نواة +/- متمّم(ـات).

نواة ← مسند + مسند إليه.

مسند ← فعل/ مر اسمي/ مر إسنادي/ مر حرفي/ نص.

مسند إليه ← مر اسمي (فاعل/نائب فاعل/مبتدأ).

متمّم ← مر اسمي/ مر حرفي/ مر إسنادي/نص.



2-1-1 قواعد الربط:

يتوفر في كل نص قاعدة ضرورية هي قاعدة الربط:

قاعدة الربط في النصوص:

«إذا توفر في أي نص جملتان أو أكثر ارتبطت الواحدة منهما بالأخرى ارتباطاً بأداة أو بغير أداة».

نص: ج 1 أداة/ ∅ ج 2 أداة/ ∅ ج 3 أداة/ ∅ ج ن.

وهذه القاعدة تعود إلى قاعدتين أساسيتين هما «قاعدة الربط البياني» و«قاعدة الربط الخطي» حسب توفر الأداة أو غيابها.

□ **قاعدة الربط البياني:**

- «كل جملتين متتاليتين في النص ثانيتهما بيان للأولى ترتبطان ارتباطاً مباشراً بغير أداة».

نص: [ج 1، ج 2] ← ج 1 ∅ ج 2.
شرط: ج 2 بيان ج 1.

□ **قاعدة الربط الخلافي (بالأداة):**

- «كل جملتين متتاليتين في النص ثانيتهما تخالف الأولى ترتبطان بأداة ربط».

نص: [ج 1، ج 2] ← ج 1 أداة ج 2.
شرط: ج 2 خلاف ج 1.

وهذه القاعدة يمكن أن تنقسم في تطبيقاتها إلى عدد من القواعد يوافق عدد أدوات الربط وقرائنه، إذ تتميز الواحدة منها من غيرها بالمعنى الذي تفيده. فيكون على هذا للـ «واو» قاعدة خاصة بها تحكم استعمالها وهكذا. (انظر تحليل هذا وأمثلته في 1-2).

2-1 الفصل الثاني:

الروابط التركيبية في النص: قواعدها ومعانيها

النص الأول: تأثير الغناء.

أخبرني ابن عمّار قال 1 حدّثني 1 يعقوب بن نعيم قال 2 حدّثني 2 اسحاق بن محمد عن أبيه قال3: سمعت 1 أحمد بن أبي دؤاد يقول 4: كنت 1 أعيب 1 الغناء وأطعن 1 على أهله، فخرج 1 المعتصم يوماً الى الشماسية في حرّاقة يشرب 1، ووجه 1 في طلبي فَصِرْتُ 1 إليه، فلمّا قربت 1 منه سمعت 2 غناء حيّرني 1 وشغلني 1 عن كل شيء فسقط 1 سوطي من يدي، فالتفت 1 إلى زنقطة غلامي أطلب 1 منه سوطه. فقال 5 لي: قد والله سقط 2 سوطي. فقلت 6 له: فأي شيء كان 2 سبب سقوطه؟ قال 7: صوت سمعته 3 شغلني 2 عن كل شيء فسقط 3 سوطي من يدي. فإذا قِصَّتُه قِصَّتي. قال 8: وكنت 3 أنكر 1 أمر الطرب على الغناء وما يَسْتفزّ 1 الناس منه ويغلب 1 على عقولهم وأناظر 1 المعتصم فيه. فلمّا دخلت 1 عليه يومئذ أخبرتُـ 2ـه بالخبر. فضحك 1 وقال 9: هذا عمّي كان 4 يغنّيني:

إن هـذا الـطويـل من آل حفص نشر 1 المجد بعد ما كان ماتا 1

فإن تبت 1 مما كنت 5 تناظر 2نا عليه في ذم الغناء سألتُـ1ـه أن يعيد1ه. ففعلت 1 وفعل 2. وبلغ 1بي الطّرب أكثر ممّا يبلغُـ2ـي عن غيري فأنكر2ه، ورجعت 1 عن رأيي منذ ذلك اليوم.

وقد أخبرنـ3ـي بهذا الخبر أبو الحسن عليّ بن هارون بن علي بن يحيى المنجّم عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله بن طاهر فذكر1 هذه القصة أو قريباً منها لزيادة اللفظ ونقصانه.

الأصبهاني / الأغاني ج 10 ص 113
(بيروت 1957)

1-2-1 مكونات النص:

1-1-2-1 مفاصل النص:

تتعدّد معايير تقسيم النصوص، فهي معنوية دلالية وتركيبية، وما يجمع بين هذين المعيارين، كما يتوفر في بعض المناهج التي تدرس النصوص الأدبية مثل الإنشائية والبنيوية وغيرهما معايير أخرى؛ حيث يعتمد المنهج في تحديد أجزاء النص بناء الأفعال أو الفواعل وما به تتكوّن الأطوار المختلفة في عالم الرواية أو النص عموماً.

ويمكن تقسيم النص الأول باعتماد العناصر المكوّنة لفنّ الخبر في الأدب العربي إلى قسمين هما:

* ـ **قسم الأسانيد**:وهو ما يسبق المتن أو مضمون الخبر من الأعلام الذين تناقلوا الرواية، وهم يمثلون سلسلة في هذا النص رأسها البطل الرئيسي «أحمد بن أبي دؤاد» وذيلها الرّاوي ـ الكاتب «الاصفهاني». وتتوفر كذلك في هذا النص سلسلة أخرى أوردها الاصفهاني في ذيل النص لها البنية نفسها ولكنها تختلف عن الأولى في الأعلام التي تفصل بين البطل الرّئيسي والاصفهاني. وبناء على هذا كان يمكن اعتبار النص نصين:

ـ نصاً أوّل تاماً،هو خبر فيه الأسانيد والقصة.

ـ ونصاً ثانياً ناقصاً، إذ توفرت فيه الأسانيد دون القصة؛ ولكن آثار تلك القصة موجودة في هذا القسم الثاني، حيث يحيل الرّاوي على القصة الواردة في القسم الاول باعتماد اسم الإشارة والضمير في ج 3: «فذكر هذه القصة أو قريباً منها». لكن المانع من هذا التقسيم يكمن في طبيعة الإنجاز اللغوي أو عمل/القول والتلفظ.

فالقسمان وإن انفصلا معنى وتركيباً فإنهما منجزان في مقام واحد (زمان واحد ومكان واحد) وصدرا عن ذات واحدة هي الرّاوي الأساسي (الاصفهاني). ويحمل القِسْمان في الجملة الأولى في كل واحد منهما أثراً لغوّياً هو ضمير المتكلم الوارد مفعولاً به والذي يعود على ذلك الراوي:

ج 1 ـ أخبرني ابن عمّار.
ج 3 ـ وقد أخبرني بهذا الخبر أبو الحسن. . .
والجملتان تردان في قسم الأسانيد.

* ـ **قسم المتن أو الخبر**:وهو جملة الأحداث التي تكوّن عالم الخبر الداخلي،

ويمكن تناولها على أنها مستقلة بنفسها من ناحية الأحداث والوقائع إلّا أن التركيب النحوي يمنع من ذلك، إذ ورد الخبر كلّه مفعولاً به لفعل يقول 4. وورد ضمير المتكلم في أول جملة من المتن: «كنت أعيب الغناء وأطعن على أهله» وهو يستدعي حتماً مرجعاً يحيل عليه هو شخص المتكلم الموجود خارج النص الفرعي الذي هو الخبر وهو مذكور في صيغة الغائب على لسان أبي إسحاق بن محمد في: «سمعت أحمد بن أبي دؤاد. . .»، (انظر الفصل الثالث من هذا العمل حيث ندرس قضية الضمير بمختلف أشكاله ودوره في الرّبط).

والمعايير التركيبية (النحوية) تقيم الحدود على أساس الاكتمال في العناصر المكوّنة للجملة (النواة الإسنادية ومتمّماتها) والتي تضمن استقلالها. وهذا معيار كافٍ في تبيّن حدود الجمل في النص، إلّا أنه لا يبيّن السَّدى الذي يشدّ الجمل بعضها إلى بعض وهو ما به يتحوّل الملفوظ إلى كتلة واحدة هي «النص». وهذا العمل وإن كان أساسياً فإنه محدود.

وينقسم النص إلى أربع جمل:

ج 1 ـ أخبرني ابن عمّار.

ج 2 ـ قال حدّثني يقعوب . . . . منذ ذلك اليوم.

ج 3 ـ وقد أخبرني . . . . عبد الله بن طاهر.

ج 4 ـ فذكر هذه القصة . . . . ونقصانه.

وتتضمن ج 2 القصة الرئيسية، قصة أحمد بن أبي دؤاد مع الغناء. ويمكن تقسيم ج 2 إلى نصوص فرعية معتمدين على القاعدتين (3) و(4) وهما قاعدة النص البسيط وقاعدة الجملة البسيطة:

(3) ـ قاعدة النص البسيط:

يتكوّن النص من جملة واحدة أو أكثر.

ن ← ج 2 + / − ج 2 +/ − ج 3+/ − ج ن.

(4) ـ قاعدة الجملة البسيطة:

تتكوّن الجملة من نواة إسنادية ومتممات.

ج ← نواة إسنادية + /− متممات.

ونعرض في ما يلي أقسام ج 2:

ج 2: فعل (قال 1) + (∅ضمير يعود على ابن عمار) + مفعول به (حدثني 1. . منذ ذلك اليوم).

المفعول به هنا مفعول خاص بالأفعال الدّالة على القول أو الحكاية، وهي عديدة نذكر منها: قال، روى، حدّث، نقل، حكى، زعم، أنشأ، أنشد. . . وهي أفعال خصّها الاستعمال ومعناها المعجمي بمفاعيل هي من قبيل الملفوظ عادة. وهذا الملفوظ إذا نقل نقلاً مباشراً كوّن نصاً؛ ذلك أن «كل خطاب منقول يمثّل ملفوظاً داخل ملفوظ، ورسالة داخل رسالة، وهو في ذات الوقت كلام على كلام (. . .)، وهذا النوع من الخطاب «المنقول» أو «المتحوّل»، على حدّ عبارة بلومفيلد Bloomfield، يمكنه أن يشغل حيّزاً هاماً في الكلام، ذلك أنه يستحيل الاقتصار في المحاورات على ما يعيشه المتكلم من أحداث، فننقل كلام غيرنا وننقل كلاماً لنا كان قد سبق. . .» (Jakobson, 1963, 177).

كما أن الحوار العادي يقوم على التداول بين المتحاورين، إذ يمثل كل تدخل صادر عن واحد من هؤلاء نصاً يتكوّن من لفظ واحد أو جملة فأكثر. (Apostel 1980, 274)، وباعتماد القاعدة (1) ينقسم النص الذي يندرج في ج 2 ولنطلق عليه «نص 2» إلى جملتين:

* نص2: ج 5 :حدّثني 1 يعقوب بن نعيم.
ج 6: قال 2+نص 3.

* نص 3: ج 7: حدّثني 2 اسحاق بن محمد عن أبيه.
ج 8: قال 3+نص 4.

* نص 4: ج 9 «سمعت1 أحمد بن أبي دؤاد + متمّم ج 11 (يقول 4. . . فإذا قصّته قصّتي).

ج 11: يقول 4 + نص 6.

* نص 6: ج 12: كنت أعيب الغناء وأطعن على أهله.
ج 13: فخرج المعتصم يوماً إلى الشماسية في حرّاقة يشرب.
ج 14: ووجّه في طلبي.
ج 15: فصرت إليه.
ج 16: فلما قربت منه سمعت غناء حيّرني وشغلني عن كل شيء.

ج 17: فسقط سوطي من يدي.

ج 18: فالتفت إلى زنقطة غلامي أطلب منه سوطه.

ج 19: فقال 5 لي + نص 7.

* نص 7: ج 31 «قد والله سقط سوطي من يدي».

ج 20: فقلت 6 له + نص 8.

* نص 8: ج 32 «فأيّ شيء كان سبب سقوطه؟».

ج 21: قال 7 + نص 9.

* نص 9: ج 33 «صوت سمعته»

ج 34 «شغلني عن كل شيء».

ج 35 «فسقط سوطي من يدي».

ج 22: فإذا قصّته قصّتي.

ج 10: قال 8 + نص 5.

* نص 5: ج 23 «وكنت أنكر أمر الطرب... أناظر المعتصم فيه».

ج 24 «فلمّا دخلت عليه يومئذ أخبرته بالخبر».

ج 25 «فضحك».

ج 26 «وقال 9 + نص 10.

* نص 10: ج 36 «هذا عمّي».

ج 37: كان يغنّيني 1 + نص 11».

* نص 11:

ج 39 «إن

هذا الطويل من آل حفص نشر المجد بعد ما كان ماتا».

ج 38 «فإن تبت ممّا كنت تناظرنا

عليه سألته أن يعيده».

ج 27 «ففعلت».

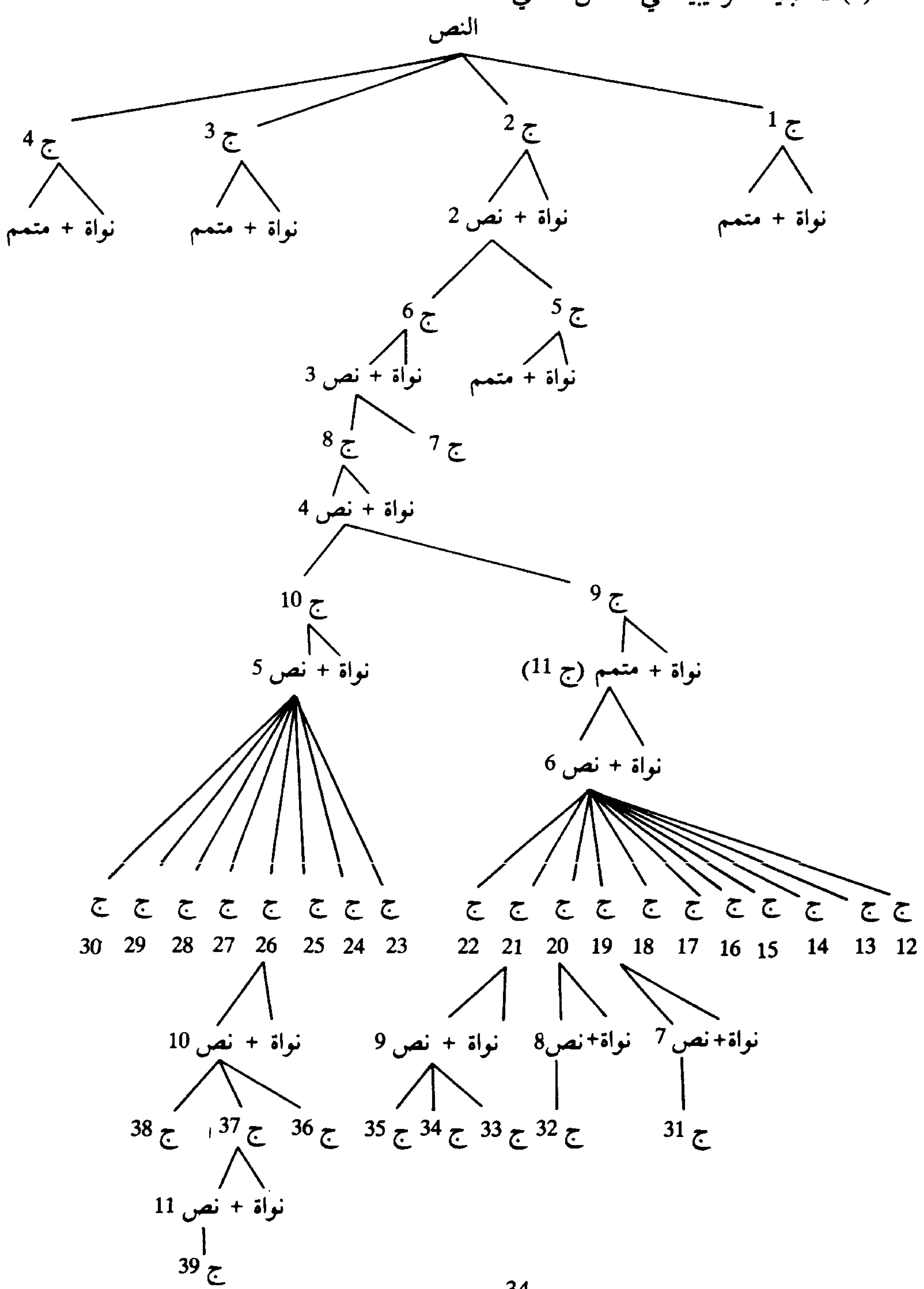
ج 28 «وفعل».

ج 29 «وبلغ بي الطرب أكثر ممّا يبلغني عن غيري فأنكره».

ج 30 «ورجعت عن رأيي منذ ذلك اليوم».

ويمكن عرض بنية النص التركيبية في المشجّر التالي :

(1) ـ البنية التركيبية في النص الثاني :



بعد عرض بنية النص التركيبية يبقى السؤال قائماً:

- ما هي العوامل التي تجعل من هذا الشّتات من الجمل كائناً واحداً مفرداً هو «نص»؟

والجواب عن هذا السؤال يتّخذ مداخل عدة ما يهمنا هنا هو المدخل التركيبي حيث يدور على محورين هما:

- محور التتابع أو الخطية في الخطاب.
- محور الاندراج أو التّركّب الداخلي في الجمل.

2-1-2-1 محور التتابع:

ونعني به العلاقات التي تربط الجمل بعضها ببعض. وهي تستجيب في ذلك لحتمية الخطّية Linéarité في إنجاز الكلام. فالتّقطيع Articulation يُنْجِزُ في الزمان سلسلة الملفوظ عنصراً فعنصراً إلى أن تستوي وحدةً. فالعنصر يكون صوتاً مفرداً يكوّن مع صوت أو أصوات أخرى مفردة أو عنصراً معجميّاً، وهذا العنصر نفسه يكوّن مع عنصر أو عناصر معجمية أخرى وحدة أكبر هي الجملة، وهذه الجملة مع جملة أو جمل أخرى تكوّن النص؛ ويمكن في حال التعدّد أن يتوفر في الملفوظ الواحد أكثر من نص، ولكنها كلها تلتقي في نص أكبر؛ وكلّ مستوى من مستويات هذا الإنجاز تحكمه قواعد خاصة به هي قواعد صوتية وصوتمية Phonologiques، وهي قواعد صيغية (صرفية)، وهي قواعد تركيبية في مستوى الجملة، وهي قواعد نصيّة في مستوى النص. وبما أننا نهتم بالنص ها هنا، سنقف عند ما أسميناه بالقواعد النصية فقط. ومجال عملها هو النص وعناصرها هي الجُمَل.

وترتيب الجمل في فضاء النص لا يخلو من أمرين اثنين تبعا لحتمية الخطية في الكلام. فهي إمّا واردة في البداية أو لاحقة عليها؛ ولذلك قُسِّمت الجمل إلى «ابتدائية» و «استئنافية». وقد درس النحاة العرب هذه القضية، وأقاموا جهازاً نظرياً حَاولوا من خلاله ضبط القواعد المولّدة للنصوص؛ ولكنّهم لم يفارقوا في عملهم هذا جهاز النحو Syntaxe الذي ضبطوه في وصف الجملة العربية، وأبرز دليل على ذلك يتمثل في المصطلحات التي اعتمدوها في أعمالهم والتي تُخفي وراءها أسساً نظرية تشفّ حيناً وتخفى أحياناً. فقد درسوا العلاقات بين الجمل باعتماد مقولة «المحل» الإعرابي وهي مقولة جملية phrastique في أساسها، إذ كل مكوّن يشغل حيّزاً أو محلاً في الجملة، والجملة ذاتها إذا

وردت في محل داخل جملة أخرى فذلك لا يمثل إشكالاً، إذ تُعامل معاملة مكوّنات الجملة؛ وهي الجملة «المبتدأ» أو «المضاف إليها» إلخ. أما إذا وردت في مستوى النص، حيث تخرج عن القواعد المولدة للجملة، اعتُبرت غير ذات محل. فهي «ابتدائية» أو «استئنافية» أو «اعتراضية» إلخ، «وهي جمل لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل». (مغني اللبيب، ج 392/2).

وتركزت دراستهم في القرائن الدّالة على تلك المواضع ومعانيها. فكان أن حظيت أدوات الاستئناف بعناية كبيرة عند النّحاة وعلماء المعاني من البلاغيّين. حيث يقرر الجرجاني على سبيل المثال في باب الحديث عن الفصل والوصل ومجاله النص «أنّ **العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة**».(دلائل الإعجاز، 170).

3-1-2-1 محور التّركّب الداخلي:

ومجال البحث ها هنا يتعلّق بعدد النوى الإسنادية التي تتوفر في الجملة وتنقسم فيه الجملة إلى بسيطة ومركبة. والمركب منها يمكن أن يشتمل على جملة فرعية هي «الصغرى» عند النحاة. ولكنّ التركيب الذي نهتم به في باب نحو النصوص يتعلّق باشتمال الجملة على عدد من الجمل تكوّن نصاً داخلها.

فالنص الأول، كما رأينا، يشتمل على أربع جمل، في الثانية منها تندرج جملة النصوص التي تكوّن الخبر الرئيسي، وبعض هذه النصوص يحتوى على جمل يندرج فيها نص أو نصوص أخرى. (انظر المشجر الذي يعرض بنية النص في الصفحة 38). وبناء على ذلك يمكن أن ننقّح القاعدتين (1) و(2) بالقاعدتين (3) و(4):

(3) ـ قاعدة الجملة المركبة:

تتكوّن الجملة المركبة من نواة إسنادية رئيسية تندرج فيها نواة إسنادية فرعية أو أكثر.

ج مر. ← نواة 1 + (نواة 2 +/- نواة 3 +/- نواة ن).

(4) ـ قاعدة النص المركب:

يتكوّن النص المركب من نصّ رئيسي يندرج فيه نص فرعي أو أكثر.

نص مر. ← نص 1 + (نص 2 +/- نص 3 +/- نص ن).

وهذه القواعد تكرارية récursives، تعمل بصرف النظر عن المستوى الذي تظهر فيه المكَوّنات التي تولّدها. فالنص دائماً يخضع للقاعدتين (1) و(4). والجملة تخضع دائماً للقاعدتين (2) و(3). وهي قواعد تتحكم في تولّد العناصر المكوّنة لهما.

يبقى علينا الآن أن نبحث في قواعد الربط ووسائله في مستوى النص، أو في ما به يكون الملفوظ نصاً، وهي غاية هذا البحث.

1-2-2 الروابط بين الجمل في النص:

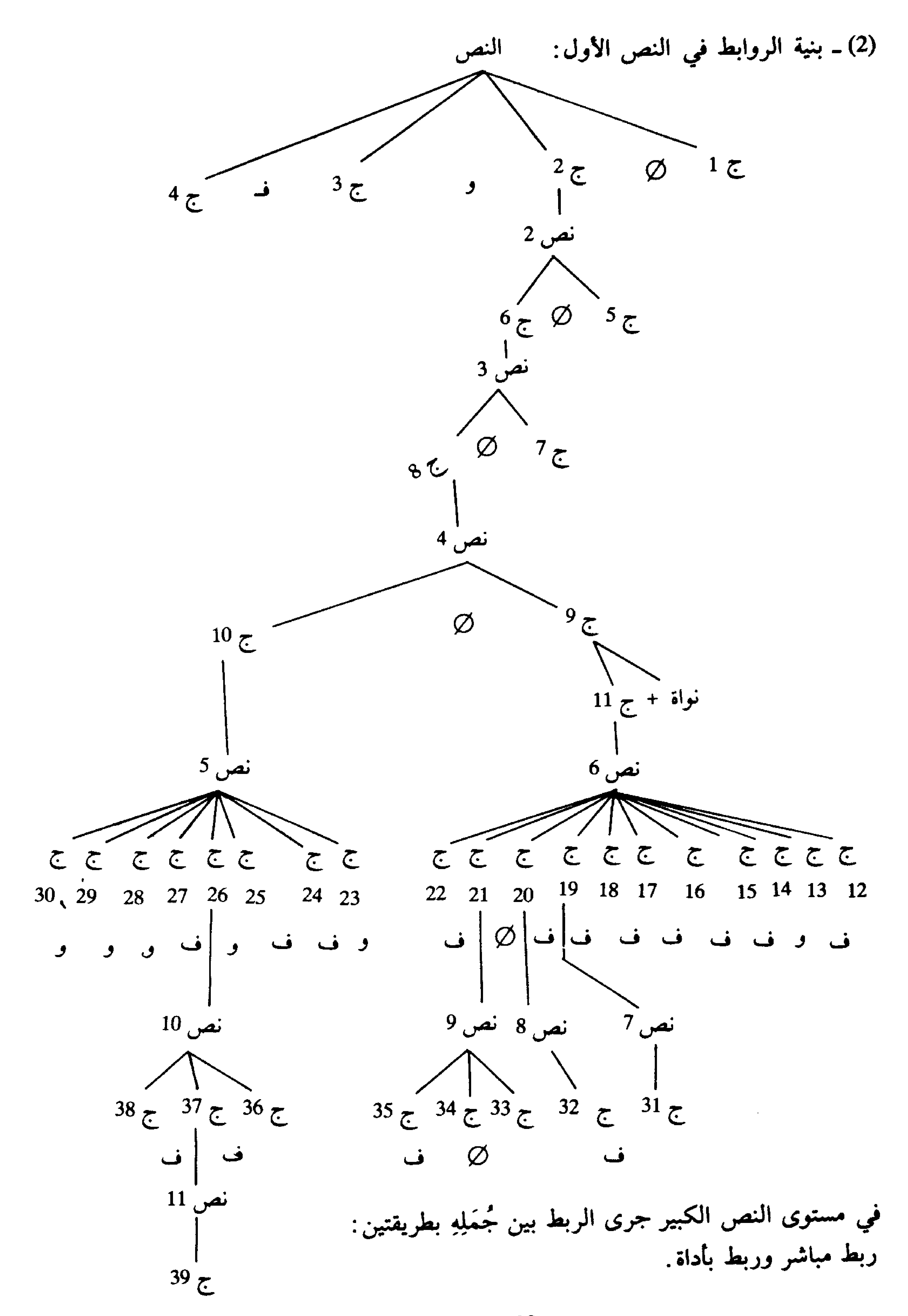
وتتمثل هذه الوسائل في جملة من الأدوات تربط بين الجمل في مستوى النص أنواعاً من الربط:

- ربط خطي يقوم على الجمع بين جملة سابقة وأخرى تلحقها، فيفيد مجرد الترتيب في الذكر. مثل الواو في العربية.

- ربط خطي يقوم على الجمع كذلك، ولكنه يُدخل معنى آخر يتعين به نوع العلاقة بين الجملة والأخرى، مثل «الفاء» و«ثم» و«أو» وغيرها في العربية، حيث تربط وتعبّر عن علاقة منطقية بين العنصرين المربوطين.

وتُجمع هذه الأدوات بمختلف معانيها في قسم واحد هو قسم «الأدوات المنطقية» (particules logiques)، لأنها علامات على أنواع العلاقات القائمة بين الجمل، وبها تتماسك الجمل وتبين مفاصل النظام الذي يقوم عليه النص؛ ويرتبط استعمالها بطبيعة النص من حيث موضوعه وأشكاله؛ فالنص الفلسفي مثلاً يختلف عن النص الأدبي الذي يقوم على السرد، في الموضوع دون شك، وكذلك في نوع الأدوات المنطقية واستعمالها؛ فهما وإن اتفقا في تلك الأدوات إنما يختلفان في نسبة الاعتماد عليها ووجوه توظيفها. ولنعرض بنية النص الأول للنظر في توزيع هذه الروابط ووظائفها فيه:

(2) ـ بنية الروابط في النص الأول:



في مستوى النص الكبير جرى الربط بين جُمَلِهِ بطريقتين: ربط مباشر وربط بأداة.

1-2-2-1 الربط المباشر

وقد جرى الربط من غير أداة في النص الرئيسي بين ج 1 و ج 2: «أخبرني ابن عمار ∅ قال حدثني . . منذ ذلك اليوم».

وقد تكرر الربط بغير أداة في النصوص الفرعية:

نص 2: «حدثني يعقوب بن نعيم ∅ قال . . . . منذ ذلك اليوم».
نص 3: «حدثني إسحاق بن محمد عن أبيه ∅ قال . . . . منذ ذلك اليوم».
نص 4: «سمعت أحمد بن أبي دؤاد يقول . . . قصته قصتي ∅ قال وكنت أنكر . . . منذلك اليوم».

نص 10: «هذا عمّي ∅ كان يغنّيني . . . بعدما كان ماتا».

وتتفق هذه الأزواج من الجمل في أن الثانية منها وردت لتفسير الأولى، فالاستئناف فيها بياني يقوم على التوضيح بالتفصيل بعد الإجمال. فالجمل القائمة على فعل «حدّث» تخبر بواقعة عناصرُها ثلاثة: طرفا التواصل (الراوي وهو فاعل «حدّث في الجملة»)، والمتقبّل (الضمير المفعول به فيها، وهو الذي ينقل المقول فيصبح بذلك راوياً، ولكن في مستوى آخر). والحدث المجمل في لفظ الفعل في الجملة «حدَّث»؛ أما الجمل اللاحقة فتورد مضمون ذلك الحديث؛ فالنص الرئيسي (وكذلك كل نص من النصوص الفرعية 10,4,3,2)، وإن تعددت جمله، لا يعدو أن يكون واقعة واحدة جرى تفصيلها في جملة أو جمل كثيرة. فغياب الرابط كان لقوة الارتباط بين الجملتين، إذ حال الثانية منهما «حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف (أي الربط) البتة لشبه العطف فيه، لو عُطفت، بعطف الشيء على نفسه». (الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 187). فالتطابق بين الجملتين في المعنى أغنى عن توسّط الرابط.

وقد ربط النحاة والبلاغيون العرب غياب الرابط بافتراض ذهني تقتضيه عمليّة التواصل وجدليته، وجرى عندهم تحليل الانقطاع الظاهر بين الجمل، في مواطن الاستئناف البياني، على أنه يجيء «على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال. فلما كان من العُرْف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم: دخل قوم على فلان فقالوا: كذا، أن يقولوا: فما قال هو؟ ويقول المجيب قال: كذا. . .»(دلائل الإعجاز، 185).

فالجملة المبيِّنة لسابقتها تمثل جواباً عن سؤال يُفترض أن يطرحه السامع كلما تعطّل الفهم، وهذا يرتبط بدور اللغة القائم على البيان.

فالبيان إذن أساس الروابط في كل ملفوظ. وهو ذو مستويين:

ـ أحدهما داخل الجملة وتقوم به الوظائف البيانية (النعت، البدل، التمييز، الحال، التوكيد، الإضافة المعنوية. الخ.).

ـ وثانيهما بين الجمل في النصوص؛ لكن أشكال وروده فيها ذات مرونة كبيرة لأنها تتصل بملابسات المقام والتفاعل (interaction) بين أطراف الحوار. ومن أشكاله:

1 ـ أن يتوسط حرف التفسير «أي» بين الجملتين.

2 ـ أو يستعمل المتكلم عناصر معجمية تدلّ على التفسير كالتي تتصل بمادة (عنى، أراد، أفاد. الخ.)، كما يظهر ذلك في النص التالي بين المعقّفين:

«تزوّج دريد بن الصّمة امرأة فوجدها ثيباً؛ وكانوا قالوا له إنها بكر؛ فقام عنها قبل أن يصل إليها وأخذ سيفه فأقبل به إليها ليضربها، فتلقته أمها لتدفعه عنها فوقف يديها، أي حزّهما ولم يقطعهما، فنظر إليها بعد ذلك وهي معصوبة فقال:

أقـرّ العين أن عصبت يـديهـا ... ومـا إن تُعصبان على خضـاب

فـأبـقـاهـنّ ان لـهـن جـدا ... وواقـيـة كـواقـيـة الـكـلاب

قالوا: [يريد أن الكلب يصيبه الجُرح فيلحس نفسه فيبرأ]. (الأغاني، ج 1 ص 19).

أما معانيه فتتعدّد، فهي بيان بذكر السبب: «أبو العتاهية زنديق، أما ترونه لا يذكر في شعره الجنة» (الأغاني: ج 36/4).

3 ـ ويكون البيان بتفصيل المجمل: انظر الجمل 1 و 2 من النص الثاني على سبيل المثال. وكذلك في سائر النصوص:

«قال: ستسمعون خبراً غريباً. هي أختي، رحمها الله وقد ذكرتها». (المسعدي، حدّث أبو هريرة قال. ص 82).

4 ـ ويكون بإسناد الفعل إلى المعلوم بعد وروده مسنداً إلى المفعول (المجهول):

«أغار دريد بن الصمة بعد مقتل أخيه عبد الله على غطفان يطالبهم بدمه فٱسْتَقْرَاهُم حياً حياً وقتل من بني عبس ساعدة بن مر، وأُسِرَ ذؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب، أَسَرَه مرة بن عوف الجشميّ. . .» الأغاني، ج 10، ص 11).

5 ـ بيان بذكر الدليل للإقناع كما يكثر في نصوص المناظرات والجدل:

«اعلم أن الاسم إنما يصير اسماً للمسمى بالقصد، ولولا ذلك لم يكن بأن يكون اسماً له أولى من غيره؛ وهذا معلوم من حال من يريد أن يسمّي الشيء باسم لأنه إنما يجعله اسماً له بضرب من القصد. يبيّن ذلك أن حقيقة الحروف لا تتعلق بالمسمى لشيء يرجع إليه كتعلّق العلم والقدرة بما يتعلقان به، فلا بد من أمر آخر يوجب تعلّقه بالمسمّى وليس هناك ما يوجب ذلك فيه سوى القصد والإرادة. يؤيد ذلك أن الاسم الواحد قد يختلف مسمّاه بحسب اللغات كما اختلفت المقاصد فيه. فلولا أنه يتعلّق بالمسمى بحسب القصد لم يصح ذلك فيه، ولذلك يصحّ تبديل الأسماء من مسمى إلى سواه بحسب القصد». (القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 5، ص 160).

6 ـ ويكون البيان بإيراد مضمون الرسالة بعد التنبيه بالنداء:

ـ «جاءت على أبي هريرة أيام كان يُسأل: يا أبا هريرة حدّث»! (المسعدي، حدث أبو هريرة... ص 131).

7 ـ ويكون البيان كذلك بإيراد الجواب بعد الاستفهام من المتكلم عندما لا يقصد الى الاستخبار:

﴿يا أيها الذين آمنوا، هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم؟ تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون﴾ (الصف 10-11).

ويمكن أن نبني قاعدة عامة تحكم الرّبط في النصوص وهي القاعدة (5)، وتتفرّع عنها قواعد خاصة تتعلّق بأنواع الربط:

(5) ـ قاعدة الربط بين الجمل:

إذا توفر في أيّ نصّ جملتان أو أكثر ارتبطت الواحدة منها بالأخرى ارتباطاً بأداة أو بغير أداة.

نص: ج 1 أداة /∅ ج 2 أداة/∅ ج 3 أداة /∅ ج ن.

وتتفرع عن القاعدة (5) القاعدة (6) والتي تحكم الربط البياني الذي يجري عادة بغير أداة:

(6) ـ قاعدة الربط البياني:

كل جملتين متتاليتين في النص، ثانيتهما بيان للأولى ترتبطان ارتباطاً مباشراً بغير أداة.

نص: [ج 1، ج 2] ← ج 1 ∅ ج 2.
شرط: ج 2 بيان ج 1.

1-2-2-2 الرّبط بالأداة:

رأينا أن القاعدة (5) تنص على وجوب الربط بين الجمل في النص. ويُمثّل الربط بين هذه الجمل باعتماد الأداة أحد وجوهه، وهو محكوم بقاعدة نبلورها في ما يلي تحليله. وإذا عدنا إلى بنية النص الأول بالبحث في مواطن الربط بالأدوات وخصائصه نتبين عدداً من الملاحظات نجملها ثم نفصّل القول فيها:

- **أولاً**: هذه الأدوات متنوعة، وإن كانت لا تتجاوز الإثنتين، وهما الواو والفاء. ولا يوجد تناسب في نسبة الاستعمال بينهما، إذ ورد الربط بالفاء بين الجمل ست عشرة 16 مَرَّة في حين لم تستعمل الواو إلا سبع 7 مرات.

ثانياً: نسبة الربط بالأداة في النص تفوق نسبة الربط بغير أداة، وتختلف تلك النسبة من نص إلى آخر، وهذا أمر طبيعي في بناء النصوص.

- **ثالثاً**: بعض هذه الأدوات يربط الجملة بعده بجملة سابقة تنتمي إلى نص فرعي وارد في جملة سابقة عليه.

رابعاً: تتوزع هذه الأدوات (الواو والفاء هنا)، في النص أو النصوص، حسب طبيعة المقطع الذي ترد فيه، والعودة إلى الرسم (2) بنية الروابط في النص الأول تبيّن ذلك. وهذا يقودنا إلى النظر في خصوصيات كل أداة.

1-2-2-2-1 دور أدوات الربط في النص:

ينجز النص عند التلفظ به ويتخذ حيزاً يكون به كائناً مستقلاً بنفسه فيحل بذلك في الزمان وفي المكان؛ وهو من حيث هو علامات دالة كائن مركب وحداتُه جُمَلٌ، لا يدركه الفكر إلا منظماً أو مرتباً structuré، والترتيب الأول هو ما تفرضه خطية الخطاب، إذ ترد جُمَلُهُ في تتابع قسري لا مهرب منه؛ فهذا هذا.

والنص من حيث هو علامات دالة شفّافة تغيب أمام النظر، فيخترقها مباشرة إلى مدلوله أو مرجعه، وهو ما يطلق عليه «عالم الخطاب» «L'univers du discours»؛ وهو جملة من

الأحداث أو الوقائع تؤديها عدد من الذوات تجري في الزمن والفضاء؛ وهي نفسها تخضع في جريانها للمدى والتتابع والترتب؛ أي أن ذلك العالم مرتب كذلك؛ إذ النص مثل العالم الذي ينقله أو يصوّره يتكوّن من عناصر تربط بينها علاقات؛ هذه العلاقات تُؤدّى بأدوات الربط.

فالنص ذو **بداية**، **ومجال وسطٍ** قد يطول وقد يقصر، **ونهاية**؛ وهي نقاط يمكن التوقف عند أي واحدة منها وفصلها عن غيرها، ولكنها لا يمكن أن تفهم معزولة عنها. فكل مكوّن من مكوناته يمثل مَعْلَماً (أو نقطة Repère) تتقدّم بها الأحداث إن كانت حدثاً، وتتعدّد بها الذوات إن كانت ذاتاً، إلخ؛ وهي يمكن العودة إليها عن طريق الإحالة، وبالقياس عليها يجري ترتيب عالم الخطاب وبناء النص بالاستتباع، وهذا ما سنتبيّنه من خلال النظر في النص الأول.

النص الأول مركب في احتوائه على نصوص فرعية كما رأينا؛ فعالم الخطاب فيه مركب بالاستتباع؛ ولذلك سنأخذ هذه العوالم المجهرية التي تكوّن العالم الكبير، واحداً واحداً للنظر في أشكال تَرَتُّب الواحدِ منها في ذاته وترتّبه مع غيره داخل ذلك العالم الكبير، وندرس دور أدوات الربط في ذلك الترتب.

فالخبر الرئيسي فيه يكوّن نصين فرعيين هما النّصّان 5 و6؛ وهما في حقيقة الأمر قسمان من عالم واحد، قَسَمَهُ الراوي وهو «أبو إسحاق بن محمد» عندما تدخل أثناء الرواية لِيُذكّر المتقبّل بتواصل نسبة الكلام إلى البطل الرئيسي «أحمد بن أبي دؤاد» بأن أضاف فعل «قال» 8.

عدد الأحداث في هذا العالم يطابق تقريباً عدد الأفعال في ذينك النصين:

أعيب 1، أطعن 1، يشرب 1، وجّه 1، صرت 1، قربت 1، سمعت 2، حيّرني 1، شغلني 1، سقط 1، التفت 1، أطلب 1، قال 5، سقط 2، قلت 6، كان 1، قال 7، سمعت 3، شغل 2، سقط 3، كنت أنكر 1، يستفزّ 1، يغلب 1، أناظر 1، دخلت 1، أخبرت 2، ضحك 1، قال 9، كان يغنيني 1، نشر 1، مات 1، تُبت 1، كنت تناظر 2، سألت 1، يُعيد 1، فعلت 1، فعل 2، بلغ 1، يبلغني 2، أنكر 2، رجعت 1.

وهذه الأحداث هي العناصر المكوّنة لعالم النص وردت مرتبة باعتماد معيار التتابع في الحدوث، وذلك يتعلّق بتتالي الأحداث على محور الزمن الداخلي؛ وتنقسم هذه الأحداث إلى ثلاثة أقسام حسب أنواعها:

- **القسم الأول**: احداث حقيقية، هي حركة مثل الخروج والسقوط والشرب وما

شاكلها، وهي أحداث جرت في الأصل أو المقام الأصلي قبل أن ينقلها أحمد بن أبي دؤ اد، أو غيره من الرواة؛ فهي بذلك تمثل الأحداث النواة noyau في النص؛ إذ هي آخر ما يبقى من المشهد لو أن مخرجاً سينمائياً حول هذه القصة إلى شريط سينمائي.

■ **القسم الثاني**: أفعال لم تتحقّق في المقام الذي حدثت فيه أحداث القسم الأول، وإنما أقحمها المتكلم عندما نقل المشهد كاملاً، فأراد أن يمكّن سامعه ممّا ينقصه من عناصر تعينه على الفهم بحكم غيابه عن ذلك المقام أو عدم اطلاعه على حياة البطل وتجاربه قبل حدوث هذه الواقعة؛ وهي أفعال من قبيل: (كنت أعيب 1 الغناء، كنت أنكر 1 أمر الطرب، أناظر 1 المعتصم. .) وهي كلها تقترن بالفعل الناقص: كان الذي يدخل عليها الزمن الماضي ومعنى الاستمرار فيه كذلك.

■ **القسم الثالث**: أفعال تحقّقت في المقام الأصلي تَحَقُّق إنجاز فعلي تماماً مثل أيّ حركة أخرى فيه، وأقحمها المتكلم للدّلالة على ذلك الحدوث، وهي جميع الأفعال الدالة على «القول»: (فقال لي، فقلت له، قال، يغنّيني. . .)؛ فهذه الأحداث أنْجَزَت في الأصل كلاماً؛ وما ألفاظ الأفعال الواردة في النص المروي إلاّ علامات على ذلك الحدوث؛ فلو أن مُخرجاً سينمائياً تناول النص، لكي يحوّله إلى فلم، لأستغنى عن هذه الأفعال واستعاض بإنجاز الكلام إنجازاً مباشراً، كما حدث في المقام الأصلي؛ فهذا هذا.

وبعد كل ذلك فإن هذه الأحداث تمثل عالم الخطاب، وقد تحوّلت كل الحركات والأعمال إلى ألفاظ هي النص، فلا بدّ من أن تتوفر في ذلك الخطاب أمارات تُرتّب ذلك الملفوظ فيؤدي صورة المقام المنقول، عند السامع على أقرب وجه يريد الرّاوي حصوله عنده، من ذلك المقام الأصلي فتجعله يدرك كل التفاصيل المتوفرة فيه رغم غيابه عنه. طبعاً هذا أمر قائم بصرف النظر عن كون عالم الخطاب ذاك واقعاً أو خيالاً؛ وإذا ما سلّمنا بأن النص جملة أحداث أو وقائع، كل واحدة منها تمثل طوراً من أطوار القصة كاملة، وهي إذ تتخذ حيّزها في الزمان تصبح مَعْلَماً يُدرك من زاويتين:

- زاوية وجوده في ذاته.
- وزاوية ارتباطه بغيره، أيّ نوع من الارتباط؛ وهذا هو مدخل الترتيب القائم على التتابع الخطّي أو التتابع العلّي السببي أو التتابع الذي يجتمع فيه هذان النوعان أو غيرهما، كأن يتتابع حدثان في اللفظ وإن كانا متزامنين إلخ.
- ويمكن أن تنضاف زاوية اخرى هي كيفية الوجود.

ومن مظاهر ذلك في النصين 5 و6:

نص 6: ج 12: كنت أعيب الغناء وأطعن على أهله.

الرّابط: فـ

ج 13: خرج المعتصم يوماً إلى الشماسية في حرّاقة يشرب.

الرابط: و

ج 14: وجه في طلبي.

الرابط: فـ

ج 15: صرت إليه.

الرابط: فـ

ج 16: لما قربت منه سمعت غناء حيّرني وشغلني عن كل شيء.

الرّابط: فـ

ج 17: سقط سوطي من يدي.

الرّابط: فـ

ج 18: التفتّ إلى زنقطة غلامي أطلب منه سوطه.

الرّابط: فـ

ج 19: قال لي + نص 7: ج 31: قد والله سقط سوطي من يدي.

الرّابط: فـ

ج 20: قلت له + نص 8 : رابط: فـ

ج 32: أيّ شيء كان سبب سقوطه.

الرّابط: ∅

ج 21: قال + نص 9: ج 33: صوت سمعته.

الرّابط: ∅

ج 34: شغلني عن كل شيء.

الرّابط: فـ

ج 35: سقط سوطي من يدي.

الرّابط: فـ

ج 22: إذا قصّته قصّتي.

نص 5: الرّابط: و

ج 23: كنت أنكر أمر الطرب على الغناء وما يستفزّ الناس منه ويغلب على عقولهم.

الرّابط: فـ

ج 24: لما دخلت عليه يومئذ أخبرته بالخبر.

الرّابط: فـ

ج 25: ضحك.

الرّابط: و

ج 26: قال + نص 10: ج 36: هذا عمّي.

الرّابط: ∅

ج 37: كان يغنّيني + نص 11: ج 39: إنّ هذا الطويل

من آل حفص نشر المجد بعد ما كان ماتا.

الرّابط: فـ

ج 38: إن تبت ممّا كنت تناظرنا عليه سألته أن يعيده.

الرّابط: فـ

ج 27: فعلت.

الرّابط: و

ج 28: فعل.

الرّابط: و

ج 29: بلغ بي الطرب أكثر ممّا يبلغني عن غيري فأنكره.

الرّابط: و

ج 30: رجعت عن رأيي منذ ذلك اليوم.

ومن خلال ما عرضنا يمكن أن ندرس كيف نظمت أدوات الرّبط عالم الخطاب وكيف أدّت مختلف العلاقات التي يمكن أن تربط عناصِرَه بعضها الى بعض.

1-2-2-2-2-2 الربط الخطّي:

1-2-2-2-2-2-1 الربط الخطي المتصل:

1-2-2-2-2-2-1-1 الرّبط الخطي التتابعي الذّكري:

والخطّي هنا تعني التتابع في الزمان، وهو ربط بين الأحداث أو الحركات حسب تعاقبها على محور الزمن؛ حيث يوافق سرد الأحداث في النص تتاليها الكرونولوجي، في الزمن الحقيقي أو الفيزيائي. وجملة هذه الأحداث في النص هي: خرج + وجّه + صرت + قربت + سمعت + حيّر وشغل + سقط + التفت + أطلب + قال + قلت + قال + دخلت + أخبرت + ضحك + قال + فعلت + فعل + بلغ + رجعت.

فهذا العرض يجمع الأحداث دون اعتماد أي معيار في ترتيبها أو تبويبها. ومن المعايير التي يمكن اعتمادها في ذلك معيار المسافة الفاصلة بين العنصرين المتعاقبين. والمسافة هذه زمانية أيضاً قوامها نوع المدى Intervalle الفاصل بين الحدثين من حيث الطول والقصر. وعلى ضوء ذلك تتوزّع الروابط؛ وقد تَوَفَّرَ منها في النصين 5 و6 رابطان هما الواو (وردت 5 مرات) والفاء (وردت 14 مرة)، والفارق في نسبة الاستعمال واضح.

وقد ربطت الواو بين أزواج مختلفة من الأحداث، الطرف الثاني منها يتلو الأوّل في الزمن والحدوث، لكن المدى الفاصل بينهما غير محدد أو لم يقصد إلى تحديده. فكل ما يتوفر فيها هو «الجمع» بين المربوطين:

(خرج) و(وجّه): تعاقب + مدى غير محدد، إذ القصد إلى بيان المهلة ثانوي جداً.

(ضحك) و(قال): تعاقب + -------

(فعلت) و(فعل): تعاقب + -------

كما ربطت الواو بين أزواج من الأحداث يعقب الثاني منها الآخر وينتج عنه، وإن غاب القصد إلى بيان هذه العلاقة:

(فعل) و(بلغ): تعاقب + رائحة النتيجة إذ الطِّرب أحدثه الغناء . . . . . .

(بلغ) و(رجعت): تعاقب + رائحة النّتيجة إذ الرجوع عن الرأي أحدثه الطرب وكل ما يتصل به في عالم الخطاب.

أما الفاء فربطت بين أزواج من الأحداث يعقب منها الثّاني الأول ويفصله عنه مدى قصير جداً، ويمكن أن تنضاف علاقة أخرى بين الحدثين المربوطين كالسّببية أو المفاجأة أو غيرهما، إلى ذلك التعاقب وقصر المدى الفاصل:

(وجه) فـ (صرت)	:	تعاقب + مهلة قصيرة.
(صرت) فـ (قربت + سمعت)	:	تعاقب + مهلة قصيرة + مفاجأة.
(سمعت) أحمد بن أبي دؤاد) فـ (سقط)	:	تعاقب + مهلة قصيرة + سببية.
(سقط) فـ (التفت + أطلب)	:	تعاقب + مهلة قصيرة + سببيّة.
(التفت + أطلب) فـ (قال. . .)	:	تعاقب + مهلة قصيرة.
(سمعت (الغلام)) فـ (سقط)	:	تعاقب + مهلة قصيرة + سببية.
(قال. . .) فـ (قلت. . .)	:	تعاقب + مهلة قصيرة.

(أخبرت) فـ (ضحك)　　　: تعاقب + مهلة قصيرة + سببيّة.

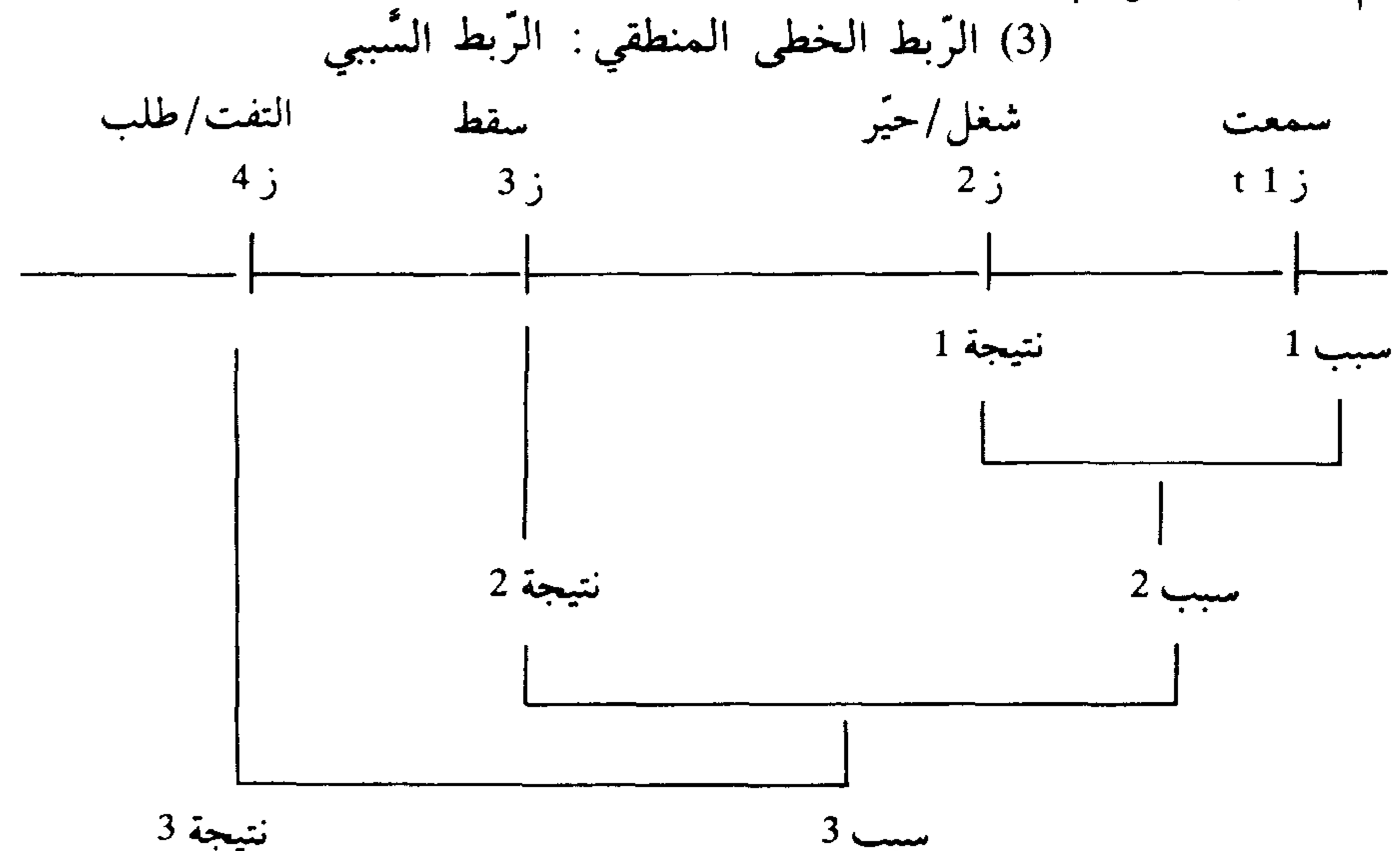
(قال (المعتصم)) فـ (فعلت)　　: تعاقب + مهلة قصيرة.

2-1-2-2-2-2-1 الرّبط الخطّي المنطقي:

والمقصود بالمنطقي هنا هو الرّبط الذي يعتمد نـوع العلاقـة في الجمع بين العنصرين المتتابعين. وهذه العلاقة أساسها السببيّة. ويجري الترتيب في هذا الربط على وجوه منها:

- ربط السّبب المحرّك بنتيجته، وهو أمر يمكن أن يوافق الترتيب الخطي الزماني إذ يحدث السبب أوّلاً وتليه النتيجة والأمثلة في النصين 5 و 6 عديدة. فمثلاً يحدث سماع الصوت أوّلاً ثم يليه الانشغال والحيرة يليهما سقوط السّوط وينتج عنهما (انظر تحليل العلاقة بين الأزواج الواردة قبل هذا). فالتطابق بين الترتيب الزمني والترتيب المنطقي، إذن تامّ كما يبيّنه الرسم (3):

(3) الرّبط الخطي المنطقي: الرّبط السّببي



وقد جرى الرّبط بين «سمع» و«شغل/حيّر» وفق قاعدة الرّبط البياني (6) التي تنص على تعليق الجملة المفسِّرة بالجملة المفسَّرة تعليقاً مباشراً. والبيان الوارد ها هنا بيان بالنّعتية لذلك لم تستقلّ «شغل» و«حيّر» في جملتين منفصلتين؛ هذا من حيث الشكل النحوي؛ أما من حيث البناء المنطقي فالعلاقة بين الحدثين «سمع» و«شغل/حيّر» علاقة سبب بنتيجة؛ وهما مجتمعتين تمثّلان سبباً ينتج عنه «سقط». ثم تجتمع ثلاثتها لتكوّن سبباً من درجة ثالثة ينتج عنه فعل «التفت/يطلب». والحركات كلها كما يظهر من خلال الرسم متعاقبة في الزمان. ويتوفّر ربط مباشر بين «التفت» و«طلب» لأن «طلب» بيان

لـ «التفت» من حيث الغاية المنشودة لا من حيث أنها نتجت عنها؛ ولكنّ «طلب» لم تستقلّ بجملة لأنها تشغل محلّ المفعول لأجله في الجملة الكبرى.

وهذا التحليل ينطبق على الكلام الوارد على لسان الغلام مجيباً عن سؤال سيّده، إذ عاش نفس ما عاشه سيّده، ولا يخفى في ذلك دور التكرار أو التّرديد في خدمة المعنى الكبير في النص وهو بيان شدّة تأثير الصوت على سامعه مهما كانت درجته العلمية أو الاجتماعية.

ويتوفّر في النص 6 ربط قائم على الخطية المنطقية يقوم على ما يشبه القياس: استنتاج حكم أو نتيجة من مقّدمة متحقّقة أو أكثر.

المقدمة 1: سمعت صوتاً حيّرني وشغلني... فسقط سوطي. (أحمد بن أبي دؤاد).

المقدمة 2: صوت سمعته حيّرني وشغلني... فسقط سوطي. (الغلام).

الرّابط: فـ

النتيجة: إذا قصته قصتّي.

1-2-2-2-2-2 الربط الخطّي المنفصل:

وهو ربط بين عنصرين أو أكثر متباعدين في فضاء النص، ويشتمل هذا الرّابط على مختلف العلاقات كالتّعاقب والسببية أو غيرهما. ومن ذلك أن الفاء ربطت ج 32 من نص 8 بـ ج 31 من نص 7 ونوردهما للتذكير:

ج 19: فقال لي: نص 7: ج 31: «قد والله سقط سوطي من يدي!»

ج 20: «فقلت له: نص 8 «ج 32 فـ + أي شيء كان سبب سقوطه؟».

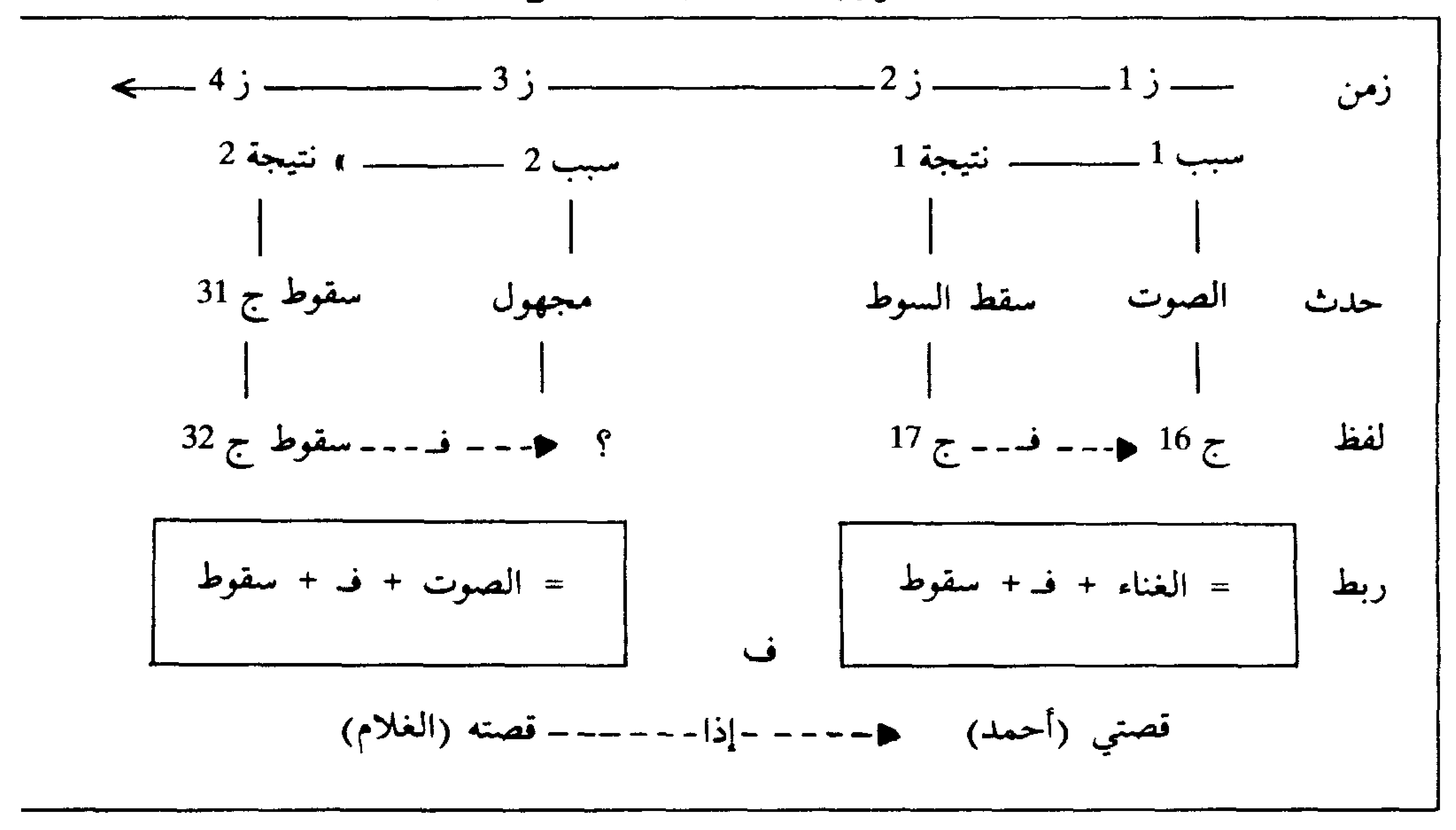
والرّابط المعني هنا هو الفاء المقترنة بالاستفهام. وقد ربطت جملتين فصل بينهما عدد من الحواجز أو الحدود، ويظهر ذلك بجلاء في ما يلي:

ج 19: [نواة + نص 7 (ج 31)] + فـ + ج 20: [نواة + نص 8 (فـ + (ج 32)]

وهذا الرّابط اخترق تلك الحواجز لأنه وُجد قبلها. ذلك أن ج31 وج 32 حدثتا مرتبطتين بالفاء في المقام الأصلي قبل أن تنقلا على لسان الرّاوي - البطل «أحمد بن أبي دؤاد». وقد سبق أن أشرنا إلى هذه القضية، وهو ارتباط نتيجة معلومة هي سقوط السّوط

بسبب مجهول مبدئياً، ورد في شكل سؤال جوابه يعطي ذلك السّبب؛ وهو لذلك ورد عارياً من كل رابط في نص 9 ضمن ج 21؛ فالحادثة ها هنا لا يتكافأ فيها الشخصان (أحمد بن أبي دؤاد والغلام) من حيث كمية المعلومات الحاصلة عند كل واحد منهما، وهو سبب الاستفهام، ولكنهما يلتقيان بعد أن أجاب الغلام عن السؤال، فكان الاستنتاج الصادر على لسان أحمد بن دؤاد: «فإذا قصّته قصّتي!». ونبيّن ذلك في الرسم التالي:

(4) ـ الرّوابط المنطقية: القياس والسّببيّة:



وربطت الواو كذلك بين ج 12 و ج 23:

(كنت أعيب الغناء وأطعن على أهله) و (كنت أنكر أمر الطرب على الغناء وما يستفزّ الناس منه ويغلب على عقولهم وأناظر المعتصم فيه).

وقد أفاد هذا الربط نوعاً من الترديد الذي يراد منه التأكيد على صلابة الموقف الأوّل وتذكير المتلقّي به. فالواو هنا عنصر تكثيف (Intensifier/intensificateur) إذ جمعت بين عنصرين متّفقين في القيمة الدلالية فلم يضف العنصر الثاني منهما جديداً، ولذلك لم يتقدّم النص في اتجاه رأسي ينضاف فيه الجديد إلى القديم وإنما اتّسع فيه في اتجاه عمودي أو دائري بحكم تكدّس عنصرين من قبيل واحد. وهذه الواو إذن ربطت بين عنصرين متباعدين في فضاء النّص فَصَلَ بينهما القسم الاول من القصة الرئيسية.

وهو يقف في حدود الخروج إلى مجلس المعتصم وسماع الغناء وسقوط السّوطين، ثم يرد العنصر الثاني. في بداية القسم الثاني من رواية القصّة ينتقل فيه الإطار من مكان

هو خارج المجلس وفيه الغلام والفرس والسوط إلى إطار آخر فيه المعتصم حاضراً ومصدر الغناء وأحمد بن أبي دؤاد.

فإذا ما تقرّر أن القصة مشهدان:

- **خارجي**: يدور خارج مجلس المعتصم، بدايته خروج المعتصم ومصير الرّاوي إليه (خرج المعتصم يوماً.. ووجّه في طلبي فصرت إليه). ونهايته الوصول إلى مجلس المعتصم.

- **داخلي**: يدور في مجلس المعتصم، بدايته (فلمّا دخلت عليه...) ونهايته سماع الصوت كما غنّاه عمّ المعتصم (... وفعل).

وأنّ كل واحد منهما يمثّل طوراً مستقلاً بنفسه وكانت فاتحة الواحد منهما هي فاتحة الآخر، فإنّ النص تتوزعه نوعان من الوحدات:

- **وحدات متبدّلة**: هي الأحداث التي تتعاقب في الحدوث على محور الزمان والمكان والأشخاص، وكلّ عنصر يضيف جديداً من حيث الإخبار (Information).

- **وحدات قارّة ساكنة** (Statique) أو ثابتة وهي ذهنية في طبيعتها، ويمكن تلخيصها في كلمة «موقف» (attitude)، وهي في كلّ ذلك توازي في وجودها المستمرّ الثابت حدوث العناصر المفردة التي تتعاقب وتتراكم في عالم الخطاب وذاكرة المتقبّل طبعاً. وقد جمع بينهما النص في شكلين من الجمع ووظّف الواحد منهما في خدمة الآخر. فالموقف سابق في الوجود على الأحداث الواردة في الخبر ولذلك كان فاتحة كلام أحمد بن أبي دؤاد؛ وهو مواز أيضاً لها في ذهن البطل إذ هي موقفه، وفي ذهن المتقبّل إذ أختزنها في ذاكرته منذ البداية، فكانت العنصر المعطى الأوّلي في النص. ولكنّ ذلك الاختزان لم يمنع البطل - الرّاوي من التذكير به في موقع مناسب هو الانتقال من المشهد الخارجي إلى المشهد الداخلي، فكان أن أعادها مباشرة قبل الدّخول على المعتصم وكأنه في ذلك يقول لسامعه: «انتبه، يا هذا إلى أنني لا أزال على موقفي الأوّل!».

ولكنّ التذكير بالموقف لم يكن ترديداً مجرّداً له وإنما أضاف عنصراً جديداً لم يذكره الرّاوي - البطل في البداية وهو «أناظر المعتصم».

ونورد الجملتين ها هنا للمقارنة بين ما ورد قبل الرّابط وهو الواو هنا وبين ما ورد بعده وللنّظر في دوره في التّكثيف:

نص 6 ج 12: كنت أعيب الغناء وأطعن على أهله.

نص 5 ج 23: وكنت أنكر أمر الطرب على الغناء وما يستفزّ الناس منه ويغلب على عقولهم وأناظر المعتصم فيه.

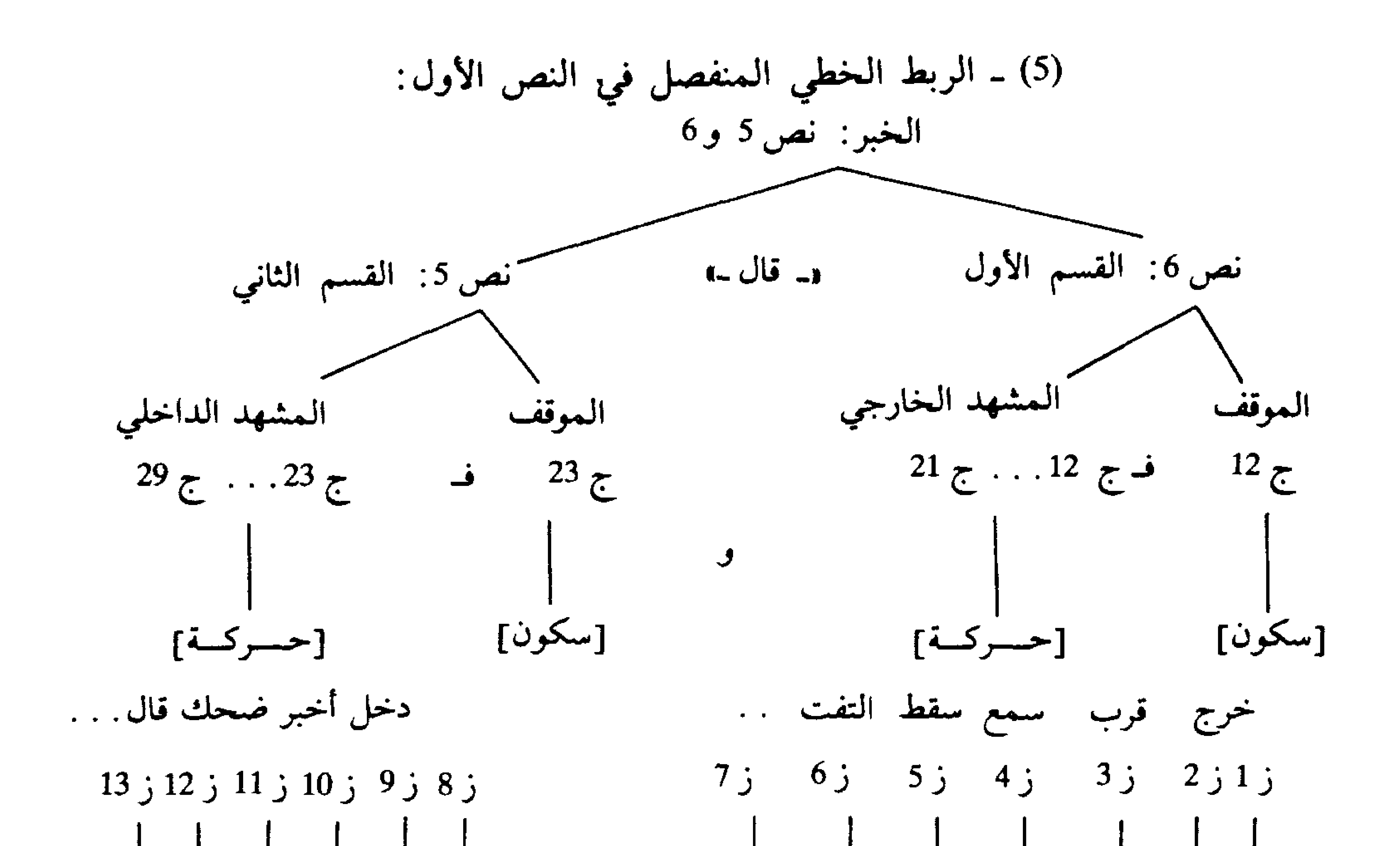
ج 12: كنت أعيب الغناء　　　　أطعن على أهله ∅ ∅ ∅
رابط: و + + +　　　　+ + + + +
ج 23: كنت أنكر الطرب　　　　∅ ∅ أناظر المعتصم
ما يستفز الناس
يغلب على عقولهم

= عيب + إنكار / غناء + تأثيره　　طعن المغنين مناظرة المعتصم
على العقل

نلاحظ أن ج 23 تحتوي على عناصر جديدة غير موجودة في سابقتها وهي مناظرة المعتصم في أمر الغناء، وعناصر أخرى سبق ذكرها في ج 12 ذِكْراً مجرداً وأعيد ذكرها بعناصر معجمية ذات دلالة أقوى وأشدّ درجة أو أكثر تفصيلاً. فـ «الإنكار» أقوى من «العيب»، و «الطرب» و «الاستفزاز» و «الغلبة على العقل» أكثر تفصيلاً من «الغناء» وأمضى في بيان الدّرجات التي يبلغها التأثر والتأثير. وإن توفّر ذكر المغنّين في ج 12 وغاب من ج 23 فلأنه أمر ثانوي إعادة ذكره لا تخدم الغاية الأساسية وهي التي يقوم عليها النّص بيان صلابة الموقف المعطى من حيث الاستمرار في الزمان ومن حيث الشّدّة، إذ يدعمه العقل وسيلة المناظرة وكذلك علوّ مقام الخصم فيها وهو المعتصم، وبقدر ما يبين ذلك يبين من جهة أخرى شدّة تأثير الصوت الذي دفع الرّاوي ـ البطل إلى تغيير موقفه، وبقدر ما يبين ذانك العنصران مجتمعين يجد الرّاوي ـ البطل العذر لنفسه ويجده غيره له في تغيير موقفه، وبعد هذا وذاك يجد لعقله ـ وهو الذي عاب الغناء بعقله ـ حُجَّةً يُقنع بها نفسه بنفسه.

وبناء على كلّ ذلك يمكن أن نبحث في الربط بين القسمين الذين يمثّلهما نص 5 ونص 6 وبين الموقف مذكوراً في كلٍّ منهما وبين المشهدين الخارجي والداخلي وبين الموقف والمشهد اللذين يردان في قسم واحد. ولتوضيح هذا نورد الرسم التالي:

(5) ـ الربط الخطي المنفصل في النص الأول:



فالموقف يُربط بالمشهد الذي يعقبه في الذكر بالفاء. وهي امارة المرور من السكون إلى طور الحركة أي من طور الاستقرار إلى طورِ التّغيّر؛ فكأن جميع ما يقطع ذلك الاستقرار طاريء، مفاجيء، وهذا ما يستدعي استعمال الفاء. أمّا الموقفان فارتبطا بالواو لتباعد ما بينهما واتفاقهما في الطبيعة والمضمون بل إن التذكير بالموقف في القسم الثاني أضاف جديداً إلى الأول إضافة جمع (في المعنى الرياضي) والجمع يكون بالواو، ومن وراء هذا التراكم الكمّي يكون التكثيف وهو دور الواو ها هنا كما بيّنا.

وهذا التحليل قائم على الصورة التي أرادها الرّاوي ـ البطل في بناء الخبر. ولكن الصورة النظرية التي يمكن أن يعود إليها الخبر تتمثّل في ما أشرنا إليه قبل هذا من سبق الموقف على الأحداث واستمراره زمانها دون تداخل. وهو أمر قائم في الخبر لولا أن الراوي ـ البطل تدخّل خلال سرد الأحداث للتّذكير به. فالخبر إذن يقوم على ثلاثة أطوار هي:

- **طور استقرار**: الموقف من الغناء: «كنت أعيب الغناء. . .».
- **طور تحوّل وعدم استقرار**: حادثة الغناء وما اتّصل بها: «خرج المعتصم يوماً. . . بلغ بي الطرب أكثر مما يبلغني عن غيري فأنكره».
- **طور استقرار جديد نتج عن تلك الحادثة**: تغيير الموقف: «ورجعت عن رأيي منذ ذلك اليوم».

وقد توفر في النص الكبير ربط بالواو بين ج 2 وج 3 منه:

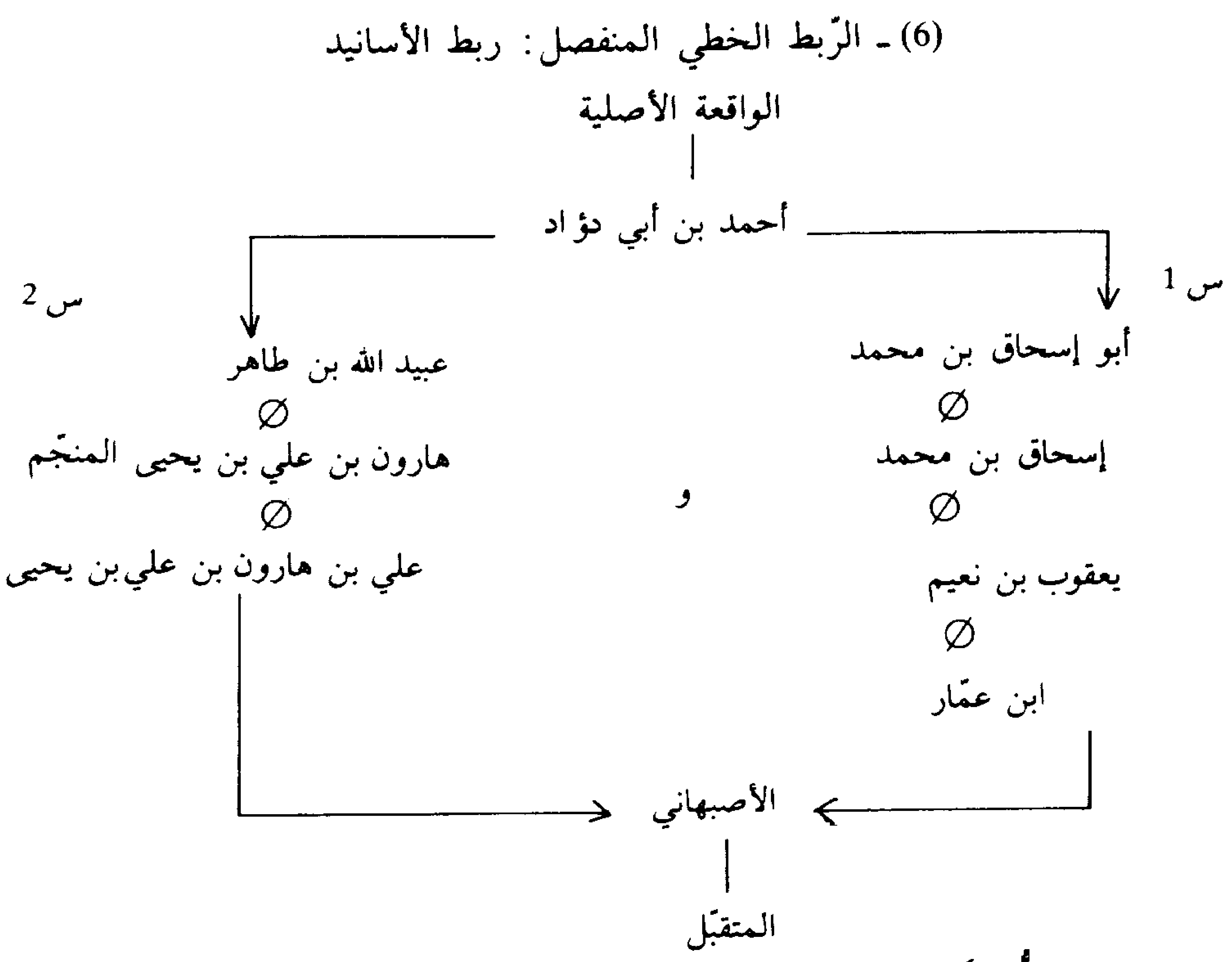
«قال حدثني يعقوب... منذ ذلك اليوم». و«قد أخبرني بهذا أبو الحسن... بن طاهر».

وهاتان الجملتان وإن كانتا متتاليتين في بنية النص الكبير الجمليّة أو التركيبية فإنهما عند السامع متباعدتان تباعداً كبيراً لِما اشتملت عليه ج 2 من تفاصيل الخبر، فقد ظلّ مشدوداً إلى نص الخبر ولعله نسي مَصَادِرَه بحكم تقدّمه شيئاً فشيئاً في اتجاه النهاية، فإذا ما بلغها توقّفت الحركة الذهنية المتطلّعة إلى اللاّحق من الأحداث. لكنّ الرّاوي (الاصبهاني) قفز من نهاية الخبر، وهي نهاية عالم كامل سيخرج منه السامع لا لينتظر جديداً وإنما ليعود بذهنه، إلى ما سمع كي يدركه في شموله وكليته بعد أن حصل عليه مجزأ تبعاً لخطّية الكلام فيُؤلف منه وحدة منظمة يمكن أن تخضع للتأمّل فيكون ترسيخها في الذاكرة بوجه ما. فينكفيء السامع على نفسه وتنقطع الصلة بينه وبين الرّاوي، وهي التي انتهت بانتهاء التّلفظ والتي جمعت بينهما في عالم التخييل (Fiction)، وإذا هما ذاتان منفصلتان في عالم الواقع أو العالم الحسيّ. وينتهي مفعول العَقْد (pacte) الذي جمع بينهما (على الرّاوي أن يُمْتِع، وعلى المتلقي أن ينتبه...) وهو عقد أساسيّ يقوم عليه كل تواصل لغويّ.

لكنّ الراوي يخرج به من ذلك العالم الدّاخلي (وهو عالم الخبر) لا ليسكت فيُفسح المجال لسامعه حتى يتأمل كما أسلفنا، وإنما ليواصل حديثه بذكر مصدر آخر ورد عنه ذلك الخبر نفسه، فيتجدّد العقد والانتباه، ويستمرّ القديم في الجديد ولا خلاف بينهما إلاّ في المصدر. وهو جديد لا يمحو ذلك المصدر الأوّل، ولذلك كانت الواو رابطة بينهما وذاك مدخل التكثيف لأنّ هذا الجمع أحدث تراكماً في مصادر الخبر عند السامع.

وهذا التراكم يترجم عن عملية أخرى تتمثّل في أن الواقعة الأساسية واحدة في الأصل لأنها جرت مرة واحدة في العالم الواقعي، ثم نقلها البطل نفسه (أحمد بن أبي دؤاد) مرتين أو أكثر في زمانين مختلفين، رواها على مسامع شخصين أو مجموعتين مختلفتين، ثم نقل كل شخص منهما تلك الواقعة ورواها لشخص آخر، وهكذا تتواصل السلسلة في اتجاهين مختلفين اجتمعا في نقطة ما هي الرّاوي الأصبهاني، وهي النقطة التي تحوّلت منها صياغة الخبر من المشافهة إلى الكتابة؛ ولعل السلسلتين تواصلتا بعد هذا اللقاء ولكنهما لم تصلانا. وفي ما يلي عرض لذلك نعتمد فيه التدرج الزماني بداية من الواقعة وصعوداً باتجاه الكتابة (كتابة «الأغاني»):

(6) ـ الرّبط الخطي المنفصل: ربط الأسانيد



ويشير كلُّ عَلَمٍ من الأعلام الواردة في هذا الرسم إلى مقام جرى فيه نقل الواقعة الأصلية. وقد اجتمعت جميع تلك المقامات لا بمكوّناتها الحسيّة وإنما بأهم عناصرها وهو الرّاوي، وظلّت صياغة النص واحدة أو تكاد كما أشار إلى ذلك الأصبهاني: «فذكر هذه القصة أو قريباً منها لزيادة اللفظ ونقصانه».

وقد جرى الربط الداخلي بين مكونات السلسلة الواحدة بدون أداة وفق قاعدة الربط البياني (6). وجرى الربط بين السلسلتين كل واحدة على حدة بأداة هي الواو نظراً لاختلافهما في المضمون.

وقد مثّلت كل سلسلة مدخلاً ذا درجات إلى عوالم يندرج الواحد منها في الآخر اندراج الصغير منها في الكبير، والأقدم منها في ما هو أحدث. وليس من قبيل الصدفة أن يطابق هذا الاندراج اندراجاً تركيبياً نحوياً في النص (انظر الرسم 1 ـ بنية النص التركيبية)؛ فسلك الاصبهاني بالمتقبّل مسلك السلسلة الأولى س 1 ودخل به عالم الواقعة الأصلية ثم عاد كي يدخلها من جديد، ولكن من مدخل آخر هو السلسلة س 2؛ وإذا السّلسلتان تلتقيان في الرأس وهو «أحمد بن أبي دؤاد» ولكنه آخر من يذكر في الملفوظ، وتلتقيان في الذيل وهو الأصبهاني ويرد ذكره في شكل ضمير المتكلم في «أخبرنـ[ـي]1» وفي

«أخبرنـ[ـي]3» عند بداية كل من ج 1 وج3. وهذا اللقاء يقوم على أساس منطق الرواية أو القصّ (narration)، واتّخذ شكلاً لغوياً ـ تركيبياً في النص هو رابط الواو من جهة ورابط الضمير من جهة أخرى (انظر القسم 3 حيث تدرس وسائل الربط بالإحالة)؛

3-2-2-2-1 قاعدة الربط بالاداة:

بعد النظر في وجوه الربط بالأداة بين الجمل في النص نتبيّن أن حضور أداة الربط مشروط بالخلاف بين الجملتين أو المقطعين المتصلين أو المتباعدين. ومصطلح «الخلاف» يجمع عدداً من الوجوه:

الخلاف: ـ تعاقب في الذّكر و/أو (et/ou) الحدوث (كرونولوجي).
- تعاقب على أساس السّببية: النتيجة تعقب السبب.
- تعاقب على أساس إضافة عنصر إخباري جديد.
- تعاقب على أساس التّرديد أو التذكير (وهو أمر يجري عادة بين متباعدين).
- تعاقب يجمع نظرياً هذه الوجوه كلها أو بعضها أو بعضها مع غيرها.
- تعاقب على أساس البيان وهو أمر يكثر في الجمل الاعتراضية المفسّرة.

ويتوفر في هذا النوع من الرّبط شرط الخلاف إذ يخالف ما تتضمّنه الجملة أو الجمل الاعتراضية ما ورد في السياق ولكنه يبيّنه بأن يوفّر للسامع جملة من العناصر لا تنتمي انتماء مباشراً إلى ذلك السياق وتعينه بذلك على الفهم. من ذلك مثلاً:

«قال أبو عبيدة: فأما عبد الله بن الصّمّة فإن السبب في مقتله أنه كان غزا غطفان ومعه بنو جشم وبنو نصر أبناء معاوية فظفر بهم وساق أموالهم في يوم يقال له يوم اللوى ومضى بها. ولما كان منهم غير بعيد قال انزلوا بنا فقال له أخوه دريد: يا أبا فرعان ـ **وكانت لعبد الله ثلاث كنى: أبو فرعان، وأبو ذفافة، وأبو أوفى، وكلها قد ذكرها دريد في شعره** - نشدتك الله ألا تنزل فإن غطفان ليست بغافلة عن أموالها...» (الأغاني ج 10، ص 5).

وفي هذا النوع من البيان القائم على الخلاف تندرج الجمل المقترنة بواو الحال وهي تشبه الجمل الاعتراضية شكلاً ودوراً ولكنها ذات محل إعرابي في الجملة المحتوية على خلاف الجملة الاعتراضية؛ وفيه يندرج كذلك البيان القائم على التفصيل بـ «أمّا»:

«وأكل معه من الدّرّاج خادمان. أما أحدهما فمات من وقته وأما الآخر فبقي مدة ثم مات». (الأغاني ج 10، ص 207).

ويمكن أن نبني القاعدة (7) وهي متفرعة من القاعدة (5):

(7) ـ قاعدة الربط بالأداة:

كل جملتين متتاليتين في النص ثانيتهما تخالف الأولى ترتبطان بأداة ربط:

نص: [ج 1، ج 2] ← ج 1 أداة ج 2.

شرط: ج 2 خلاف ج 1.

3-2-1 تطبيقات:

بعد أن حللنا البنية التركيبية في النص الأول وأقمنا من خلاله جملة من القواعد، نتناول الآن عدداً من النصوص المختلفة في نظمها ومواضيعها حتى نسبر بها انطباق تلك القواعد على النصوص.

1-3-2-1 النص الثاني: حديث العمى:

حدّث 1 أبو اسحاق عمرو بن زيادة السعدي قال 1: خرج 1 أبو هريرة مشرّقاً فضرب 1 في الأرض زمناً ثم ردّتـ 1 ـهُ علينا بعض قوافل الغرب كثير الغبار فاني العصا فسألناه 1 في رحلته فابتسم 1 وقال 2: لو كنتم 1 عشتم 1 في مستقبل الدّهر لقرأتم 1 ما سيكتبه 1 ابن بطوطة من خرافات الصبيان وكان 2 يقول 3 لقد ماتت 1 الجهات السّت، أو يقول 4: من ضاعت 1 قبلته فليسر 1 ولا يطلب 1 شرقاً ولا غرباً. فكأنما ضاقت 1 عنه الدنيا وفاض 1 عنها أو وقع 1 عليها فأفناها 1.

المسعدي. حدّث أبو هريرة قال. . . 127-128.

والرّوابط التركيبية في النص هي كما يلي:

يقوم هذا النص على جملتين كبريين:

ج 1: حدّث أبو اسحاق عمرو بن زيادة السعدي.

رابط Ø.

ج 2: قال + نص 1:

ج 3: خرج أبو هريرة مشرّقاً.

رابط: فـ

ج 4: ضرب في الأرض زمناً.

رابط: ثم

ج 5: ردّته علينا بعض قوافل الغرب كثير الغبار فاني العصا.

رابط: فـ

ج 6: سألناه في رحلته.

رابط: فـ

ج 7: ابتسم.

رابط: و

ج 8: قال + نص 2

ج 11 : لو كنتم عشتم في مستقبل الدهر لقرأتم ما سيكتبه ابن بطوطة من خرافات الصبيان.

رابط: و

ج 9: كان يقول + نص 3 أو يقول + نص 4.

نص 3:

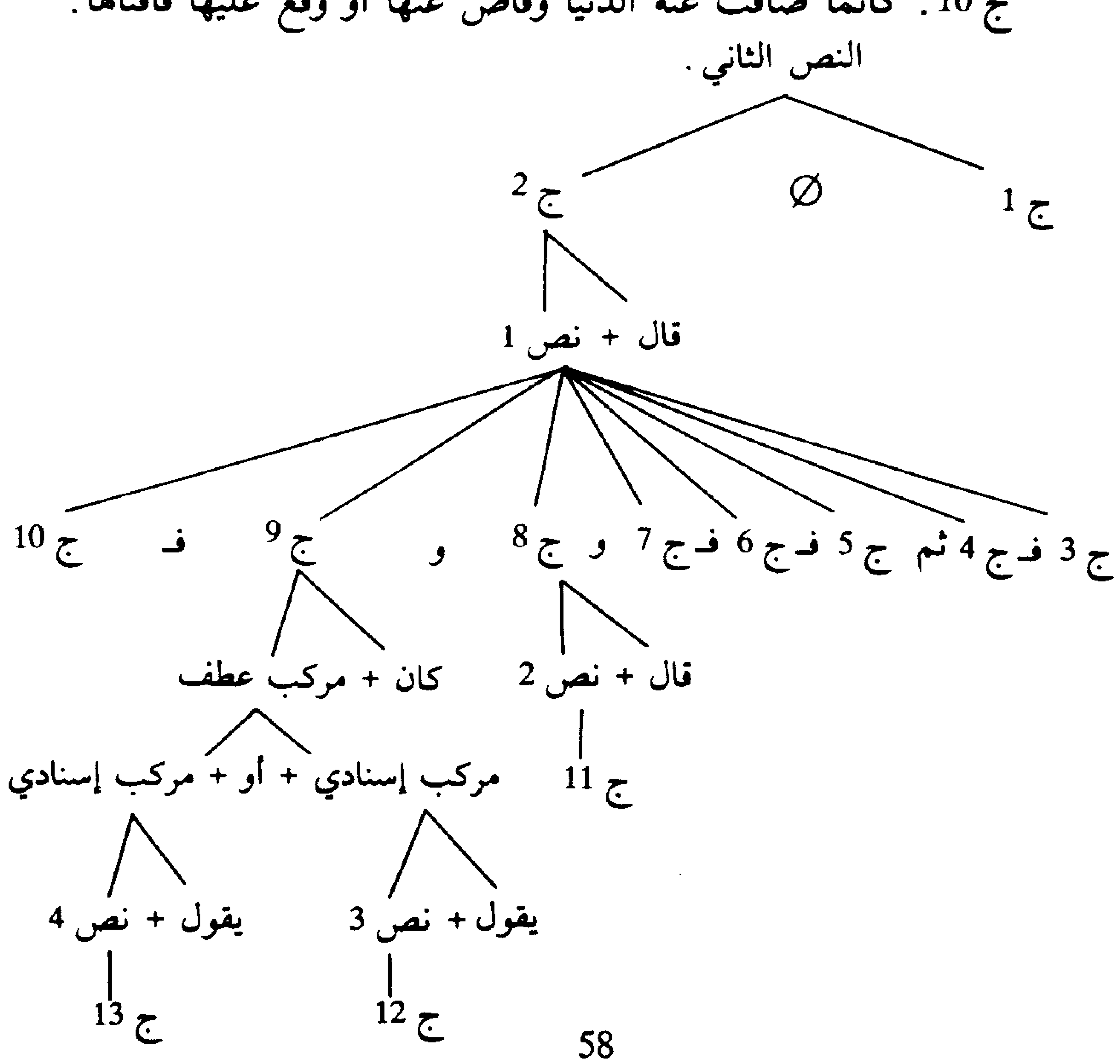
ج 12: لقد ماتت الجهات الست.

نص 4:

ج 13: من ضاعت قبلته فليسر ولا يطلب شرقاً ولا غرباً.

رابط: فـ

ج 10: كأنما ضاقت عنه الدنيا وفاض عنها أو وقع عليها فأفناها.



فالنّص الثاني قسمان هما السند والمتن. جرى ذكر الأول في ج 1 منه وورد الثاني في ج 2. وتُمثّل تانك الجملتان النص كاملاً. وبما أن النص لا يقوم إلا على جمل مترابطة فإن جمل هذا النص تترابط وفق القاعدة (5) قاعدة الربط العام.

وقد توفر فيه ترابط مباشر بين ج 1 وج2 وفق القاعدة (6) قاعدة الرّبط البياني لأن الثانية منهما بيان للأولى من حيث فصّلت ما ورد مجملاً فيها. وهو شرط انطباق تلك القاعدة.

وترابطت جمل النص الفرعي 1 بتوسط أدوات هي: الفاء وثم و الواو. وقد وردت مثلما ترد في أي نص في مستويين أحدهما تربط فيه بين عنصرين أو أكثر داخل الجملة على وجه الاشتراك والتناظر وهو الترابط بالعطف. وهو يخرج عن وجهة هذا البحث وإن كان وجهاً فاعلاً في بناء النص لكنّه لا يتجاوز مستوى الجملة. وثانيهما ترابط فيه بين جمل تتعاقب في الذكر وتتعاقب أحداثها في عالم الخطاب. وهذا الرّبط محكوم بالقاعدة (7).

وقد رتّبت هذه الروابط الحرفية عالم الخطاب بأحداثه المتعاقبة وبيّنت الفواصل الزمانية بينها ويمكن تفصيل ذلك باستعراضها في ما يلي:

(خرج) فـ(ضرب): تعاقب + غياب المهلة (مدى فاصل قصير).

(ضرب) ثم (ردّت): تعاقب + مهلة طويلة (مدى فاصل طويل).

والملاحظ هنا أن المفردة «زمناً» التي تتمّم فعل «ضرب» ساهمت في بيان طول هذه المهلة بأن مهدت له من حيث مدلولها المعجمي. وبذلك يتوفر سُلّمٌ عليه تتوزع الفواصل الزمانية بين الأحداث المتعاقبة. وتنتظم العناصر في عالم الخطاب، وما أدوات الربط في تنوّعها إلا أمارات أو صرافم (morphèmes) دالة على ذلك التنظيم.

(ردّت) فـ(سألنا): تعاقب + غياب المهلة.

(سألنا) فـ(ابتسم): تعاقب + غياب المهلة + سببية.

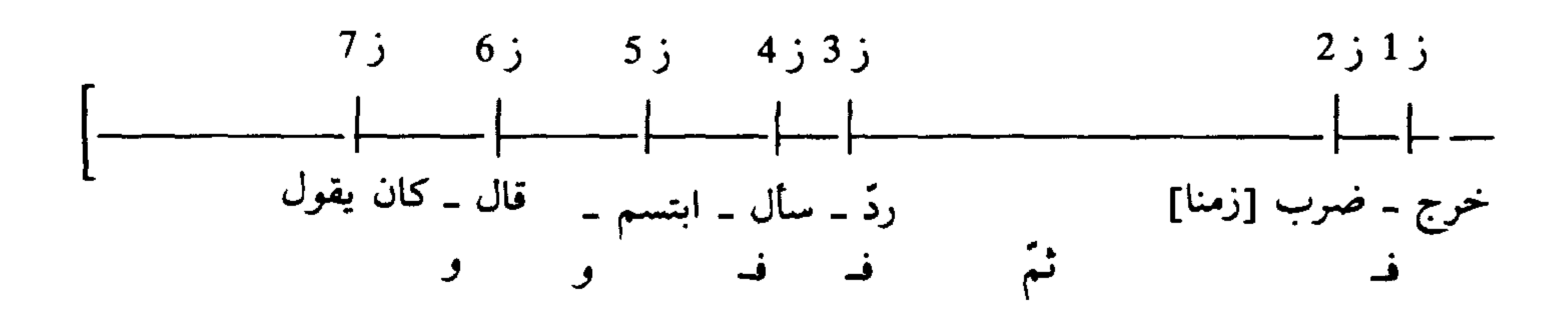
(ابتسم) و (قال): تعاقب + وجود مهلة (وإن كان الفاصل بين الحدثين ـ نظريّاً ـ معدوماً إذ يمكن أن يتطابق الحدثان في نقطة زمانية واحدة.

(قال) و (كان يقول): تعاقب + المهلة ثانوية ها هنا إذ القصد من التركيب كان إلى مجرد إيراد عنصر جديد ينضاف إلى العنصر السابق. والظاهر أن الطرف الثاني من هذا الزوج يحمل ملفوظين متواترين تردّدا على لسان أبي هريرة فأصبحا من عاداته وهما النصان 3 و 4.

(كان يقول) فـ(كأنما ضاقت. . .): تعاقب + سببية. (الطرف الثاني هنا يمثل حكماً أقامه صاحبه على مقدمة واستنتجه منها).

ويترتب عالم النص الثالث من خلال ما يتوفر فيه من أدوات الربط كما يلي، حيث يشير الخط المتواصل إلى محور الزمن وتشير النقاط المرقّمة فيه إلى ترتب الأحداث في وقوعها، وحيث تتوزّع الفواصل بين تلك الأحداث حسب المدى المستفاد من تلك الأدوات؛ وهذا التوزيع تقريبي نسبي، ومجاله الأحداث أو الحركة الحسيّة فقط دون ما يتعلّق بالحركة الذهنية، أو الخواطر الواردة في ج 10؛ وهو وجه له أهميته في بناء عالم النص وندرسه في باب الروابط الزمانية.

(7) ترتب الأحداث في النص الثاني:



2-3-2-1 النص الثالث: «المغتسلة»

نَضَتْ 1 عنها القميص لصبِّ ماءٍ ... فـورَّد 1 وجْهَهَـا فـرطُ الحيـاءِ

وقـابلتِ 1 النسيم وقد تعرَّت 1 ... بـمـعـتـدلٍ أرقَّ مـن الـهـواء

ومـدَّت 1 راحةً كـالماءِ منهـا ... إلـى مـاءٍ مُـعـدٍ فـي إنـاء

فلمَّا أنْ قَضَتْ 1 وطراً وهمَّت 1 ... على عجَـلٍ إلى أخـذِ الـرِّداء

رأتْ 1 شخصَ الرقيب على التداني ... فـأسْبَلَتِ 1 الـظلامَ على الضيـاء

فغابَ 1 الصُّبحُ منهـا تحت ليلٍ ... وظـلَّ المـاءُ يَقْـطُرُ فـوق مـاء

فسبحـان 1 الإلـه وقـد بـراهـا 1 ... كـأحسن ما يكـون 1 من النسـاء

أبو نواس

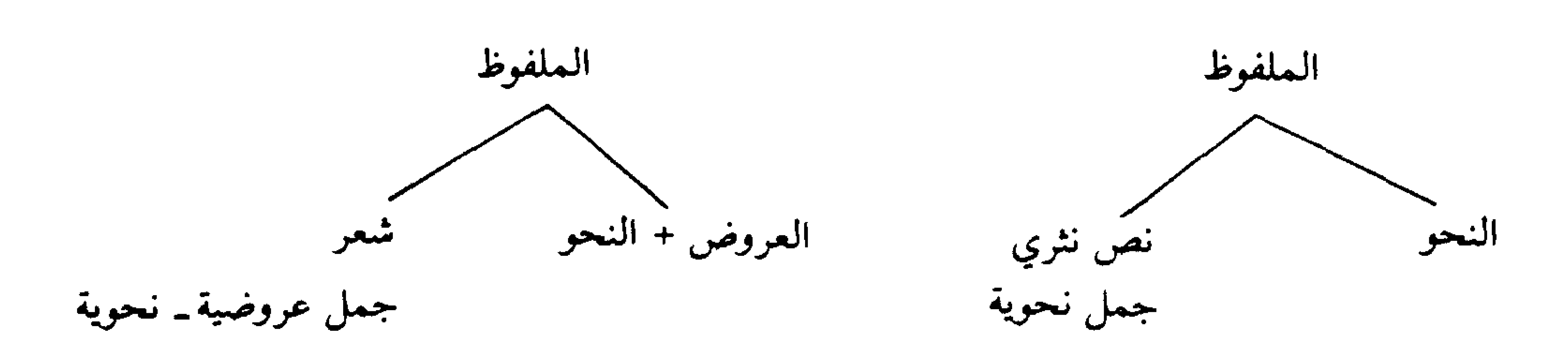
الرّوابط التركيبية في النص الثالث:

يمثل هذا النص قطعة شعرية؛ فهو إذن متولد من نظامين نحويّين تراكبا فيه:

- **النحو الأول:** الأصوات والصّرف والتركيب. وهو ما يولّد الكلام المنثور.
- **النحو الثاني:** نحو العروض أو الأوزان الشعرية، وهو ما يولّد الكلام المنظوم.

وبناء على توفر هذين النحوين يكون النص الشعريّ محكوماً بعامل (Opérateur) النّظم الشعري أو العروض، فينقسم إلى جمل شعرية (هي المصراع والبيت) تكوّنها وحدات اساسية هي التفعيلات، وبقواعد التركيب النحوي فينقسم إلى جمل نحوية.

فالملفوظ من ناحية شكلية تولّده نوعـان من القواعـد حسب ما تبيّنـه البنيتان المعروضتان بعد هذا؛ حيث تَعْني «نحو»: جميع القواعد المتعلقة بالأصوات والصّرف والتركيب؛ وحيث تعني «عروض»: البحور الشعرية وما تتصرّف فيه من قيم مقطعيّة وصوتية:



وقد يحدث التوافق أو التطابق بين حدود الجملة الشعرية والجملة النحوية، فيوافق المصراع أو البيت جملة نحوية تامة. كما يحدث أن يختلفا فتنتهي الجملة العروضية، ولكن الجملة النحوية لا تقف بوقوفها فتمتد على بيتين أو أكثر، أو تنتهي الجملة النحوية وتتواصل الجملة العروضية فيشتمل البيت على أكثر من جملة نحوية تامة. (J. Cohen: Structure du langage poétique p. 70-71).

وقد درس العرب من علماء العروض والنقد هذه القضية وضبطوا الحسن والقبيح في بنية الشعر من حيث هذا التوافق أو التنافر (قدامة بن جعفر، نقد الشعر، فصل: عيوب الشعر 171).

ويمثّل النص الثالث لوحة تتقاسمها حركتان أو قطبان:

□ **قطب التجلّي أو الانكشاف** ممثّلاً في عدد من الألفاظ: «نضت»، «قابلت»، «تعرّت»، «الرقيب» بما يقتضيه من إدراك ما يقع عليه البصر وشرطه أن يكون ظاهراً مكشوفاً، «الضياء»، «الصبح».

□ **وقطب الخفاء والانغلاق**، ممثّلا في جملة من الألفاظ الأخرى «أخذ الرّداء»، «أسبلت + الظلام»، «غاب»، «تحت ليل»؛ (انظر تحليل هذه القطعة في دروس الأستاذ

توفيق بكار التي ألقاها على طلبته سنة 1982 ـ شهادة المناهج الحديثة في النقد الأدبي ـ).

وتانك الحركتان متعارضتان في الاتجاه والدّلالة ولكنهما تلتقيان عندما تكتمل الدائرة فتنغلق على نفسها وإذا البداية نهاية، والنهاية بداية جديدة. وقبل تفصيل ذلك لا بدّ من النظر في البنية التركيبية في هذا النص حتى يتسنّى لنا تناول دورها في بناء تلك اللوحة التي تمثل عالم النص.

يتكوّن النص من 9 جمل نعرضها عرضاً خطياً ثم في شكل مشجّر في ما يلي:

ج 1 : نضت عنها القميص لصبّ ماء.

رابط: فـ

ج 2: ورّد وجهها فرط الحياء.

رابط: و

ج 3: قابلت النسيم وقد تعرّت بمعتدل أرقّ من الهواء.

رابط: و

ج 4: مدّت راحة كالماء منها إلى ماء معدّ في إناء.

رابط: فـ

ج 5: لما أن قضت وطرا وهمّت على عجل إلى أخذ الرّداء رأت شخص الرّقيب على التداني.

رابط: فـ

ج 6: أسبلت الظلام على الضياء

رابط: فـ

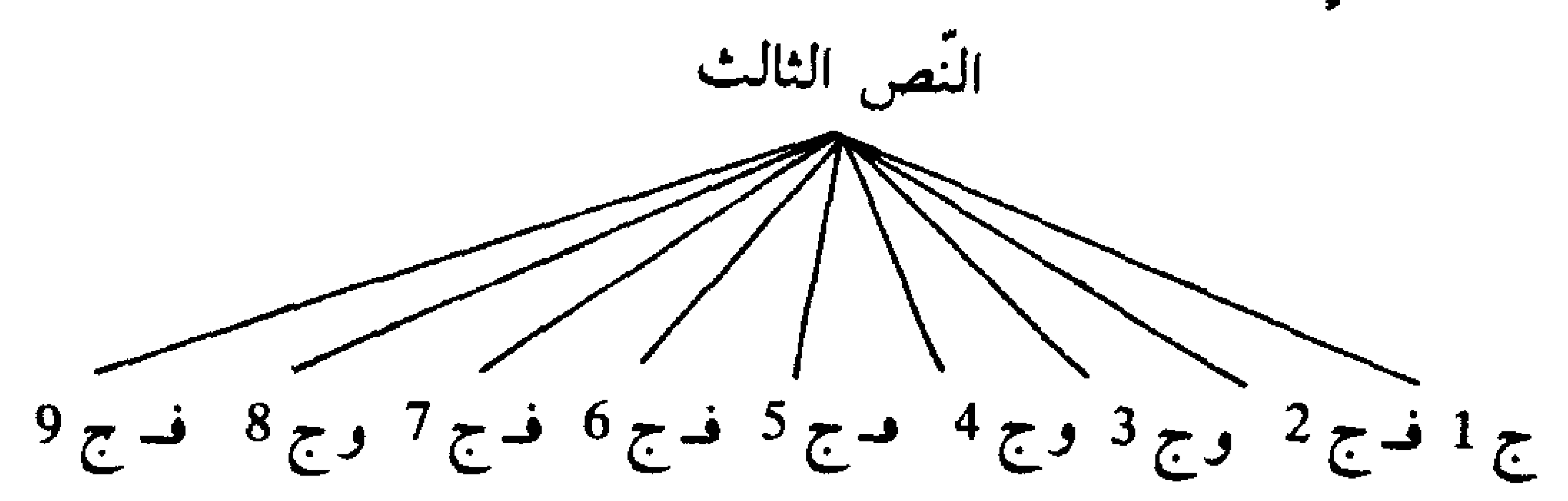
ج 7: غاب الصبح منها تحت ليل

رابط: و

ج 8: ظلّ الماء يقطر فوق ماء.

رابط: فـ

ج 9: سبحان الإله وقد براها كأحسن ما يكون من النساء.



ويتضح من خلال استعراض البنية التركيبية والرّوابط بين الجمل أن جمل النص الثالث ترابطت كلها وفق القاعدة (7) قاعدة الرّبط الخطي بالأداة؛ لتوفر شرط الخلاف بينها؛ إذ تضيف كل جملة لاحقة إلى سابقتها عنصراً إخبارياً جديداً تتبلور به اللوحة من زاويتين هما زاوية الأحداث المتعاقبة، وزاوية الانفعال الحاصل عند الرقيب الذي تكتمل اللوحة به من خلال ما ينعكس على سطح وعيه من المشهد الذي يراقبه، وعناصر هذه الزاوية تتخلّل الأولى في انسجام.

(نضت) فـ (ورّد): تعاقب + مهلة قصيرة + سببية.

(ورد) و (قابلت): تعاقب + مهلة (وإن كان القصد إليها ثانوياً).

(قابلت) و (مدّت): تعاقب + ...

إلى هذا الحد تخضع الأفعال لترتيب زماني فيه تفصيل وتدرّج، وهي مجتمعة تكوّن المشهد الأول أو المقطع الأول من اللوحة. فنضْوُ القميصِ حركة انكشاف أولى؛ تنكشف فيها الذات على نفسها دون أن يراها أحد ولكنها تُحدثُ التّورد من فرط الحياء، وهو أثر يحدث عادة بحضور الرقيب. فحضور الرّقيب منبّه ينتج عنه التورد، والتورد مشروط به، هذا في العرف، أما في النص الثالث، فقد غاب المنبّه وحضر الأثر رغم ذلك، وإذا الذات تنعكس على نفسها فتولّد منها ذاتاً أخرى تقوم بدور الناظر فتنشطر اللوحة إلى طرفين منذ بدايتها، وإن احتوت طرفاً واحداً في الظاهر هو هذه المرأة المتحمّمة وناظر أو رقيب موجود بالقوة مخزوناً في لاوعيها غرسته الموانع الاجتماعية. وهذا الرقيب اللاشعوري لا يمنع التجلّي أو الانكشاف مطلقاً ولكنه يجعله مغلّلاً بغشاء خفيف هو التورد، فأثره شفّاف تماماً مثل شكل وجوده في اللاوعي؛ وهو في ذلك يقابل الرقيب الحقيقيّ الذي يمنع التجلي بأن يكون سبباً في الخفاء تحت الرّداء كما يرد في القسم الثاني من اللوحة؛ وهو ذو وجود ثخن لذلك يكون أثره ثخناً.

فالتّورد أو الحياء إذن لا يمنع المغتسلة من التجلي أمام نفسها وأمام «النسيم» الذي «قابلته»وهو يمثل الكون ها هنا بمواصلة الغسل و«التعرّي»؛ فيلحق بذلك فعل «مدّت» إيذاناً ببدء الاغتسال، فيكون اللقاء بين هذا الكائن البشري ذي القميص والوجه والراحة وبين الماء والنّسيم، وهما مقوّمان أساسيان في الكون، وإذا جسر هذا اللقاء شبه يؤذن بالحلول في المطلق إذ تعانق المغتسلة الوجود من حيث تعود إليه من خلال الهواء والماء؛ فهي تقابل النسيم بجسم «أرقّ من الهواء» وتغرف الماء براحة «كالماء». ويشرف هذا الحلول على غايته، وتهمّ المغتسلة بالاختفاء في ملابسها والعودة بذلك إلى شكلها الآدمي فترى شخصاً يرقبها، ويمثل ذلك مشهداً في ذاته كما يلي بيانه:

اختصر الشاعر هذا المشهد في جملة واحدة ترابطت عناصرها باعتماد التعليق النحوي، وإن مثّلت جملة من الوقائع المختلفة المتعاقبة؛ فقد جمع الشاعر جملة «قضت وطراً» وجملة «همّت على عجل إلى أخذ الرّداء» في مركب بالعطف يتعلّق بفعل «رأت» تعلّق المفعول فيه، فاختصر بذلك التعاقب بين الأحداث المختلفة وقفز رأساً إلى الحدث المفاجيء الذي سيغيّر كل شيء؛ ونتيجة لذلك يرتبط فعل النواة من ج 5 بفعل النواة من ج 4 ارتباطاً شكلياً لا يمكن تجاهله في دراسة التركيب وإن كانت الدلالة في القصد تقتضي اعتبار الأفعال الأخرى داخل ج 5:

(مدّت) فـ (رأت): تعاقب + مفاجأة.

وبظهور فعل الرؤية، الصادر عن ذات مجهولة عند المغتسلة، تتحوّل كما أسلفنا غلالة الحياء إلى غطاء يخفي كل شيء في لمحة قصيرة، تسابق خلالها حركة الإخفاء سرعة الشعاع الذي ينطلق من موضوع الرؤية فيقع على عدسة عين الرّائي؛ فينقطع ذلك الشعاع وتحل الظلمة فتغيب أبعاد الكون من جديد في الظاهر، ولكنها تتواصل في الفكر الذي يخترق حُجُب الغطاء كي ينفذ إلى مصدر النور، فيتواصل إدراكه عنده ويتواصل من وراء ذلك الاتحاد الذي جرى بين المغتسلة والكون في المشهد الأول؛ بل هو اتحاد أقوى وأمضى من الأول؛ إذ كان ممثّلاً في امتداد جزء من المغتسلة، هو راحتها، إلى «ماء» محدود بوروده نكرة من حيث الشكل النحوي وبوجوده في إناء محدود من حيث الكمية. أما ها هنا فإن الماء المطلق يحتوي ماءً هو جسم المغتسلة، كما يحتوي الكل الجزء العائد إليه، وهو احتواء مستمرّ غير محدود: «وظلّ الماء يقطر فوق ماء».

(رأت) فـ (أسبلت): تعاقب + مهلة قصيرة + سببية.

(أسبلت) فـ (غاب): تعاقب + مهلة قصيرة + سببية.

(غاب) و (ظل): تعاقب.

وبنهاية هذا المشهد ينتهي الحلم وتنغلق دائرة التجلي فيعود كل شيء إلى ما كان عليه. فقد بدأ النص بانبجاس وانبعاث متمثّل في فعل «نضت» عقبته غلالة حياء على وجهها تلاها جلاء وصفاء في الرّؤية دام زمناً وانقطع انقطاعاً مفاجئاً، فكان الخسوف باختفاء مصدر النور تحت الشَّعْر المشبّه بالظلام، وهو غروب أو غياب وكل غروب يتبعه شروق وانبجاس. وينفتح القصيد على خالق الكون (الله) من خلال ما خلق من المغتسلة وإذا هي نافذة على المطلق، وإذا رؤيتها لحظة مكاشفة صوفية تتلخص فيها أبعاد التجربة البشرية كلها، ولذلك ارتبطت ج 9 بسابقتها من الجمل بالفاء ارتباط النتيجة بمقدّمتها المفردة أو المتعددة:

المقدمة		الرّابط	النتيجة
نضت . . .			
ورّد . . .			
قابلت . . .			
مدّت . . .	}	فـ	سبحان الإله
رأت. . .			
أسبلت . . .			
غاب . . .			
ظلّ يقطر. . .			

يتوفر في النص الرّبط الخطي بنَوْعَيْهِ: التّتابعي والمنطقي. وبهما انتظم عالمه الداخلي.

3-3-2-1 النص الرابع : سورة الفيل

بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿ألم تر 1 كيف فعل 1 ربّك بأصحاب الفيل؟ ألم يجعل 1 كيدهم في تضليل، وأرسل 1 عليهم طيراً أبابيل ترميهم 1 بحجارة من سجّيل فجعلهم 2 كعصف مأكول؟﴾

صدق الله العظيم

الرّوابط التركيبة في النص الرابع:

يتوفّر في هذا النص أربع جمل:

ج 1: ألم تر كيف فعل ربّك بأصحاب الفيل؟

رابط: ∅

ج 2: ألم يجعل كيدهم في تضليل؟

رابط: و

ج 3: أرسل عليهم طيراً أبابيل ترميهم بحجارة من سجّيل.

رابط: فـ

ج 4: جعلهم كعصف مأكول.

النص الرابع
سورة الفيل.

ج 1 ∅ ج 2 وج 3 فـج 4

ارتبطت جمل النص وفق قاعدتي الرّبط (8) و(9). فارتبطت ج 2 بـج 1 ارتباطاً بيانياً لأنها توكيد وترسيخ لها؛ وتتّفق الجملتان في البنية النحوية حيث تقومان على الاستفهام الذي يرمي إلى حمل السّامع على التسليم بمضمونه، لكنّ الاستفهام الوارد في ج 2 مرتبط بما يلحقه من تفاصيل في ج 3 وج 4؛ فهي كلها تفصيل لاسم الاستفهام المبهم «كيف» الوارد في ج 1. فالربط البياني ها هنا كان بين استفهام ورد في جملة واحدة وبين جواب استغرق جملاً:

(كيف فعل؟) ∅ (جعل).

وداخل الجواب تنتظم الجمل 2، 3، 4 انتظاماً خطياً تحكمه القاعدة (7) فتترابط بالأداة.

وهذا الترابط على وجهين:

ترابط خطي تتابعي: (جعل) و(أرسل): تعاقب.

ترابط خطي تتابعي منطقي: (أرسل) فـ(جعل كعصف): تعاقب + سببية.

فعالم النص الرابع منتظم حسب مستويين هما:

1 ـ مستوى السامع المعني بالأثر المنشود من وراء النص وهو التأثير عليه ووعظه؛ وهذا يتعلق بالمقام الذي ورد فيه ذكر خبر «أصحاب الفيل». وحضور السامع واضح في النص في شكل الضمير المخاطب في ج 1 دون غيرها من جمل النص إذ هي فاتحته. وهو المعنيُّ كذلك بالاستفهام.

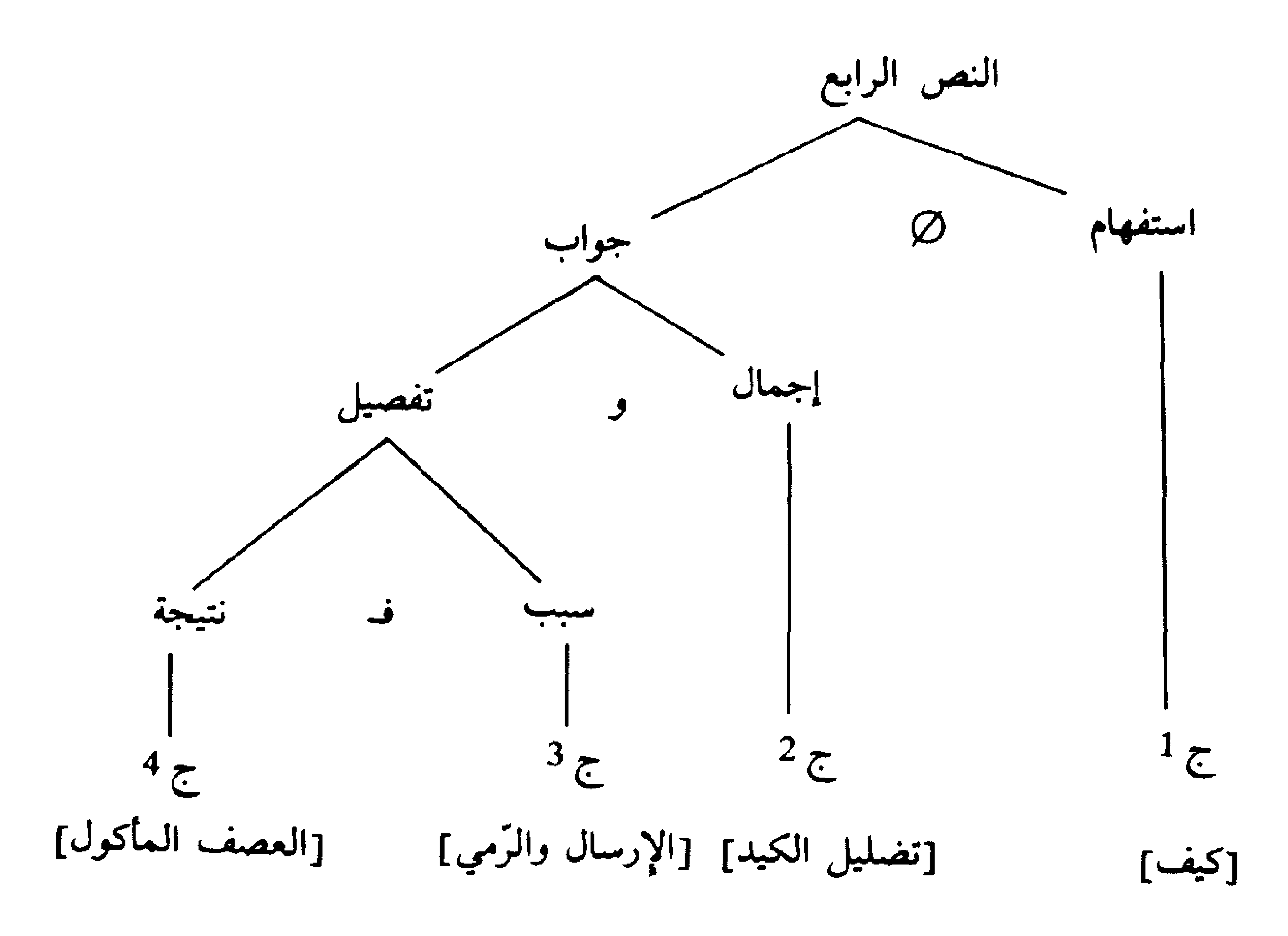
2 ـ مستوى مضمون الجواب الوارد بعد ج 1، وهو ما يمثّل عالم الخطاب الداخلي أو خبر أصحاب الفيل؛ وهو نفسه يقوم على مستويين بينهما استفهام ضمني هما:

أ ـ إجمال: جعل الله كيد أصحاب الفيل في تضليل.

الاستفهام الضمني: كيف كان ذلك؟

ب ـ تفصيل: (أرسل عليهم طيراً أبابيل ترميهم بحجارة من سجّيل) ف (جعلهم كعصف مأكول). والرّابط بين الجملتين رابط سبب بنتيجة أدّاهُ رابط الفاء.

فيكون بناء النص كما يلي:



3-1 خاتمة:

درسنا خلال هذا القسم وجهاً واحداً من وجوه الانتظام في النصوص، هو الوجه التركيبي في مظهر محدود دقيق هو الربط بين الجمل؛ وانتظام الجمل في النص دليل على انتظام العناصر المكوّنة لعالم ذلك النص؛ فالروابط التركيبية وسائل لغويّة تنسج الخيوط التي يتوسّل بها الفكر في تنظيم عناصر عالم الخطاب عند الباثّ مركباً وعند المتقبّل مفككاً.

فالجملة الأولى في أي نص تمثّل مَعْلَماً عليه يقوم اللاحق منها ويعود. وداخل تلك الجملة نفسها يمثّل اللفظ الأول منها مَعْلَماً تقوم عليه سائر مكوناتها. فالمسند يقتضي المسند إليه، وهذا الاخير يقتضي الأول، وهما معاً يقتضيان متمّمـ(ـمات)، فهذه حلقة أولى تنتهي دون أن تنغلق على نفسها؛ فهي مستقلة من حيث التركيب ولكنها منطلق في كل شيء لما يأتي بعدها من حلقات هي جمل أخرى؛ وبين هذه الحلقات علاقات تخالف في نوعها العلاقات التي تحكم انتظام الجملة الداخلي؛ فهي علاقات انتشارية أفقية تضيف جديداً من حيث الإخبار أو البيان، ولذلك تُرصف الحلقة إلى جانب الأخرى لتكوّن عالماً ممتدّاً هو عالم النص.

أما العلاقات داخل الجملة الواحدة فهي عمودية متكثفة في نواة واحدة هي الإسناد. وإذا النص من خلال هذا جسم كبير (Tissu cellulaire) والجملة خليّة (Cellule). وكما

أن منطلق أعظم الكائنات الحية (الفيل أو الحوت مثلًا) إنما هو الخلية الواحدة تتضاعف من حيث العدد وتتنوّع من حيث الوظائف فتبلغ الملايين والأطنان، كان منطلق النص من حيث التركيب لفظاً واحداً تتعلّق به ألفاظ أخرى لتكوين الجملة، وهذه تتعدّد وتتنوّع وظائفها لتكوّن النص وهكذا.

والمنطلق مهمّ جداً في تأسيس كل شيء، حسيّاً كان أم مجرّداً؛ إذ يمثل المَعْلَمَ الأصلي (Repère initial) الذي هو أسّ لكل لاحق. ولنا عودة إلى هذا المبدإ إذ سنجد ما يُدَعِّمُهُ في المقبل من أقسام هذا البحث: البنية الزمانية والبنية الإحالية.

2 ـ القسم الثاني:

الروابط الزمانية في النصوص

الفصل الأول: الاطار النظري

الفصل الثاني: الروابط الزمانية في النصوص

1 ـ الفصل الأول:

الاطار النظري

ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام بارز ببنية الزمن وتنظيمه في الكلام بمستوييه: الجملة والنص؛ وضبطت كذلك محاور الدرس فيه، نذكر منها قضيّة المظهر (أو الوجهة) Aspect في دراسة الفعل والفارق بين المنقضي والمتواصل، ومنها الصيغ أو الوجوه المختلفة التي تساهم بها صيغ الأفعال في تصرّفها، حسب الأزمنة وأسماء الزمان وغيرها في فهم الجمل والنصوص. كما تطرّقت الأبحاث إلى ضبط دور النقاط المتوفرة في الجملة وفي النص، والتي تمكن المتكلّم والسامع من ضبط مختلف الأحداث في ترتيب كرونولوجي. وشملت بعض الأبحاث الأخرى عدة موضوعات، تتصل بالعلاقة القائمة بين الجملة الفرعية والجملة الكبيرة التي تحتويها من حيث الزمان ووجوه التعبير عنه[1].

وقد تعددت هذه الأبحاث تعدّد القضايا وتشعبت تشعبها وتنوّعت تنوع المناهج ووسائل الدّرس. ومن جملة هذه المناحي المثال (Modele, Model) الذي يعمل لوكاشيو

(1) انظر على سبيل المثال:

1 - Kamp, Hans & Christian Rohrer (1983)

Tense in texts, in R. Bauerle, C. Schwartze, A. Von stechow (eds): Meaning, use and interpretation of lang age, Berlin: De Gruyter pp 250-269.

2 - Labelle, Marie (1987)

L'utilisation des temps du passé dans les narrations françaises. Le passé composé, l'imparafait et le présent historique. Revue romane 22, 1, pp 3-29

3 - Partee, Barbara (1984):

Nominal and temporal anaphora, Linguistics and philosophy 243-286.

4 - Reihart, Tania (1986); **Principes de perception des formes et organisation temporelle des textes narratifs. Recherches linguistiques de Vincennes** 14/15. 45-92.

5 - Vet, Co (1979) **Temps, Aspects et adverbes de temps en Français contemporain: essai de sémantique formelle.** Geneve, Droz.

6 - Vetters, Carl (1989): **Grammaire generative et textuelle des temps verbaux,** Recherches linguistiques de Vincennes.

(Lo Casccio)[2] على بلورته قصد ضبط النحو (Grammaire, Grammar) الذي يحكم أزمنة الأفعال وتوزيعها في الجملة الواحدة، وفي فضاء النص. وهو يعمل في إطار النحو التوليدي عموماً، (Grammaire Générative)، وفي إطار نظرية العاملية والرابطية خصوصاً (Théorie du Gouvernement et du Liage, Government and Binding Theory)[3]، وسوف نعرض في ما يلي أهم المبادىء العاملة في هذا النحو وكذلك مواطن الإفادة منه في دراسة اللغة العربية.

ومن المبادىء الهامة في مثال لوكاشيو أن الملفوظ يصبح نصاً عندما تترابط عناصره باعتماد عامل (Opérateur) الزمن، أي عندما يتوفر فيه عنصر زماني ما يرتبط بزمان آخر معروف أو «معطى» (Donné, Given) عند السامع والمتكلم.

وأنواع الزمن عديدة منها الزمن النفسي، ومنها الزمن الفلكي، ومنها الزمن البيولوجي، الخ، ؛ ولكن اللغة تنظم المعطيات، أو العناصر التي تدل على الزمن فيها، حسب نظام الزمن النفسي، لذلك نظفر بخطين يكوّنان بنية الزمن في اللغة:

---

(2) فنسينزو لوكاشيو (Vincenzo Lo Cascio) استاذ اللسانيات بجامعة أمستردام. يشتغل على اللغة الإيطالية، ويسعى من خلال دراساته إلى بلورة المثال الذي تُعْرَضُ بعض مبادئه الهامة في هذا الفصل.

(3) نظرية العاملية والرابطية تمثل الطور الثالث الذي بلغه النحو التوليدي مع شومسكي (Chomsky) بعد النظرية المثال (theorie standard)، التي تبلورت في الستينات، وبعد النظرية المثال الموسّعة (theorie standard etendue)، التي أقيمت أسسها في أوائل السبعينات. وظهرت نظرية العاملية والرابطية مع مطلع الثمانينات، وهي تتضمن كما يشير إلى ذلك اسمها ناحيتين:
- العاملية (Gouvernement): وتدرس العلاقة البنيوية بين رأس مركبٍ مّا (فعل، حرف عامل...) والعناصر الأخرى المتمّمة لذلك الرأس، والتي تتصل به. وهذا المفهوم يوافق جزءاً من مفهوم العامل النحوي، كما تبلور في التراث النحوي عند العرب وفي الأنحاء الأوروبية الكلاسيكية.
- الرّابطية (Binding. Liage): وتدرس قضية الإحالة أو العودة بمختلف أشكالها ومواطنها: الضمائر، أسماء الإشارة، الموصولات الاسمية، والعلاقة بين هذه العناصر وما تحيل عليه.
وهما نظريتان على تعقيد وتجريد كبيرين، وتمثلان باباً آخر في المدرسة التوليدية يواصل البحث في محاولة ضبط نحو كوني (Grammaire universelle).
انظر على سبيل المثال: Chomsky, N., **La nouvelle syntaxe: concepts et conséquences de la théorie du Gouvernement et du Liage.** ترجمَتهُ إلى الفرنسية (Lelia Picabia) أو الكتاب نفسه في طبعته الأصلية.

ـ أولهما يضبط موقع الحادثة على محور الزمن.

ـ ثانيهما يضبط المدى الذي تشغله تلك الحادثة أو الأحداث.

وإذًا تحديد الواقعة يكون من زاويتين:

ـ أولاهما زاوية التتابع، كأن تكون سابقة لنقطة زمانية ما معطاة في النص، أو تكون مزامنة لتلك النقطة أو لاحقة عليها.

ـ ثانيتهما تمثل درجة أمضى في التحديد والتدقيق، إذ يتوفر في اللغة وسائل تفصّل المدى الفاصل بين نقاط الزمن المختلفة؛ وقد خصصت اللغة لذلك أسماء الزمان وبعض المعاني النحوية في الجملة وأدواتها، مثل حروف الجر الدالة على الظرفية الحقيقية.

والنصوص، بحكم انقسامها الى شفوي ومكتوب، تستدعي حسب كل نوع منها اهتماماً خاصاً ببعض العناصر التي تتوفر في الواحد دون الآخر. فالنص الشفوي يملك مرونة كبيرة في التصرّف واستغلال عناصر عديدة متنوعة، وهذا خلافاً للنص المكتوب. وهما يتفقان في جملة من العناصر أهمها: أن العلاقة الزمانية (التتابع والتزامن والتأخّر والتقدّم) لا يُعَبَّر عنها في المطلق، وإنما يجري ذلك دائماً في إطار النسبية.

وقد درس لوكاشيو بنية الزمن في مستويين متكاملين متعاضلين هما: مستوى الجملة ومستوى النص.

والعناصر اللغوية المعبرة عن الزمن هي حصيلة اللقاء بين ثلاث نقط زمانية هي:

1 ـ نقطة زمن الحدث أو الواقعة نفسها.

2 ـ نقطة زمن الكلام أو التلفظ (Enonciation).

3 ـ نقطة الزمن المرجعي: وهي نقطة زمانية تُضبط في ضوء علاقتها بنقطة زمانية أخرى مثل نقطة (1) أو (2) أو غيرهما.

وهذه العناصر متنوّعة، فهي الأفعال تتصرّف حسب الأزمنة المختلفة، وهي الحروف الدالة على الزمن مثل السّين وسوف الداخلتين على الفعل المضارع، وهي الأفعال المساعدة أو الناقصة (Auxiliaires)، وكذلك حروف النفي التي تحوّر زمن صيغة الفعل الذي تدخل عليه مثل «لم» و«لن» الخ. ، وهي أسماء الزمان تُدَقِّق زَمَن الفعل وتؤدي ما لا تفي به صِيَغُهُ. بل إن بعضها تحديدٌ من درجة ثانية كما يظهر ذلك من الجملة التالية:

(1) ـ خرج محمد أمس صباحاً.

فصيغة الفعل في (1) أفادت وقوع الحدث في الماضي، وأقلّ ما يفهم منها أن حدوثه كـان قبل لحظة التلفظ، ثم يُحَدِّد لفظُ «أمس» زمنَ الخروج تحديداً أوّل يعقُبه تحديدٌ أدقّ في لفظ «صباحاً»، وتعطي لفظةُ «أمس» الزمنَ المرجعي، وهو النقطة الزمانية التي تم عندها حَدَثُ الخروج. والزمنان كلاهما (الزمن المرجعي وزمن الحدث) سابقان لزمن التلفّظ.

ويمكن للنقاط الثلاث أن تتطابق في بعض الأحوال بالتزامن الحاصل بين لحظة الحدوث ولحظة التلفظ والزمن المرجعي. ومثال ذلك:

(2) ـ أخرج الآن.

وهذا الأمر يقبل التقاليب الممكنة والمختلفة من التطابق والافتراق، وهو ما يسعى لوكاشيو إلى ضبطه في بناء نظري، يمكن أن يفسِّر به استقامة كلام أو عدم استقامته، دائماً من منظور مقولة الزمن؛ فهو يبحث في المقومات المنطقية المتصلة بالزمن في الكلام، والتي بانسجامها تضمن وضوح الرسالة؛ ذلك أن اللغة إذا قَبِلَتْ ج (1) و ج (2) فإنها لا تقبل ج (3):

(3) ـ (سـ) يسافر محمد أمس.

فخروج هذه الجملة عن النمط المنطقي مردّه إلى غياب الانسجام بين النقط الزمانية الثلاث؛ فزمن الحدث مستقبل، والزمن المرجعي ماض «أمس»، وهما موطن التناقض الأساسي؛ أما زمن التلفّظ فراهن، وهو عامل ثانوي في انعدام ذلك الانسجام. والحاصل من ذلك أن بنية الزمن في الكلام من أهم البنى التي تكوّن بنيته المنطقية.

1-1-2 الزمن المعطى الأوّلي

ويمثّل مفهوم «الزمن المعطى الأوّلي» (Given Primary Time (G.P.T) (نشير إلى هذا المفهوم حيث لا يخشى اللبس ب «ز.م.أ.» على وجه الاختزال). ما يَسِمُهُ المناطقة بـ «الزمن الصفر» (T0)؛ وهو زمن يتعلّق بعالم الخطاب الذي يحتوي على الحدث أو الصفة الواردة في الكلام؛ وهو معطى يمكن الظفر به من خلال عناصر المقام؛ ويمكن أن يطابق زمن التلفظ أو التركيب (يعني زمن المتكلم أو زمن الكاتب)؛ كما يمكن أن يطابق زمن التفكيك قراءة أو سماعاً. فلو فرضنا أن شخصاً أرسل رسالة مكتوبة أو مسجلة على شريط مغنطيسي، وهو يتوقع وصولها بعد مدة، فإنه سيبني خطابه على الزمن المستقبل،

ذلك الزمن هو زمن التفكيك وهو العامل (Opérateur-Operator) الذي يحكم جميع الأزمنة الداخلية في الرسالة.

كما يتوفر الز.م.أ. في عالم خيالي أو في عالم آخر غير عالم الأحداث الأصلي، مثل عالم الخرافات أو القصص العجيبة.

فالزمن المعطى الأوّلي زمن موجود منذ البداية يغمر كامل النص، والغالب أن يطابق زمن التلفّظ. وهو أمر يمكن إرجاعه إلى طبيعة «الأنا» المتكلم الذي يوزع كل شيء انطلاقاً من ذاته معتبراً إياها مركز الوجود. فالمكان والزمان وغيرهما يُضْبَطان انطلاقاً من مركز هو عادة مكان وجود الذات أو زمانها؛ فهو «الآن» و«هنا»؛ ولذلك يغلب أن يطابق ز.م.أ. زمن التلفظ، ويشترك فيه الباثّ والمتقبل؛ وهذا الاشتراك شرط أساسي في فهم النص لأن ز.م.أ. رابط بين أجزاء النص المتعددة، وهو يخفى حيناً ويظهر أحياناً ولكنه دائماً موجود.

والزمن المعطى الأولي أنواع:

1 ـ ز.م.أ. مطابق للتلفظ.

2 ـ ز.م.أ. مطابق للتفكيك (Décodage).

3 ـ ز.م.أ. مطابق للزمن الكرونولوجي، من قبيل التواريخ مثل 1991.

4 ـ ز.م.أ. محايد، وهو يحتمل جملة من التأويلات لأنه غائم، ويمكن أن يؤخذ على أنه ينتمي إلى عالم خطاب آخر غير عالم عملية التلفظ، ويتوفّر هذا الز.م.أ. في بعض النصوص القائمة على السرد، مثل الخرافات والقَصَص الشعبي، حيث تتواتر تراكيب من قبيل: «كان يا ما كان، في سالف العصر والأوان...» أو «زعموا أن...» إلخ.

وعندما يستقر ز.م.أ. في النص ترتبط به جميع الأزمنة الفرعية الداخلية التي تتوزّعها الجمل المكوِّنة له؛ وهي بدورها يترابط بعضها ببعض فتكوِّن وحدات تجمع بينها وحدة زمانية ما ترتبط مباشرة بالز.م.أ.، وحسب نوع هذا الارتباط ينقسم الزمن (وهو عادة مدلول صيغ الأفعال) إلى نوعين:

1 ـ الزمن الإشاري (Deictic Time-Temps décitique):

وهو الزمن الذي يرتبط مباشرة بالز.م.أ.، لأن كل زمن إشاري يرتبط بالمقام ارتباطاً مباشراً؛ فهو الزمن الذي يمثّل نقطة مستقلة الوجود، ولا يتعلّق إدراكها أو تصوّرها بنقطة زمانية أخرى هي غير الز.م.أ. (يعني المقام).

2 ـ الزمن الإحالي (Anaphoric time-Temps anaphorique):

وهو الزمن الذي لا يرتبط مباشرة بالز.م.أ. وإنما يرتبط بزمن آخر قد سبق ذكره في النص. هذا الزمن الذي سبق ذكره يطلق عليه لوكاشيو اسم «الزمن السالف»، وهو الذي يحيل عليه الزمن الإحالي. كما يطلق عليه اسم «الزمن المعطى الثانوي» (Given Secondary Time).

والحاصل إذن أن الزمن الإشاري مستقلّ في حدوثه، فهو مثل الاسم الصريح الذي يدلّ على مدلوله أو مرجعه مباشرة؛ أما الزمن الإحالي فتصوّر موقعه رهين تصوّر الزمن الإشاري، فهو مثل الضمير الذي لا يستقيم فهمه، أو إدراك ما يحيل عليه، ما لم يسبق ذكر الاسم الصريح. وعلى ذكر الاسم والضمير وقضية العودة أو الإحالة بأنواعها (على اللاحق Cataphora وعلى السابق Anaphora والإحالة المزدوجة Coreference)، يمكن أن نشير إلى أن هذه القضية أساسية في نظرية العاملية والرابطية، ولكنها تبقى في مستوى الضمير؛ لكن لوكاشيو يأخذ المبدأ ويخترق به مجال البنية الزمنية في النص، ويبحث فيه باعتماد ما يتوفر في صيغ الأفعال وأسماء الزمان (الظروف وغيرها) من إشارة أو إحالة؛ وهمّه من خلال ذلك، كما أسلفنا، ضبط «نحو» تتولد بقواعده البنية الزمانية؛ ومن جملتها القواعد التي تحكم الإحالة الزمانية هذه[4].

(4) تمثل الإحالة (reference, anaphore) ابرز السمات التي تقوم عليها العناصر اللغوية. وهذا المصطلح يجمع قسماً كبيراً من العناصر المعجمية التي لا تفهم إلا بالتفطّن إلى صلتها بما تحيل عليه. وهذا المحَال عليه يعطيها مدلولها. وهي في العربية عديدة تدخل فيها الضمائر وأسماء الإشارة. . وبعض العناصر المعجمية الأخرى من قبيل: نفس، عين، بعض، إلخ. كما يظهر في ما يلي:

ـ هنأ الجماعة بعضهم بعضاً.

ـ وصل الرجل نفسه.

ـ قال الرجل إنه سيعود بعد أسبوع.

والظاهرة موجودة بين المقاطع الزمنية المختلفة في الجملة أو النص، حيث لا يفهم زمن إلا بالتفطّن إلى الزمن الذي يحيل عليه. ففي ما يلي:

ـ وصلت لما خرج.

ـ وصلت ولما يخرج.

ـ وصلت وقد خرج.

يقوم فهم الزمن الواحد في كل جملة على إدراك موقع الزمن الآخر؛ وهذا ما يحاول لوكاشيو وجماعته ضبط قواعد عمله.

وكل الأحداث أو الوقائع، التي جرى ذكرها في مستوى زمن الفعل الإشاري، تكوّن جملة المقاطع الرئيسية في النص؛ وهي تمثل أبرز مفاصل الحكاية أو القصة، وهي مجتمعة تكوّن المجموعات الرئيسية (Main set)؛ والمجموعة أو المجموعات الرئيسية مع الزمن المعطى الأوّلي تكوّن النص.

2-1-2 المفاصل الزمانية في النص:

ولتوضيح هذه المفاهيم ننظر في النص التالي:

نص (5):

أرسل م 1 أخي إليّ الكتاب عشية يوم الأحد. **وكان اشتراه** م 2 قبل ذلك بيوم **ولم يجد** م 3 الوقت للذهاب إلى محطة القطارات. **ووصلني** م 4 ذلك الكتاب هذا اليوم. **وكنت أتوقع** م 5 وصوله لأني كنت قد **هاتفته** م 6 منذ يومين **فأعلمني** م 7 بذلك.

يجمع بين مقاطع هذا النص ز.م.أ. غير محدد بالتدقيق؛ وهو يطابق زمن التلفظ الذي يقع بعد كل الأحداث الواردة في النص. هذا كل ما يمكن تبيّنه، إذ يصعب تحديد ذلك الز.م.أ.، لأننا لا نعرف أي يوم من الآحاد جرى فيه الإرسال؛ وكل ما نعلمه هو أنه يوم سابق لحدث الوصول: م 4.

حينئذ تمثل المقاطع 1-2-3 مجموعة صغرى (Minor set) ترتبط كلها بزمن إشاري له وظيفة الزمن المعطى الثانوي هو فعل الإرسال وزمانه؛ وهي كلها ترتبط مباشرة بالز.م.أ. أما المقطع 4 فيمثّل زمناً إشارياً صرّح به المتكلم في النص، وهو يرتبط مباشرة بالز.م.أ. المطابق لعملية التلفظ؛ وهذا المقطع بحكم موقعه يصبح زمناً معطى ثانوياً يشمل عدداً من المقاطع الموصولة به وهي المقاطع 5-6-7.

وكل زمن إشاري تجمع فيه عن طريق الإحالة جميع الأزمنة الإحالية التي ترتبط به في النص.

ومن وسائل اللغة العربية، التي تقود المتقبل في تحليل الخطاب من حيث بنيته الزمانية ـ مثل كل اللغات الطبيعية ـ، صيغ صرفية وبنى تركيبية، مثل صيغ الأفعال وما يتصل بها من حروف من قبيل «قد» أو «لمّا+ فعل مضارع مجزوم»، ومن أفعال ناقصة، ومن ظروف؛ وهي بتوزيعها تؤدّي معنى الترتيب بالسبق أو اللحاق بين الأحداث. كما تتوفر وسائل تدلّ على التزامن كالأسماء (عند، إذا، لما...) والحروف الدالة على الجمع على وجه التزامن (واو الحال...).

ويستدعي تحليل مثل هذا النص من حيث بناؤه الزمني عمليتين ذهنيتين:

ـ **الأولى** تبحث في صلة الأحداث الواردة في النص بمختلف أنواعها بالز.م.أ. إذا كانت الصلة بين الواحد منها به مباشرة؛ فالزمن إشاري. وهو رأس مكوّن للوحدات المستقلة في مفاصل النص. وإذا كانت الصلة غير مباشرة فالزمن إحالي تابع للزمن السابق، ويكوّن وحدة هي دون الوحدة السابقة. وبناء على ذلك تحصل القسمة إلى مجموعات كبرى وصغرى.

ـ **الثانية** تبحث داخل تلك المجموعات الصغرى منها والكبرى من زاويتين: زاوية صلة الواحدة منها بالأخرى، وزاوية صلة الأحداث المكوِّنة لكل واحدة منها بالأحداث الأخرى، وترتّب تلك الأحداث على محور الزمن.

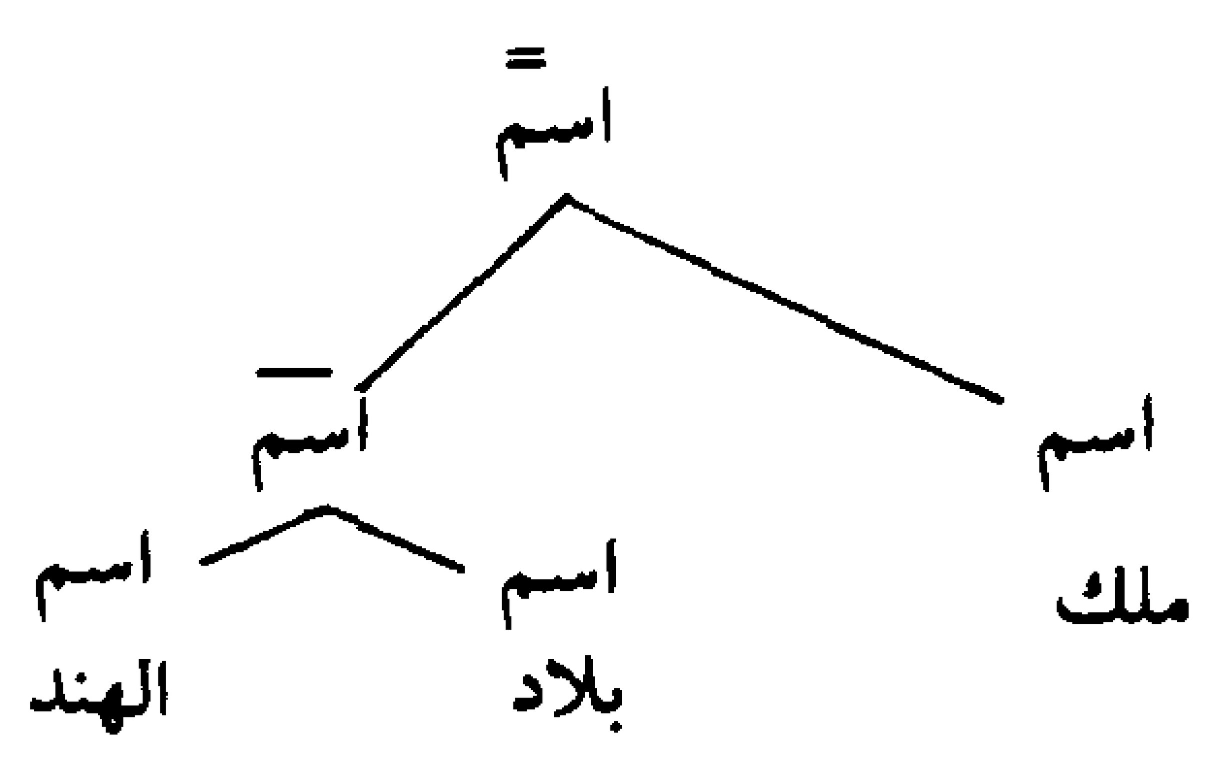
ومصبّ كل هذا هو هيكل البنية الزمانية في النص. هذه البنية تولّدها قواعد النحو الذي يهتم بالزمن في نحو أشمل هو نحو النصوص (Text Grammar). ومكوّنات هذا النحو هي التالية:

* نَ (وتقرأ نون بار): نص. ($\bar{T}$: Text bar) وهو جملة من النصوص المترابطة[5].

* ن: نص.

---

(5) البار أو الخط الرأسي (Barre, bar) الذي يمكن أن تحمله مقولات تركيبية عديدة: ج S، اسم N، الخ، هو طريقة تمثيل (mode de (re)présentation) يشار بها فيعلم التركيب (Syntaxe) إلى المكون الذي يصحبه مكوّن أو مكونات أخرى هي توسعَة له (expansion)، فلو أخذنا عدداً من العناصر المعجمية مثل «ملك» و«بلاد» و«الهند» يمكن استعمالها ألفاظاً مفردة في الكلام، ويمكن أن تتركب الواحدة منها مع الأخريين. فإذا ركبنا «بلاد» مع «الهند» حصلنا على توسعة لـ «بلاد» ثم ركبنا «ملك» مع «بلاد الهند» حصلنا على توسعة لـ «ملك». ويمكن تمثيل ذلك كما يلي:



وتتعدّد درجات التركيب وتتعدّد، تبعاً لذلك، الخطوط. والمبدأ نفسه صالح لوصف النصوص فـنَ $\bar{T}$ عبارة عن تعدّد النصوص حيث يمثل كل نص توسعة للآخر.

وقد قامت بعض الانحاء على هذا المبدأ. انظر:

- Jackendoff, Ray (1977): **X Bar Syntax**

- Radford (1988): **Transformational grammar** p. 173.

* ز.م.أ. : زمن معطى أوّلي، وهو العامل الذي يحكم كامل النص ن.
* مجموعة رئيسية: (م.ر.) (Main set)، وتتكوّن من وحدة رئيسية فما أكثر.
* وحدة رئيسية: (و.ر.) (Main unit) وهي وحدة رأسها زمن إشاري، وهي إذا تعدّدت ارتبطت الواحدة منها بالأخريات ارتباطاً خطّياً (العطف، الاستئناف).
* مجموعة صغرى: (م.ص.) (Minor set). وتتكوّن من زمن إحالي واحد أو مجموعة من الأزمنة الإحالية.
* وحدة صغرى: (و.ص.) (Minor unit).
* زمن إشاري: (ز.إش.) (Deictic time) وهو زمن يحكم الوحدة الرئيسية.
* زمن إحالي: (ز.إح.) (Anaphoric time) وهو زمن يحكم الوحدة الصغرى.

تلك هي مكوّنات النحو التي ضبطها مثال لوكاشيو، أما قواعده فهي كما يلي:

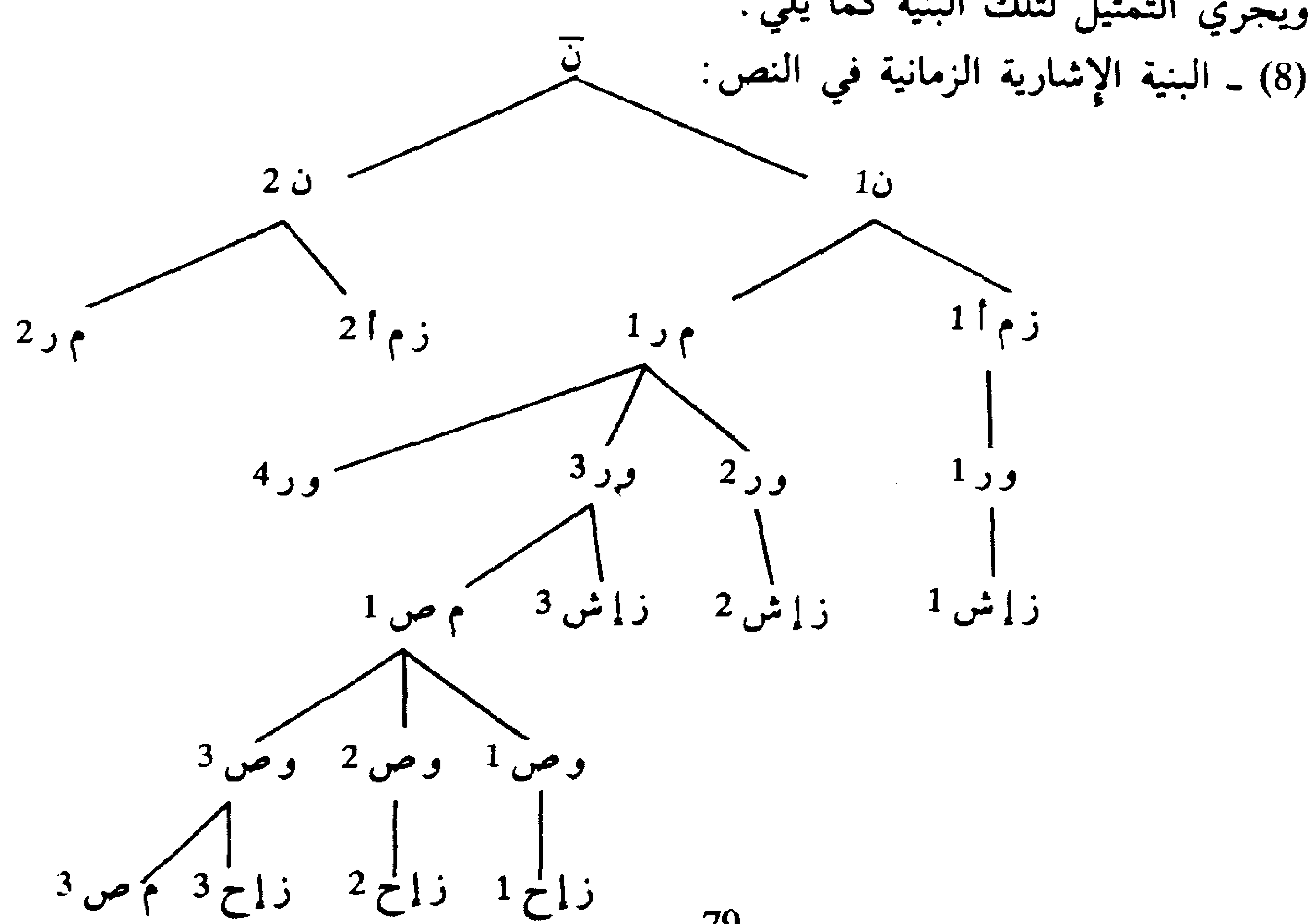
* نَ ← ن 1 +/- ن 2 +/- ن3 +/- ن

(السهم يعني أن ما قبله يتكوّن ممّا يرد بعدَه)

* ن ← زم أ + م ر
* م ر ← ور 1 +/- و ر 2 +/- و ر3 +/- و ر ن
* ور ← ز إش +/- م ص 1+/- م ص2+/- م ص ن.
* م ص ← وص 1 +/- وص 2 +/- و ص ن.
* وص ← زإح 1 +/- م ص 1+/- م ص 2 +/- م ص ن.

ويجري التمثيل لتلك البنية كما يلي:

(8) ـ البنية الإشارية الزمانية في النص:



وقراءة هذا المشجّر ذات اتجاهين: نازل وصاعد، وهما متكافئان. فالزمن الإحالي يمثل وحدة صغرى، وهي مع مثيلاتها تكوّن مجموعة صغرى، وهذه مع الزمن الإشاري تكوّن وحدة رئيسية، وهذه مع الزمن المعطى الأوّلي تكوّن نصّاً، وهذا مع نصوص أخرى يكوّن نصاً ضخماً مركباً هو نص جمع. (نَ).

ومن خلال الرسم يتجلى مفصلان هامّان هما مفصل المجموعة الرئيسية (م ر) ومفصل المجموعة الصغرى (م ص)؛ فكل العناصر، مهما كانت طبيعتها وتعدّدها، لا تفلت من الانتماء إلى واحد منهما. ولذلك ضبط هذا النحو قاعدتين تحدّدان شروط ذلك الانتماء:

(8) ـ قاعدة المجموعة الرئيسية:

يشترط في كل جملة موسومة بزمن إشاري، لكي تنتمي إلى المجموعة الرئيسية، أن تكون مرتبطة بزمن إشاري يسبقها مباشرة (أو يتبعها وإن كان ذلك نادراً) ويحكمه الزمن المعطى الأولي نفسه (لوكاشيو، 1986 ص 210).

(9) ـ قاعدة المجموعة الصغرى:

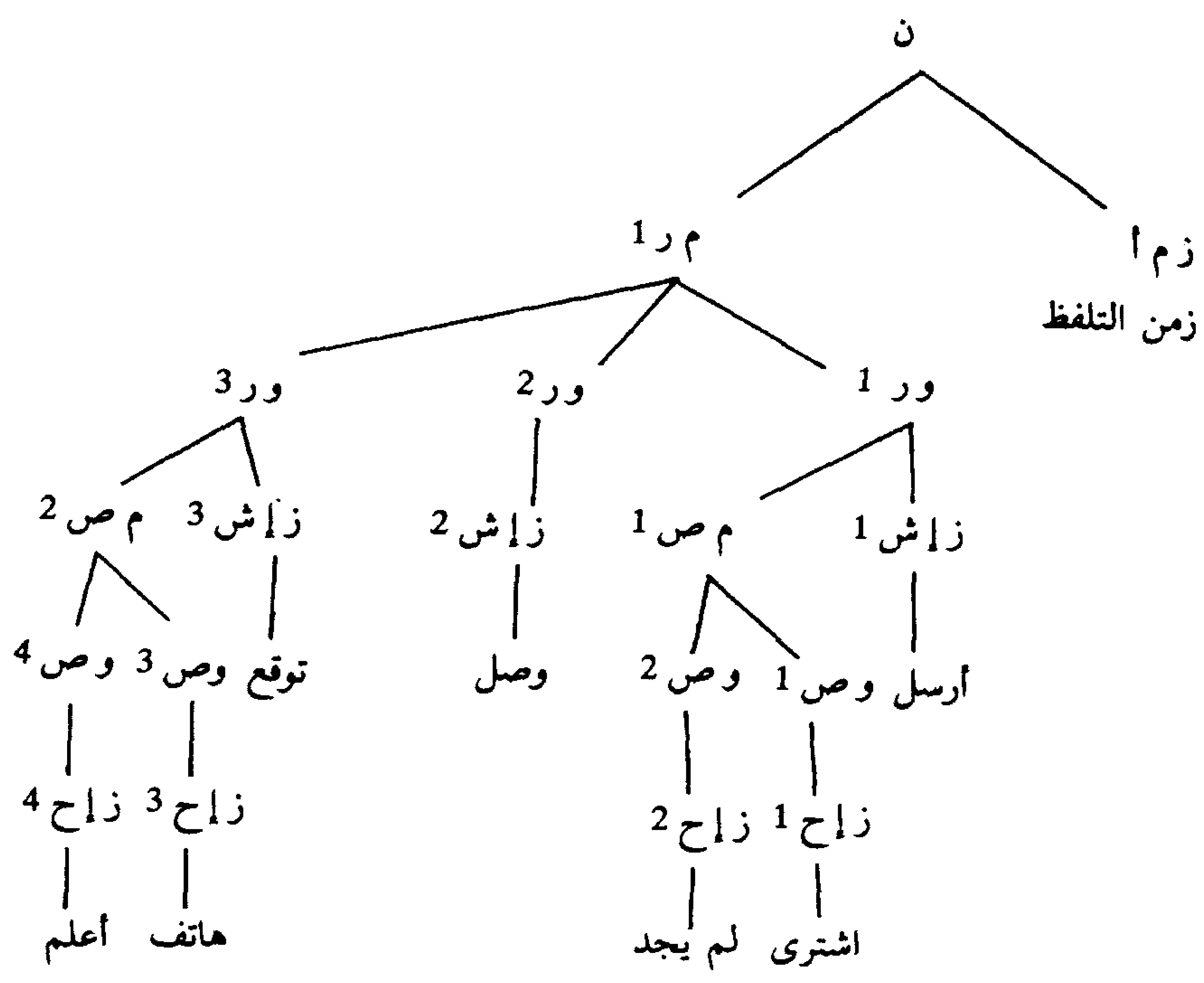
يشترط في كلّ جملة موسومة بزمن إحالي، لكي تنتمي إلى المجموعة الصغرى، أن يتوفر ما تحيل عليه (Antecedent) في:

أ ـ جملةٍ موسومة بزمن إشاري تسبقها مباشرة أو تلحقها مباشرة.

بـ ـ جملةٍ موسومة بزمن إحالي تسبقها مباشرة، خاصّة إذا احتوت هذه الجملة على اسم يدل على الزمان (اسم الزمان، الظرف) (Temporal adverb)؛ أمّا إذا غاب هذا العنصر ضَعُفَ دور هذه الجملة في الربط. (لوكاشيو، 1986 ص 211).

وفي ضوء المكوّنات والقواعد التي يقوم عليها هذا النحو يمكن تحليل النص (5) كما يلي: هذا النص يحتوي على مجموعة رئيسية واحدة ووحدات رئيسيّة ثلاث تتفرّع إلى مجموعات صغرى؛ وفيه يحيل فعل م 3 «لم يجد» وكذلك فعل م 2 «كان اشتراه» على م 1 «أرسل»؛ ويحيل م 7 «أعلم» على م 6 «هاتف»، وهذا بدوره يحيل على م 5 «توقّع».

(9) البنية الزمانية في النص (5).



ويمكن أن نشير إلى ما يوجد من حدود (Barrières- Barriers)[6] بين المجموعات الرئيسية في إطار النص، وبين الوحدات الرئيسية داخل المجموعة الواحدة. وهذه الحدود لا يمكن أن تتجاوزها قواعد الرّبط التي تعتمد الإحالة كما ضُبطت في القاعدتين (1) و (2). ففعل «اشترى» مثلاً لا يمكن أن يقترن بفعل «هاتف» لوجود حدود تفصل بينهما في بناء النص التركيبي والـدّلالي والزمني بـالاستتباع؛ وهي حـدود تضمن انفصال المجموعتين الصّغريين صعوداً إلى الوحدات الرّئيسية.

(6) الحدود (Barriers, barrieres) مفهوم جارٍ في النحو التوليدي، ومفاده الحاجز أو الحد الذي لا يمكن للعامل أن يتجاوزه، فيعمل في ما وراءه. ففي الجملة التالية:

ـ أراد محمد أن يأخذ الكتاب.

فعل «أراد» لا يعمل في الضمير الكامن أو المستتر في «يأخذ»، ولا في «الكتاب» لوجود حدّ يمنعه من ذلك هو المركب الموصولي. (هذا عرض مبسّط جداً لهذا المفهوم، وهو في الأصل واسع معقّد، بل إن شومسكي وضع فيه كتاباً كاملاً اسماه (1986) «Barriers» وضمنه آخر ما به نقّح نظرية العاملية والرّابطية. انظر ص ص 15-10 منه.

3-1-2 خاتمة:

ويمكن إجمال ما سبق، في أن المجموعة الرّئيسية في النص مطلقاً تتكّون من وحدات رئيسية، وكلّ واحدة من هذه الوحدات تمثّل قسماً يحتوي على مركب أو جملة موسومة بزمن إشاري يقوم بوظيفة الرّأس في ذلك القسم وبه ترتبط سائر العناصر المكوّنة لذلك القسم إن وُجدت؛ ويمكن للوحدة الرئيسية كذلك أن تتوسّع فتحتوي، إلى جانب الزمن الإشاري، على وحدة نصيّة صغيرة، فيها هي الأخرى، مكوّن أو جملة واحدة أو أكثر موسومة بزمن إحالي.

ويمكن أن نحصر غاية لوكاشيو وجماعته في بعض العناصر الأساسية التالية:

1 ـ البحث في كيفية بناء النص بناءً زمانياً باستكشاف دور عامل الزمن في ذلك البناء.

2 ـ ضبط الوسائل اللغوية، التي يستعملها المتكلم، لتحديد موقع حدث أو واقعة ما على محور الزمن؛ وكذلك مساهمة تلك الوسائل في الأحداث الرئيسية الوظيفية والأحداث الثانوية من حيث مواقعها في بناء النص.

3 ـ النظر في الوسائل التي تضبط الاتجاه الزمني في اللغة، والتي تُعتمد في بناء النص (رواية، حكاية. . .) وفي توجيه احداثه.

4 ـ تُبيُّن الوظيفة التي تؤدّيها أزمنة صيغ الأفعال وأسماء الزمان أو الظروف في ربط جملة ما بالنص الذي يشتمل عليها.

الروابط الزمنية في النصوص

تترابط الجمل المختلفة في النّص باعتماد عامل الزمن كما تقرّر خلال العرض النظري السابق. وهذا الزمن درجات يتوزّعها مستويان حسب نوع الزمن: مستوى الزمن الخارجي (أو الزمن المعطى الأولي) ومستوى الزمن الداخلي.

2-2-1 الزمن المعطى الأولي:

2-2-1-1 الزمن المعطى الأولي العام أو الرئيسي:

وهو ـ كما سبق ذكره ـ زمن معطى يمكن الظفر به خارج النص. وسنحاول، من خلال النصوص التي أوردناها في القسم السابق، تبيّن هذا المفهوم وتفريعه وفق ما يتوفّر فيها من عناصر تعيننا على ذلك.

ففي النص الأول يتعدّد الزمن المعطى الأولي حسب تعدّد النصوص الفرعية. فالنص الرئيسي يحكمه زمن عام هو زمن الكتابة (زمن كتبَهُ الأصبهاني) وهو زمن يعود إلى أكثر من ألف عام مضت. وهذا الزمن يطابقه زمن القراءة من حيث يقابله. وينطبق الحكم نفسه على الزمنين، لكنّ الأول زمن قارّ لأنه تمّ وانقرض، أما الثاني فهو متعدد إذ يتجدد بفعل كلّ قراءة. وقد توقف لوكاشيو Lo Cascio في أبحاثه التي اطلّعنا عليها عندَ ما يمكن تسميته بـ «الزمن المعطى الأولي العام» (General/main given primary time) وذلك تبعاً للنصوص التي اعتمدها؛ وهي نصوص بسيطة في تركيبها لأنها لا تحتوي على نصوص فرعية:

2-2-1-2 الزمن المعطى الأولي الفرعي:

تتوفر في النص الأوّل سلسلة من الأسانيد، تجعل من النص نصاً مركباً بِحُكْمِ تعدّد الروايات وتعدّد أحداث القول تبعاً لذلك؛ وكل رواية تستدعي زَمَنَ تلفّظٍ هو زمنها المعطى الأوّلي:

وهذه الأزمنة توافق عدد الرّواة. (انظر الرسم (6) ص 55 المبين لربط الأسانيد). وهي تسعة أزمنة (9) خمسة 5 منها تتعلّق بسلسلة الأسانيد الأولى (س 1) وأربعة 4 منها تتعلق بسلسلة الأسانيد الثانية (س 2):

الأزمنة المعطاة الأوّلية الفرعية الواردة في س 1:

- ز.م.أ. فرعي 1: يوافِقُ زَمَنَ رواية البطل الرئيسي أحمد بن أبي دؤاد الخبرَ لأبي اسحاق بن محمد.
- ز.م.أ.فـ2: زمن رواية أبي اسحاق الخبرَ لابنه اسحاق.
- ز.م.أ.فـ.3: زمن رواية اسحاق الخبرَ ليعقوب بن نعيم.
- ز.م.أ.فـ4: زمن رواية يعقوب الخبرَ لابن عمّار.
- ز.م.أ.فـ.5: زمن رواية ابن عمّار الخبرَ للاصبهاني.

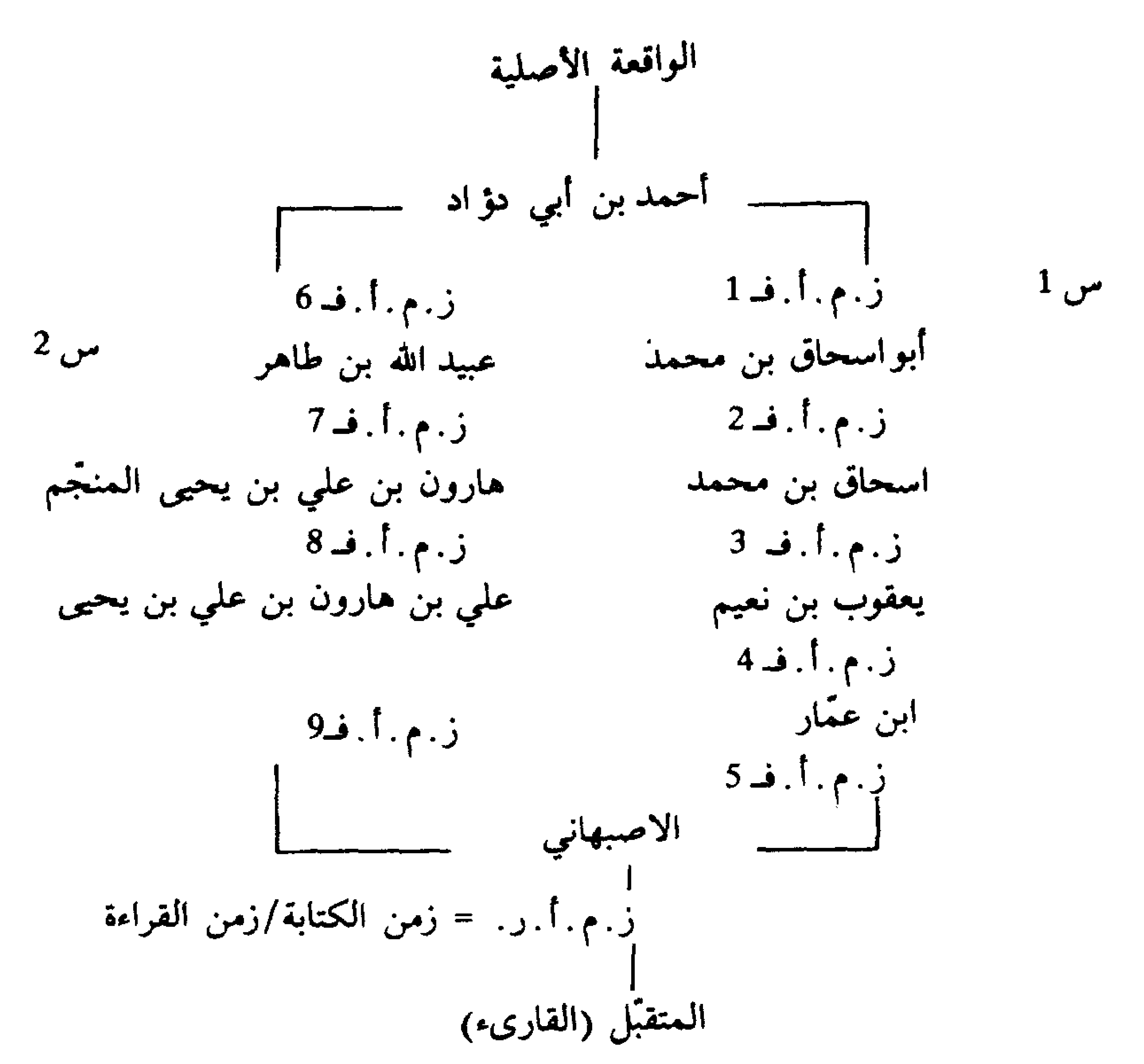
الأزمنة المعطاة الأوّلية الفرعية الواردة في س 2:

- ز.م.أ.فـ.6: زمن رواية البطل الرئيسي أحمد بن دؤاد الخبرَ لعبيد الله بن عبد الله بن طاهر.
- ز.م.أ.فـ.7: زمن رواية عبيد الله بن طاهر الخبرَ لهارون بن علي بن يحيى المنجّم.
- ز.م.أ.فـ.8: زمن رواية هارون بن علي الخبرَ لابنه عليّ.
- ز.م.أ.فـ.9: زمن رواية علي بن هارون الخبرَ للاصبهاني.

وهذه الأزمنة التسعة يمكن أن تعود إلى ثمانية إذا ما افترضنا أن البطل الرّئيسي روى الخبر لأبي اسحاق بن محمد ولعبيد الله بن طاهر في وقت واحد، فيجتمع الزمنان المعطيان الأوّليان الـفرعيّان 1 و6 في زمن واحد. وهذا أمر يبقى نظرياً ولا يغيّر من بناء الأزمنة في النص.

والأصل في هذه الأزمنة المعطاة الأولية الفرعية أن ينتمي كل قسم منها إلى نصّ مستقل بنفسه، يحكمه زمن معطى أولي عامّ خاص به، لو لم يجمع بينهما الاصبهاني في نص واحد هو النص الأول، الذي يحكمه الز.م.أ. العام المشار إليه قبل هذا (انظر الفقرة 2-2-1-1).

ويمكن أن نجمل هذه الملاحظات في الرسم التالي:



وهذه الأزمنة المعطاة الأولية الفرعية يندرج الواحد منها في الآخر، وفق اندراج النصوص الفرعية الواحد منها في ما هو أكبر منه؛ ويكون ذلك كما يلي:

ز.م.أ.فـ1 يندرج في ز.م.أ.فـ2 كما يندرج النصّان 6 و 5 في نص 4.

ز.م.أ.فـ2 يندرج في ز.م.أ.فـ3 كما يندرج نص 4 في نص 3.

ز.م.أ.فـ3 يندرج في ز.م.أ.فـ4 كما يندرج نص 3 في نص 2.

ز.م.أ.فـ4 يندرج في ز.م.أ.فـ5 كما يندرج نص 2 في النص لرئيسي.

أما الأزمنة المعطاة الأولية 6 و 7 و 8 و 9 فيندرج الواحد منها، الحامل للرقم الأصغر، في الواحد منها، الحامل للرقم الأكبر، اندراج النص الفرعي في ما هو أكبر منه من النصوص.

ويتوفر في النصين 6 و 5 اللذين يكوّنان الخبر الرئيسي أزمنةٌ معطاةٌ أولية فرعية نتبيّنها في ما يلي:

ز.م.أ.فـ10: وهو زمن يحكم نص 7 من ج 19 [قد والله سقط سوطي من يدي].

ز.م.أ.فـ11: ويحكم نص 8 من ج 20 [فأي شيء كان سبب سقوطه؟]

ز.م.أ.فـ12: يحكم نص 9 من ج 21 [صوت سمعته، شغلني عن كل شيء فسقط سوطي من يدي].

ز.م.أ.فـ13: يحكم نص 10 من ج 26.

ز.م.أ.فـ14: يحكم نص 11 من ج 37.

وهذه الأزمنة المعطاة الأولية الفرعية تندرج مباشرة في ز.م.أ.فـ1، أو في ز.م.أ.فـ6 اندراج النصوص المحكومة بها في النصين 5 و6، ما عدا ز.م.أ.فـ14 الذي يندرج في ز.م.أ.فـ13 اندراج نص 11 في نص 10.

بعد عرض بنية الزمن المعطى الأولي، كما وردت في النص الأول، يمكن صياغة جملة القواعد التي تحكمه؛ وقبل ذلك لا بدّ من ربط هذه البنية الزمنية بقاعدتي الجملة والنص (القواعد 3 و4 و5 و6 ونوردها بعد هذا للتذكير):

القاعدة (1) ـ يتكوّن النص من جملة واحدة أو أكثر.

ن ← ج 1 +/- ج 2 +/- ج 3 +/- ج ن.

القاعدة (2) ـ تتكوّن الجملة من نواة إسنادية ومتمّمات.

ج ← نواة إسنادية +/- متمّمات.

القاعدة (3) ـ تتكوّن الجملة المركبة من نواة إسنادية رئيسية تندرج فيها نواة إسنادية فرعيّة أو أكثر.

ج.مر. ← نواة 1 (نواة 2 +/- نواة 3 +/- نواة ن)

القاعدة (4) ـ يتكوّن النص المركب من نص رئيسي يندرج فيه نص فرعي أو أكثر.

نص مر. ← نص 1 (نص 2 +/- نص 3 +/- نص ن).

والزمن المعطى الأولي تحكمه قاعدة عامة ذات فرعين:

القاعدة (10) ـ قاعدة الزمن المعطى الأولي:

يمثل كل نص ملفوظاً يحكمه زمن معطى أولي.

نص ← ز.م.أ. + ملفوظ.

وهذه القاعدة تتفرع إلى القاعدتين 11 و 12 حسب بساطة النص أو تركيبه:

القاعدة (11) ـ قاعدة الزمن المعطى الأولي الرئيسي:

كل نص رئيسي هو ملفوظ يحكمُه زمنٌ معطى أوليّ رئيسي.

نص ر. ← ز.م.أ.ر. + ملفوظ.

القاعدة (12) ـ قاعدة الزمن المعطى الأوّلي الفرعي:

كل نص فرعي هو ملفوظ يحكمه زمن معطى أوّلي فرعي.

نص فـ. ← ز.م.أ.فـ + ملفوظ.

فالنص إذن ـ حسب النتائج التي توصّلنا إليها عند هذا الحد ـ تولّده عدة قواعد، كل واحدة منها تحكم مظهراً من مظاهره؛ وبينها توافق وانسجام في ذلك. فقاعدة النص البسيط

(القاعدة 1) توافقها قاعدة الزمن المعطى الأولي (القاعدة 10)؛ وتوافق قاعدة النص المركب (القاعدة 3) قاعدة الزمن المعطى الأولي الرئيسي (11)؛ وقاعدة الزمن المعطى الأولي الفرعي (12).

ويتوفر في النص الثاني (حديث العمى) زمن معطى أولي رئيسي يحكم كامل النص، هو زمنُ رواية الراوي أو الكاتب (وهو المسعدي ها هنا) الخبرَ، وعدد من الأزمنة المعطاة الأولية الفرعية:

ز.م.أ.ر.: المسعدي يكتب الحديث/ القاريء يقرأ الحديث.
ز.م.أ.فـ1: زمن حديث أبي اسحاق وهو يوافق النص الفرعي 1.
وداخل نص 1 تتوفر نصوص فرعية تحكمها أزمنة معطاة أولية فرعية:
ز.م.أ.فـ2: يحكم نص 2 الوارد في ج 8: [لو كنتم عشتم في مستقبل الدهر لقرأتم ما سيكتبه ابن بطوطة من خرافات الصبيان].

ز.م.أ.فـ3: يحكم نص 3 الوارد في ج 9: [لقد ماتت الجهات الست].
ز.م.أ.فـ4: يحكم نص 4 الوارد في ج 9: [من ضاعت قبلته فليسر ولا يطلب شرقاً ولا غرباً].

أما نص «المغتسلة» ونص «سورة الفيل» فهما نصان بسيطان، يقوم كل واحد منهما على زمن معطى أولي، هو زمن التلفظ (تلاوة السورة عند النزول أو بعده ـ ونظم القطعة الشعرية أو إلقاؤ ها وقراءتها).

2-2-2 الأزمنة الداخلية (المظهر):

وهي الأزمنة المتوفرة في عالم الخطاب، وتدل عليها صيغ الأفعال التامة والناقصة وكذلك ظروف الزمان وبعض البنى التركيبية الأخرى في الجملة؛ ولكن الأفعال تبقى أوفر تلك الوسائل دقة واستعمالاً.

وتنقسم هذه الأفعال في كل كلام إلى نوعين:
ـ أفعال أساسية وضرورية في تمثّل الأحداث الرئيسية في عالم الخطاب، وهي التي لا يمكن أن يستغني عنها المتلقّي لأنها تُمثّل المعالم (repères) التي تقوم عليها تضاريس الخطاب. هذا من حيث مدلولها المعجمي. وهي أساسية في تمثّل الأزمنة المقترنة بأحداثها، وهذا من حيث مدلولها الصيغي. فانتظام عالم الخطاب يقوم في جزء كبير منه على هذين المدلولين المجتمعين في ألفاظ الأفعال.

ـ أفعال ثانوية تُعِينُ على تمثّل الأحداث ولكنها ليست ضرورية إذ يمكن الاستغناء عنها، وهي في التركيب مرتبطة بالأفعال الأساسية وتابعة لها.

وعلى هذا التقسيم يقسم لوكاشيو زمن الأفعال إلى زمنٍ إشاري (Temps verbal déictique) وزمنٍ إحالي (Temps verbal anaphorique).

1-2-2-2 الزمن الإشاري:

وهو زمن ذو خاصيتين من حيث تعلّقه ومن حيث إدراكه؛ فهو يتعلّق مباشرة بالزمن المعطى الأولي؛ إذ يرتبط كل زمن إشاري بالمقام ارتباطاً مباشراً؛ وهو يمثل نقطة مستقلة الوجود تُدرك لذاتها ولا تحتاج في ذلك إلى غيرها (Lo Cascio, 1986) وهو يعبّر عن علاقة زمانية بالنظر إلى الزمن المعطى الأولي. (Vetters, 1988).

وفي ما يلي دراسة للأزمنة الإشارية في النصوص التي نعتمدها في هذه الدراسة. ولنبدأ بأبسطها وهما النصان الثالث والرابع.

النص الثالث: المغتسلة

يمثل عالم الخطاب، في هذا النص، مشهداً متكاملاً تجري أحداثه في زمنٍ ما هو خيالي. ذاك هو زمانه المعطى الأولي (ويطابق طبعاً زمن النظم أو الإنشاد)؛ وهو الذي يحكم كامل النص؛ وهذا الزمن ينقسم إلى فترات (séquences) تمثّلها ألفاظ الأحداث التي هي الأفعال. وكل فعل به يحصل التّعبير عن مقطع ما، وبه تنضاف عناصر إخبارية جديدة أساسية ضرورية، كان مانه إشارياً يتعلّق مباشرة بالزمن المعطى الأولي.

ـ نضت 1: فعل رئيسي في ج 1 من النص، زمنُه إشاري لأنه يتعلّق مباشرة بالزمن المعطى الأولي في النص، والجملة التي ورد فيها تامة مستقلة تركيبياً عن غيرها.

ـ وَرَّد 1: فعل رئيسي في ج 2. زمنه إشاري.

ـ قابلت 1: فعل رئيسي في ج 3. زمنه إشاري.

وقد ورد في ج 3 فعل «تعرّت 1» وهو لا يستقلّ بجملته التي يكونها فزمانه إذن ليس إشارياً. (سيرد بيان ذلك في قسم الأزمنة الإحالية).

ـ مدّت 1: فعل رئيسي في ج 4؛ زمنه إشاري.

ـ رأت 1: فعل رئيسي في، ج 5 . ونوع الزمن فيه موطن إشكال يتوفر في جميع الجمل

القائمة على الظرفية على شاكلة ج 5:

ج 5: «لما أن قضت وطراً وهمّت على عجل إلى أخذ الرّداء رأت شخص الرقيب على التّداني».

تتوفر ثلاثة أفعال فيها: قضى، همّ، رأى.

وترتيبها المنطقي الذي يراعي تعاقبها في الحدوث في عالم الخطاب هو: [قضت وطراً]، يليه [همّت إلى أخذ الرداء]، يليه بعد ذلك [رأت. . .].

لكن البنية التركيبية جعلت من فعل «رأت» فعلاً رئيسياً في الجملة، وجمعت الفعلين «قضى» و«همّ»، عن طريق العطف، في مركب إضافي (مضاف ومضاف إليه) متمّم لذلك الفعل الرئيسي (مفعول فيه). فتعلّق فعل «رأت» بالزمن المعطى الأولي في النص تعلّقاً مباشراً؛ فيكون تبعاً لذلك زمانه إشارياً، إذ يمثل مَعْلَماً أهمّ من المعلمين اللذين يمثلهما الفعلان الآخران، وإن كان يقتضيهما عقلاً أو ضرورة. وها هنا تتدخل زاوية النظر أو نقل الواقعة (وتطابقها البنية التركيبية) وهي التي تميّز الزمن الإشاري من الزمن الإحالي في مجموعة من الأفعال تصلح كلها للتعبير عن الزمن الإشاري أو الإحالي.

- أسبلت 1: فعل رئيسي في ج 6، زمنه إشاري.

- غاب 1: فعل رئيسي في ج 7، زمنه إشاري.

- ظلّ [يقطر]: فعل رئيسي في ج 8 «يقطر» هي الحدث الأساسي، ولكن زمنه إحالي، أما «ظل» فهو فعل مساعد يدل على الماضي من حيث صيغته وعلى الاستمرار من حيث مدلوله المعجمي. زمنه إشاري.

- سبحان 1: مصدر يقتضي فعل «سبّح» وهو رئيسي في ج 9 فزمنه إشاري. من خلال التحليل السابق نتبيّن أن الزمن الإشاري يقترن بالفعل الرئيسي الوارد في جملة مستقلة تركيبياً عن غيرها. وعلى هذا يمكن إقامة قاعدة الزمن الإشاري:

القاعدة (13) - قاعدة الزمن الإشاري:

كل فعل رئيسي في جملة مستقلة تركيبياً عن غيرها من الجمل في النص، زمنه إشاري.
فعل ف ← زمن إشاري.

شرط: فعل رئيسي في ج مستقلة.

النص الرابع:

وهذه القاعدة تعمل كذلك في النص الرابع: سورة الفيل.

- رأى 1: فعل رئيسي في ج 1، زمن إشاري.
- جعل 1: فعل رئيسي في ج 2، زمن إشاري.
- أرسل 1: فعل رئيسي في ج 3، زمن إشاري.
- جعل 2: فعل رئيسي في ج 4، زمن إشاري.

النص الأول (الأغاني) والثاني (المسعدي):

يتوفر في هذين النصين نوعان من الأفعال:

- أفعال تتعلّق بأحداث القول والحكاية؛ وترد في سلسلة الأسانيد أو خلال النص معلنة عن النصوص الفرعية.
- أفعال تتعلّق بالأحداث العادية المختلفة.

ولذلك فإنها تستوجب تناولاً يراعي تعدد النصوص الفرعية وتراكُبَها. والزمن الإشاري فيهما وفي النصوص التي تشاكلهما محكوم بالقاعدة (13).

النص الثاني:

يقوم النص الثاني على جملتين كبريين، الواحدة منهما مستقلة عن الأخرى، تترابطان بغير أداة وفق قاعدة الربط البياني (6) لأن ثانيتهما بيان للأولى:

- ج 1: فعل رئيسي: «حدث 1»، زمنه إشاري يتعلق بز.م.أ.ر. (زمن الرواية).
- ج 2: فعل رئيسي: «قال 1»، زمنه؟.

يثير الاستئناف البياني في مثل هذا النص مشكلاً يتعلّق بنوع الزمن الوارد في فعل الجملة المبيِّنة: إشاري هو أم إحالي؟. فالقاعدة (13) تنصّ على أن كل فعل رئيسي في جملة مستقلة تركيبياً زمنه إشاري؛ وهو أمر لا يثير إشكالاً في الجمل المترابطة بالأداة ترابطاً خطياً قائماً على الخلاف وفق القاعدة (7). لكن الربط البياني يجمع بين فعلين رئيسيين في جملتين مستقلتين ويتفقان في المدلول. ففعل «حدّث» هو «قال» في المعنى، ثانيهما يُفصّل الأول، وهما لا يمثّلان حدثين متمايزين؛ فتنطبق عليهما القاعدة (13) من حيث الشكل، ولكنهما يخرجان عنها من حيث المدلول؛ ثم إن ذكرهما متفرقين يوحي بكونهما حدثين مختلفين، والحال أنهما حدث واحد ولهما تعلّق واحد بالزمن المعطى الأولي الذي يحكم النص. وللحفاظ على الانسجام بين البنية التركيبية والبنية الزمنية في النص نعتبرهما فعلين متمايزين، لكل واحد منهما زمن إشاري يتعلق بز.م.أ.ر (زمن الرواية).

- نص 1: ز . م . أ . فـ 1 (زمن عالم الخطاب الداخلي).
- ج 3: خرج 1: زمن إشاري، يتعلّق بز . م . أ . فـ1 مباشرة.
- ج 4: ضرب 1: - -
- ج 5: ردّت 1: -
- ج 6: سألنا 1: - -
- ج 8: قال 2: - -
- نص 2: ز . م . أ . فـ2 (فرع من ز . م . أ . فـ1 الذي يحكم نص 1، فهو زمن عالم فرعي يشتمل عليه زمن عالم الخطاب الداخلي المقترن بنص 1).
- ج 11: - قرأتم 1: زمن إشاري يتعلّق بز . م . أ . فـ2 تعلقاً مباشراً.
- ج 9: - كان يقول 3: زمن إشاري، يتعلق بز . م . أ . فـ 1.
- نص 3: ز . م . أ . فـ 3.
- ج 12: ماتت 1: زمن إشاري يتعلق بز . م . أ . فـ 3.
- أو يقول 4: وهو معطوف على يقول3 لذلك يستوي معها في نوع التعلّق ودرجته. إذ يقوم رابط العطف على التناظر والتساوي. وزمنهما إحالي.
- نص 4: ز . م . أ . فـ 4.
-ج 13: «من ضاعت قبلته فليسر ولا يطلب شرقاً ولا غرباً».

وهي جملة اسمية مضمونها حِكمِي، ومثل هذه الجمل الحكميّة تتعلّق بزمن مطلق يتجاوز الز . م . أ . ، وهي في الوقت ذاته ترتبط به، بحكم ورودها فيه لخدمة الموقف أو المقام، والمبتدأ فيها مركب موصولي اسمي من اسم موصول «مَن»، ومركب إسنادي صلة له «ضاعت قبلته»؛ وهذا المركب حلّ محلّ الاسم، إذ لا يخبر في الأصل إلا عن الأسماء، وله قيمته كذلك، إذ يمكن تحويله إلى «ضائع القبلة» أو «الضائعة قبلته»؛ وهذا لا يعني أن عنصر الزمن ثانوي في الجملة الاسمية، وإنْ مثّل معيارُ حضور الزمن فارقاً بين الفعلية والاسمية من الجمل؛ وقد ورد في الصلة من المبتدإ فعل «ضاعت» مطلقاً في الزمن ويتعلّق بز . م . أ . فـ 4 الذي يحكم النص الفرعي 4. فزمنه إشاري. أما الخبر فورد مركباً بالعطف، يجمع بين فعلين ويعلّقهما تعليقاً واحداً بفعل ضاعت.

- ج 10: «كأنما ضاقت عنه الدنيا وفاض عليها أو وقع عليها فأفناها».
- ضاقت 1: زمن إشاري، يتعلّق بز . م . أ . فـ 1.

اجتمعت هذه الأفعال الأربعة في التركيب النحوي، واتفقت في نوع الزمن الذي تُؤدِّيه وفق علاقتها بالز . م . أ . فـ 1، على وجه العطف.

وقد توفر لدينا إلى هذا الحد عدد كاف من الأمثلة القائمة على العطف، ويمكن أن نصوغ على ضوئها قاعدة الربط الزماني بالعطف:

القاعدة (14) ـ قاعدة الربط بالعطف:

إذا ارتبط فعلان أو أكثر في الجملة على أساس العطف استويا في تعلّقهما بالزمن المعطى الأولي؛ فيكون زمنهما إشارياً أو إحالياً بالتساوي.

ج: [فعل 1 عطف (فعل 2 عطف. . . فعل ن)] ===> ز. إشاري/إحالي.

وفي ما يلي مثال يوضّح ذلك:

ز.م.أ.فـ 1

«كان يقول: لقد ماتت الجهات الست، أو يقول من ضاعت قبلته فليسر ولا يطلب. . .».

النص الأول:

يقوم هذا النص كما أسلفنا على تعدّد النصوص الفرعية وتتعدّد لذلك الأزمنة المعطاة الأولية فيه. وهو أكثر تعقيداً من النص الثاني (حديث العمى) في بنيته الزمانية.

وهو يتكون من أربع جمل رئيسية:

- نص «تأثير الغناء»: ز.م.أ.ر. (زمن الكتابة/القراءة)
- ج 1: أخبر 1: زمن إشاري، له تعلّق مباشر بز.م.أ.ر. .
- ج 2: قال 1:
  - نص 2: ز.م.أ.فـ 5
    - ج 5: حدّث 1: زمن إشاري في ز.م.أ.فـ 5 .
    - ج 6: قال 2: زمن إشاري في ز.م.أ.فـ 5
      - نص 3: ز.م.أ.فـ 4.
    - ج 7: حدّث 2: زمن إشاري في ز.م.أ.فـ 4.

(تتضمّن هذه الجملة زمناً معطى أوليّاً فرعياً 3 يوافق نصاً فرعياً اخْتُصِرَ في التركيب باعتماد حرف الجرّ «عن»: حدّثني إسحاق بن محمد عن أبيه. وبما أننا اعتبرناه موجوداً من خلال سلسلة الأسانيد وَجَبَ اعتباره ها هنا في الترقيم).

- ج 8: قال 3: زمن إشاري في ز.م.أ.فـ 4.
  - نص 4: ز.م.أ.فـ 2.

ـ ج 9: سمع 1: زمن إش. في ز.م.أ. فـ 2.

ورد في ج 9 مركب إسنادي فرعي رأسه فِعْل «قال 4»، وهذا يقتضي اعتبار زمنه إحالياً لغياب شرط الاستقلال في الجملة التي يكونها، وهي هنا ج 11 التي تتضمّن نص 6 ويتكوّن نص 6 من عشر 10 جمل يتضمن بعضها نصوصاً فرعية:

ـ نص 6: ز.م.أ. فـ 1 (زمنٌ روى خلاله أحمد بن أبي دؤاد الخبرَ، وهو كذلك زمن عالم الخبر الداخلي الذي نظفر بإشارة إليه في ج 13 في شكل ظرف متمم لفعل الخروج: «خرج المعتصم يوماً...».

ـ ج 12: ـ كنت... 1: ز. إش. في ز.م.أ. فـ 1.

ـ ج 13: خرج 1: ز. إش. في ز.م.أ. فـ 1 (وهو يطابق الزمن المستفاد من «يوما»).

ـ ج 14: وجّه 1: ـ ـ

ـ ج 15: صرت 1: ـ ـ ـ

ـ ج 16: سمعت 2: ـ ـ ـ

ـ ج 17: سقط 1: ـ ـ ـ

ـ ج : التفت : ـ ـ ـ

ـ ج 19: قال 5: ـ ـ ـ

ـ نص 7: ز.م.أ. فـ10 (وهو الزمن المحيط بكلام الغلام)

ـ ج 31: سقط 2: ز. إش. في ر.م.أ. فـ10.

ـ ج 20: قلت 6: ز. إش. في ز.م.أ. فـ1

ـ نص 8: ز.م.أ. فـ 11

ـ ج 32: كان 1: ز. إش. في ز.م.أ. فـ 11

ـ ج 21: قال 7: ز. إش. في. ز.م أ. فـ 1

ـ نص 9: ز.م.أ. فـ 12

ـ ج 33: سمعت 3: ز. إش. في ز.م.أ. فـ 12

ـ ج 34: شغل 2: ز. إش. في ر.م.أ. فـ 12

ـ ج 35: سقط 3: ـ

ـ ج 22: «إذا قصّته قصتي»: الجملة اسمية تقوم على ظرف الزمان «إذا»، لذلك وجب اعتبارها متعلّقة بالز.م.أ. فـ 1، فالزمن فيها إشاري.

ـ ج 10: قال 8: ز. إش. في ز.م.أ. 2.

ـ نص 5: ز.م.أ. فـ1

ـ ج 23: كنت 3: ز. إش في ز.م. أ. فـ 1
ـ ج 24: أخبرت 2: ـ ـ ـ

يتوفر في ج 24 مركب إضافي مفعول فيه لفعل «أخبر»: لما دخلت عليه [المعتصم] «يومئذ»، وتربط «يومئذ» من هذا المركب حَدَثَ الدخول بـ «يوماً» من ج 13، وهما يعودان رأساً إلى الزمن المعطى الأولي 1. (أنظر الفصل 3-2).

ـ ج 25: ـ ضحك 1: ز. إش في ز.م. أ. فـ 1
ـ ج 26: ـ قال 9: ـ ـ ـ
ـ نص 10: ز.م. أ. فـ 13

ـ ج 36: «هذا عمّي»: اسم الإشارة هنا له قيمة الفعل من حيث يعيّن المشار إليه، وهو لذلك يتعلق بالز.م. أ. تعلُّق الفعل به؛ ولذلك نعتبره حاملاً للزمن الإشاري. وهو كذلك يعمل عملَ المضمرات (انظر الفصل 3-1).

ـ ج 37: يغنّي 1: ز. إش. في ز.م. أ. فـ 13.
ـ نص 11: ز.م. أ. فـ 14
ـ ج 39 نشر: ز. إش. في ز.م. أ. فـ 14.
ـ ج 38: سألت 1: ز. إش. في ز.م. أ. فـ 13

تقوم ج 39 على الشرط: «فإن تُبْتَ مما كنتَ تناظرنا عليه في ذم الغناء سألته أن يعيده» والفعل الرئيسي فيها هو «سأل» أما المركب الذي يرد فيه فعل «تاب» فهو متمم له.

ـ ج 27: فعلت 1: ز. إش في ز.م. أ. فـ 1
ـ ج 28: فعل 2: ـ ـ ـ ـ
ـ ج 29: بلغ 1: ـ ـ ـ ـ
ـ ج 30: رجعت 1: ـ ـ ـ ـ
ـ ج 3: أخبر 3: ز. إش في ز.م. أ. ر.
ـ ج 4: ذكر 1: ز. إش في ز.م. أ. ر.

2-2-2-2 الزمن الإحالي:

وهو الزمن المستفاد من صيغة الفعل أو من دلالة أسماء الزمان أو غيرها من المركبات الدالة على الظرفية الزمنية، والذي لا يتعلق بالزمن المعطى الأولي تعلّقاً مباشراً. وإنما يتعلق بزمن إشاري.

النص الثالث (المغتسلة):

يقوم هذا النص على تسع 9 جمل، اقترنت الأزمنة الإشارية فيها بالأفعال الرئيسية فيها وفق القاعدة (13). أما الأزمنة الإحالية فاقترنت بالأفعال الثانوية أو الفرعية فيها:

ج 2: قابلت النسيم **وقد تعرّت** بمعتدل أرقّ من الهواء.

- تعرّت: وَرَد في مركّب متمم للفعل الرئيسي (حال)، والحال نوع من الظروف إذ يجري خلاله الحدث، ولذلك يكون زمن هذا الفعل إحالياً، يرتبط في حدوثه وتصوره بالفعل الرئيسي «قابلت».

ج 4: فلما أن **قضت** وطراً **وهمّت** على عجل إلى أخذ الرداء رأت شخص الرقيب...».

- قضت: زمن إحالي.
- همّت: زمن إحالي.

يرتبط الفعلان عن طريق العطف ويتعلّقان بالفعل الرئيسي «همّت» تعلقاً واحداً وفق القاعدة (14).

ج 9: سبحان الإله وقد **براها** كأحسن ما **يكون** من النساء.

- برا(ها): زمن إحالي، ورد في مركب متمم للفعل الرئيسي (حال).
- يكون: زمن إحالي، ورد في مركب متمم لفعل «برى» (مفعول مطلق).

فيرتبط «يكون» بـ «برى» الذي يرتبط بدوره بـ «سبحان» المتعلق مباشرة بالز.م.أ. في النص كاملاً.

ولا بد من مراعاة هذا الاندراج التركيبي في ضبط بنية الزمن في النص.

النص الرابع:

ج 1: ألم تر كيف **فعل** 1 ربك بأصحاب الفيل؟ زمن «فعَل» إحالي يرتبط بالفعل الرئيسي «لم تر».

ج 3 : وأرسل عليهم طيراً أبابيل **ترميهم** بحجارة من «سجيل». زمن «ترمي» إحالي يرتبط بالفعل الرئيسي «أرسل».

بعد أن تتبّعنا الأزمنة الإحالية في النصين الثالث والرابع يمكن من خلالها إقامة قاعدة الزمن الإحالي:

القاعدة (15) ـ قاعدة الزمن الإحالي:

كل فعل وارد في مركب إسنادي فرعي زمنه إحالي.

فعل ف ← زمن إحالي

شرط: وروده في مر. إسنادي فرعي.

النص الثاني: حديث العمى:

ج 11: لو كنتم عشتم 1 في مستقبل الدهر لقرأتم ما سيكتبه ابن بطوطة من خرافات الصبيان»:

في ج 11 عدد من المستويات توافق تركبها النحوي:

ـ الجملة الكبرى: ـ الفعل الرئيسي فيها «قرأتم» وزمنه إشاري. يتعلّق مباشرة بز.م.أ.فـ 2 الذي يحكم النص الفرعي 2.

ـ ومتمم أول: المركب الدال على الشرط.

ـ تعلّق بحرف الشرط مركب إسنادي من فعل «عشتم 1» ومن مفعول فيه متمم له «في مستقبل الدهر». فالزمن هنا إحالي.

ـ متمم ثانٍ: المفعول لفعل القراءة. ورد مِركباً بالاسم الموصول، الصلة فيه تشتمل على فعل «سيكتب 1» فزمنه إحالي.

ج 13: «من ضاعت قبلته فليسر ولا يطلب شرقاً ولا غرباً».

ورد فعل «طلب 1» في مركب إسنادي معطوف على المركب الإسنادي المشتمل على فعل «سار 1» وعلّقهما العطف تعليقاً واحداً بفعل «ضاع 1» وفق القاعدة (14). فزمنهما إحالي.

النص الأول: تأثير الغناء

ج 9: «سمعت 1 أحمد بن أبي دؤاد **يقول** 4: كنت أعيب 1 الغناء. . . . . . .».

ـ وَرَدَ فعل «يقول 4» في مركب إسنادي فرعي متمم لـ «سمعت 1» فزمنه إحالي في نص 6.

ج 13: خرج 1 المعتصم يوماً إلى الشماسية في حراقة يشرب 1».

ـ يشرب 1: ورد مفعولاً لأجله متمماً لفعل «خرج 1» فزمنه إحالي في نص 6.

ج 16: فلما **قربت** 1 منه سمعت 2 غناء **حَيَّرَنـ1ـي وشغلنـ1ـي** عن كل شيء.

ـ قربت 1: ورد في مركب إسنادي فرعي اشتمل عليه المفعول فيه المتمم لفعل «سمعت 2». فزمنه إحالي.

ـ حيّر 1

- شغل 1 ورد كل منهما في مركب إسنادي فرعي اشتمل عليهما مركب العطف الوارد نعتاً لـ «غناء». فزمنهما إحالي.

- ج 18: «التفت إلى زنقطة غلامي أطلب 1 منه سوطه».

- طلب: زمنه إحالي يتعلق بزمن التفت 1 الإشاري.

الآن وقد استقرّت معايير الفصل بين الزمن الإشاري من جهة والزمن الإحالي من جهة أخرى، يمكن الاكتفاء بسرد الأفعال ذات الأزمنة الإحالية المتبقية في النص الأول:

ج 23: - يستفز 1
- يغلب 1

ج 24: دخلت 1 : يومئذ.

ج 39: كان ماتا 1.

ج 38: **فإن تبث 1 مما كنت تناظرنا 2 عليه في ذم الغناء سألتـ1ـه أن يعيد1ه».**

الأفعال المسطّرة هنا أزمنتها إحالية. وتكون حسب ورودها في التركيب مجموعات زمانية ستأتي دراستها.

ج 29: يبلغ 1 أنكر 1.

نكون إلى هذا الحد قد استعرضنا الأزمنة البسيطة الأساسية التي ترد في النص؛ وهي في تركبها النحوي في مستوى الجملة، أو النّصّي في مستوى النص تكون وحدات Units ومجموعات Sets في ما يلي دراستها.

3-2-2 المجموعات والوحدات الزمانية:

1-3-2-2 الوحدة الصغرى:

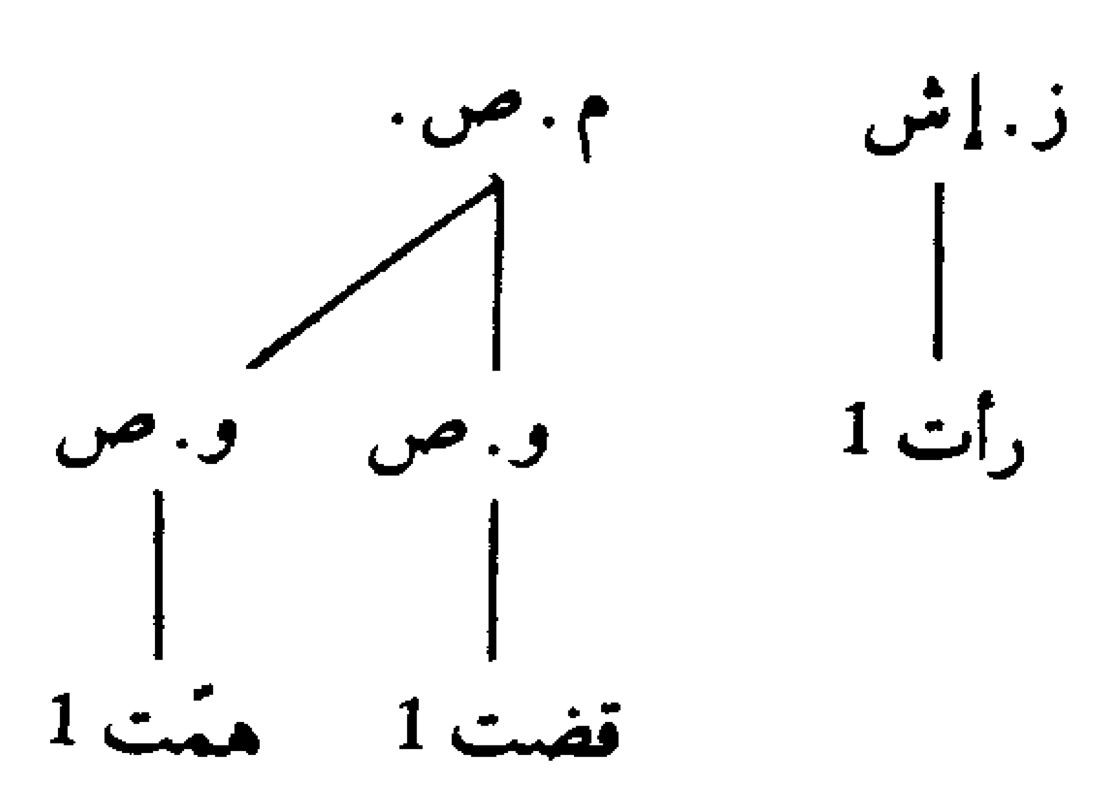
- و. ص ← ز. إحالي 1 +/- م. ص. 1 +/- م. ص. 2 +/- م. ص ن.

تتكوّن الوحدة الصغرى من زمن إحالي. فكل الأزمنة الإحالية التي استعرضناها عند دراسة الأزمنة الداخلية تكوّن وحدات صغرى. ويمكن للوحدة الصغرى أن تكون محكومة بفعل إحالي يحكم عدداً من الأفعال الإحالية الأخرى في التركيب بعده، فتنقسم هذه الوحدة إلى زمن إحالي 1، هو الرأس فيها، ومجموعة صغرى أو أكثر تحتوي على عدد من الأزمنة الإحالية وتتفرّع بدورها إلى وحدات صغرى. ولنأخذ مثالاً لتوضيح ذلك:

النص الثالث:

ج 5: لما أن **قضت** 1 وطراً **وهمّت** 1 على عجل إلى أخذ الرداء **رأت** 1 شخص

الرقيب على التداني.
- رأت 1: زمن إشاري.
- قضت 1 + همت 1: زمنان يكوّنان بحكم ترابطهما بالعطف مجموعة صغرى يحكمها الزمن الإشاري في فعل «رأت». وهذه الم. الص. تنقسم إلى وحدتين صغريين تنفرد كل واحدة منهما بزمن إحالي.



2-3-2-2 المجموعة الصغرى:

تتكوّن المجموعة الصغرى من وحدة صغرى أو أكثر وفق قاعدة المجموعة الصغرى. (انظر 2-1-2).

- م. ص ← و. ص 1 +/- و. ص 2 +/- و. ص ن.

3-3-2-2 الوحدة الرئيسية:

وتتكون من زمن إشاري ومجموعة صغرى أو أكثر:
- و. ر ← ز. إش 1 + م. ص 1 +/ م. ص 2 +/- م. ص ن.
وعلى ضوء هذا تجتمع الأفعال: «رأت 1» و «قضت 1» و «همّت 1» في و. ر. بنيتها كما يلي:

و. ر
ز. إش
م. ص
رأت 1
و. ص
و. ص
ز. إحالي
ز. إحالي
قضت 1
همّت 1

4-3-2-2 المجموعة الرئيسية:

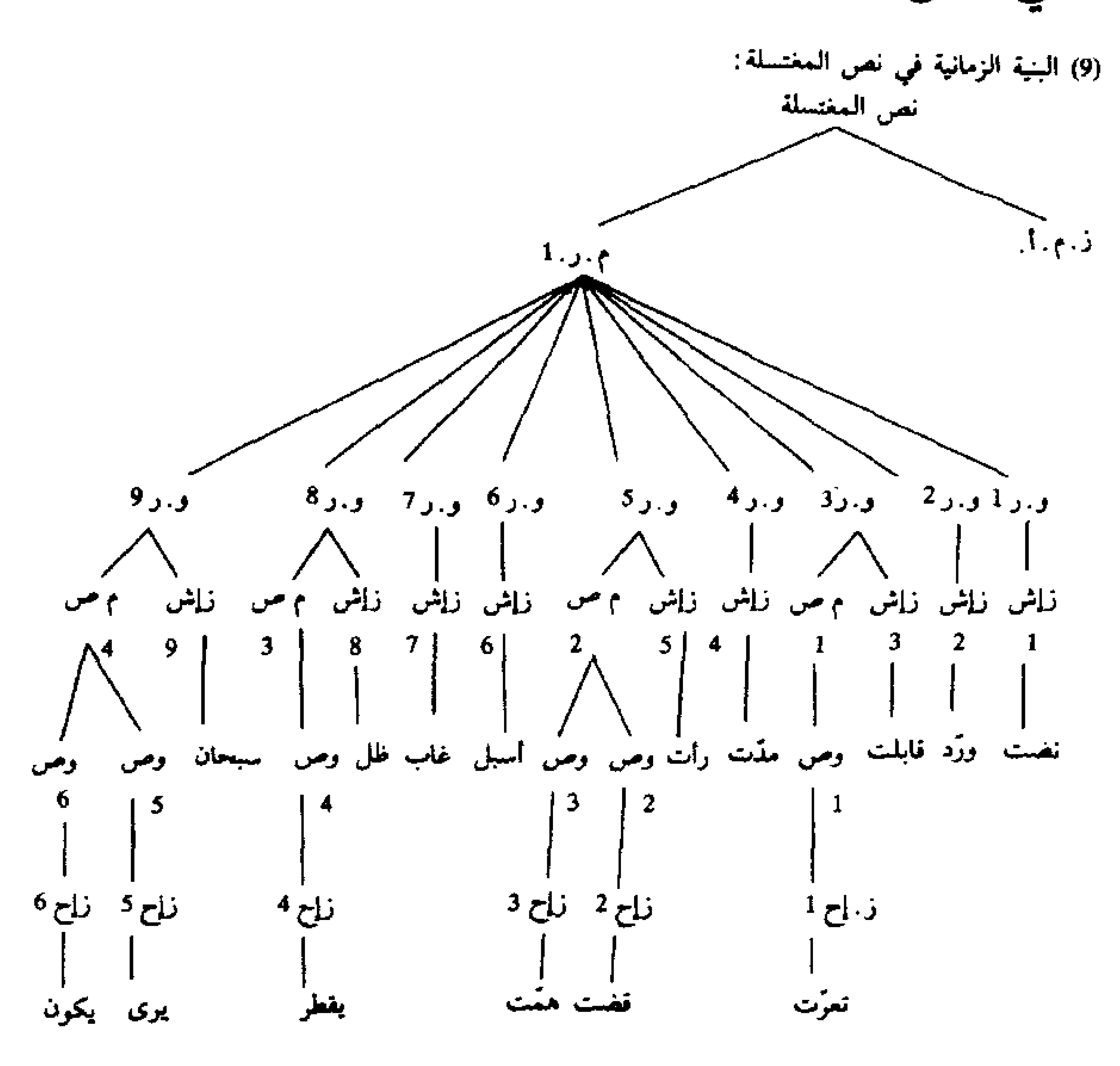
وتتكوّن من جملة الوحدات الرئيسية المتوفرة في النص. وتحكمها قاعدة المجموعة الرئيسية (انظر 2-1-2):

- م.ر. ← و.ر 1 +/- و.ر 2 +/- و.ر 3 +/- و.ر ن.

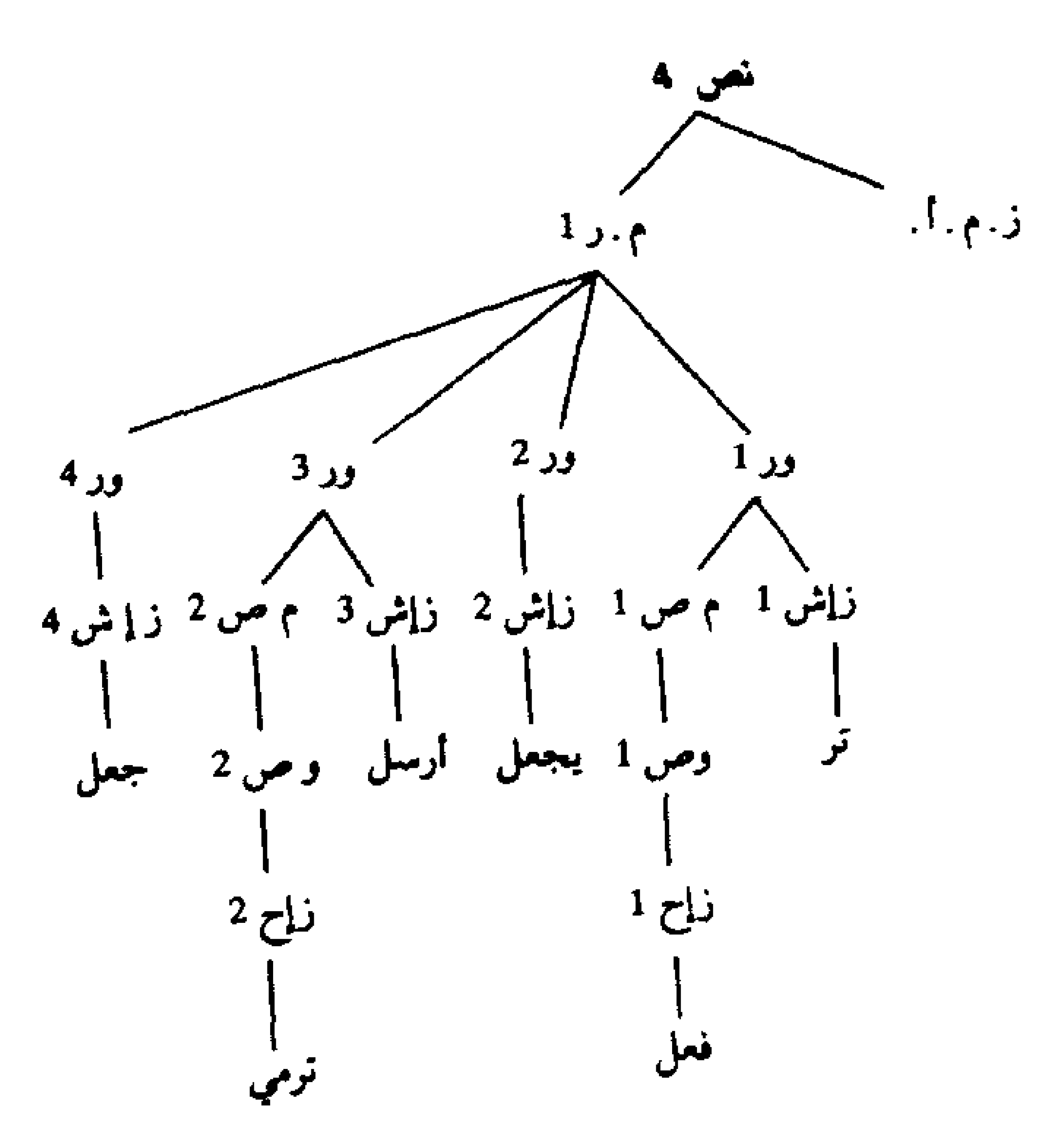
وهذه المجموعة الرئيسية مع الزمن المعطى الأولي تكوّن النص.

وعلى ضوء كل هذا يكون بناء النص الثالث كما يلي:

(9) البنية الزمانية في نص المغتسلة:

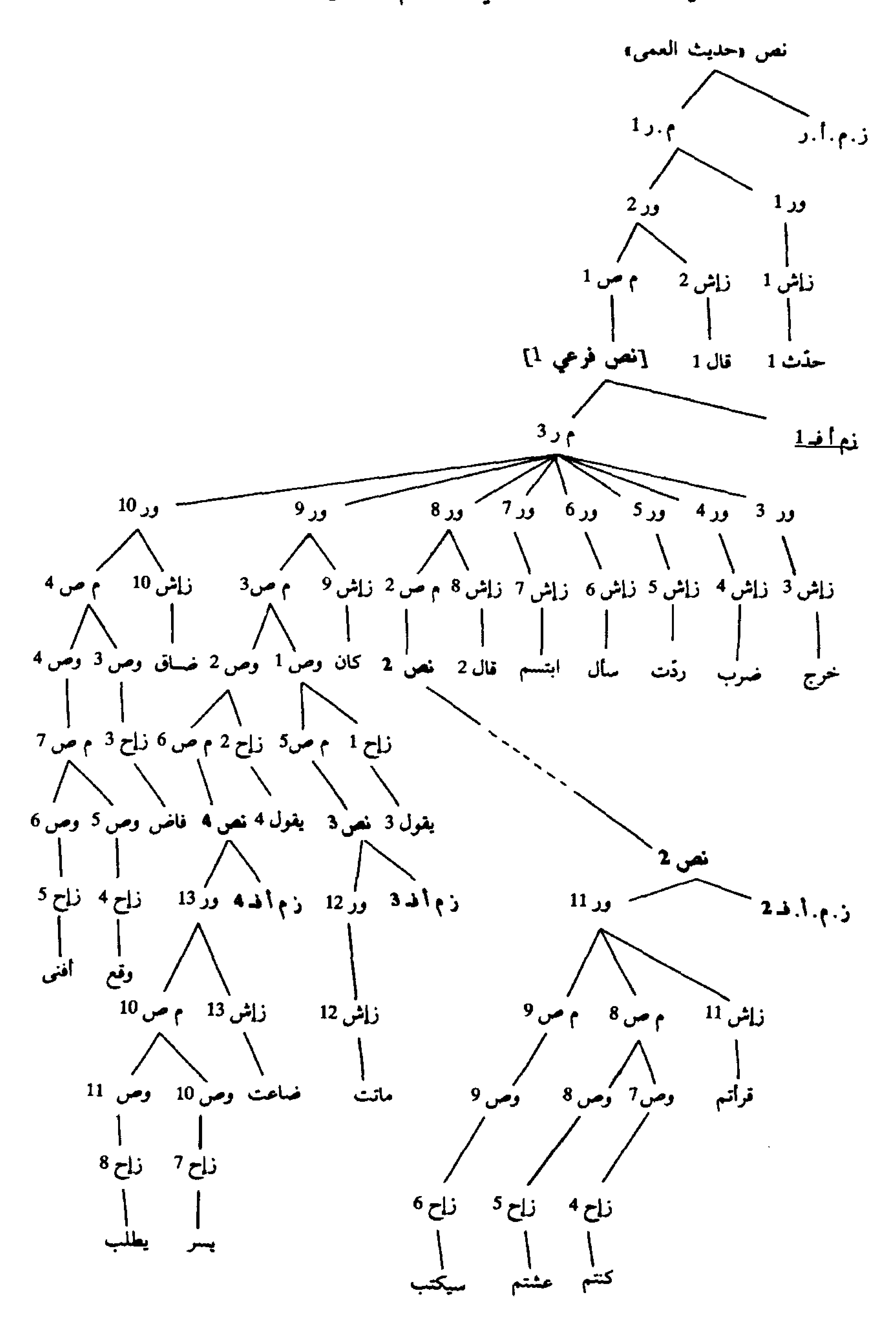


(10) البنية الزمانية في سورة الفيل:



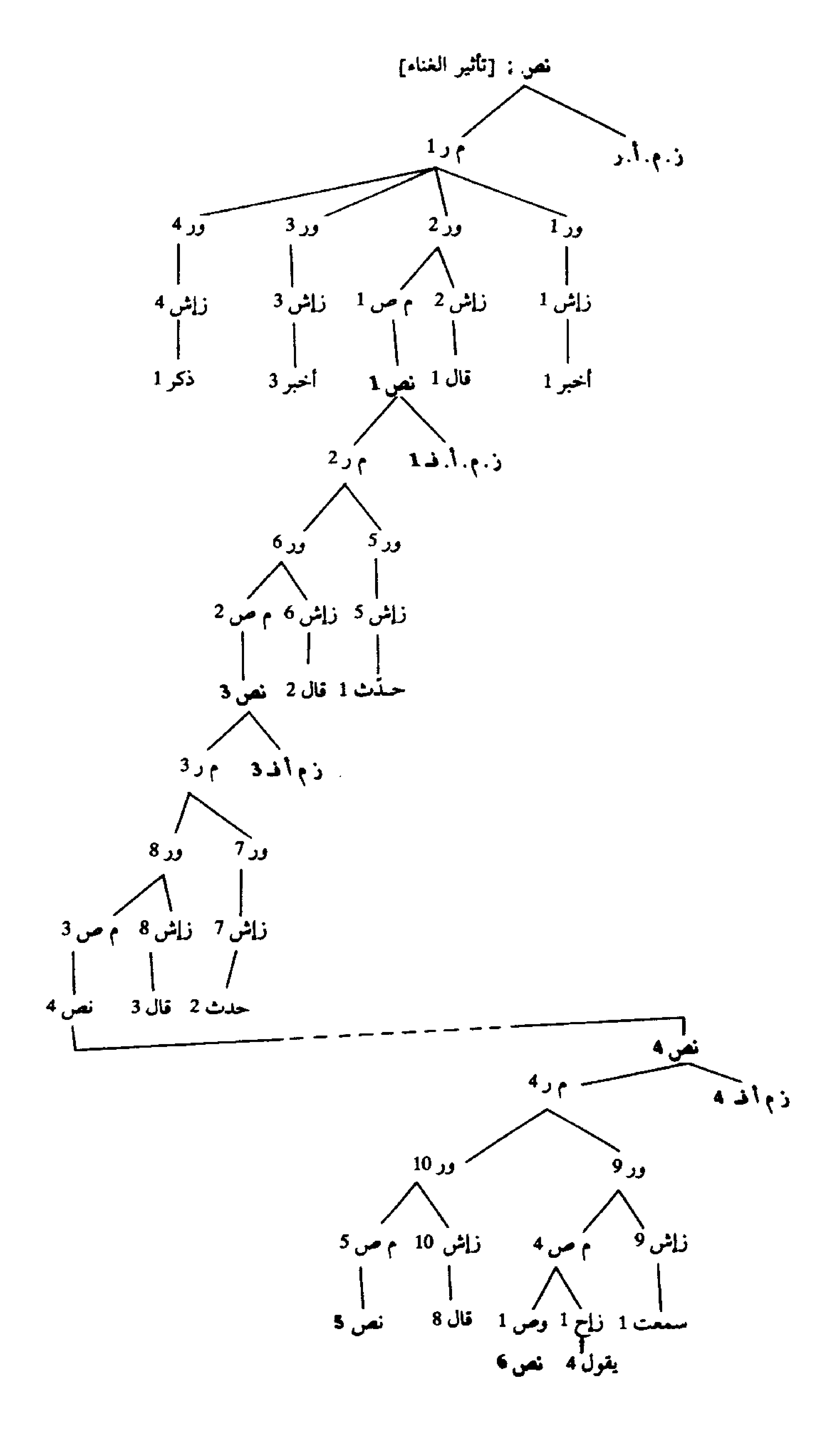
(11). البنية الزمانية في نص حديث العمى :

هذا النص مركب من نصوص فرعية عدة لكلّ واحد منها بنيته الزمانية التي يقوم بها وهو كاملاً يمثل عنصراً في البنية الزمانية التي تحكم النص الكبير.

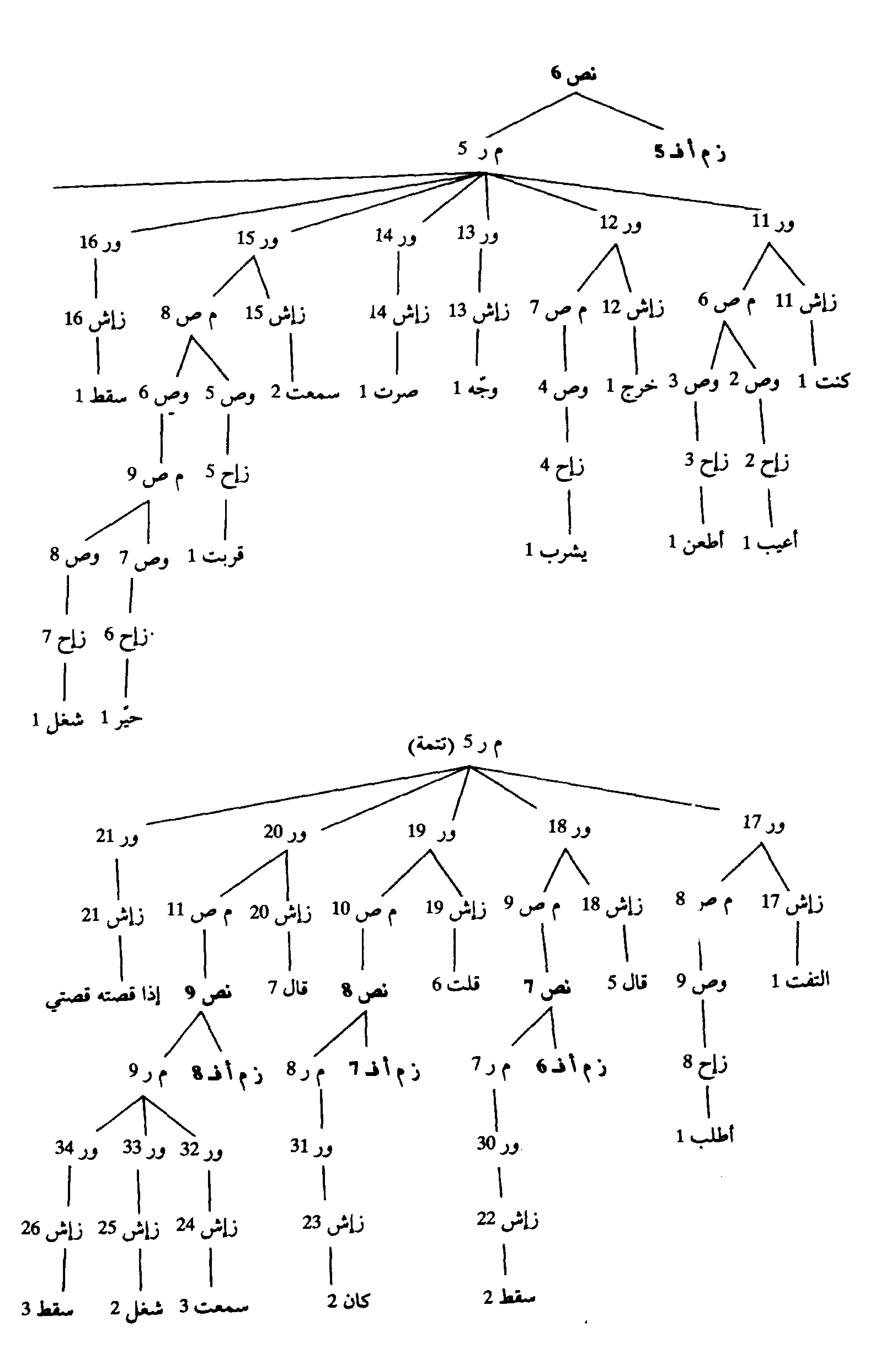


(12) البنية الزمانية في نص «تأثير الغناء»:

هذا النص مركب ومعقد في بنيته الزمانية، لذلك سنعرض أجزاءه متفرقة في مرحلة أولى ثم نجمعها بعد ذلك تسهيلاً لعرضها وتمثلها؛ ومفاصل هذا العرض هي مفاصل النصوص الفرعية المكوّنة للنص الكبير.



تابع ص 102



نص 6
زم أذ 5
م ر 5
ور 11
ور 12
ور 13
ور 14
ور 15
ور 16
زاش 11
م ص 6
زاش 12
م ص 7
زاش 13
زاش 14
زاش 15
م ص 8
زاش 16
كنت 1
وص 2
وص 3
خرج 1
وص 4
وجّه 1
صرت 1
سمعت 2
وص 5
وص 6
سقط 1
زاح 2
زاح 3
زاح 4
زاح 5
م ص 9
أعيب 1
أطعن 1
يشرب 1
قربت 1
وص 7
وص 8
زاح 6
زاح 7
حيّر 1
شغل 1
م ر 5 (تتمة)
ور 17
ور 18
ور 19
ور 20
ور 21
زاش 17
م ص 8
زاش 18
م ص 9
زاش 19
م ص 10
زاش 20
م ص 11
زاش 21
التفت 1
وص 9
قال 5
نص 7
قلت 6
نص 8
قال 7
نص 9
إذا قصته قصتي
زاح 8
زم أذ 6
م ر 7
زم أذ 7
م ر 8
زم أذ 8
م ر 9
أطلب 1
ور 30
ور 31
ور 32
ور 33
ور 34
زاش 22
زاش 23
زاش 24
زاش 25
زاش 26
سقط 2
كان 2
سمعت 3
شغل 2
سقط 3

تابع ص . 103

نص 5

زم أ فـ 5 م ر 6

ور 22 ور 23 ور 24 ور 25 ور 26 ور 27 ور 28 ور 29

زاش م ص زاش م ص زاش زاش م ص زاش زاش ز ا ش م ص زاش

26 12 27 13 28 29 14 30 31 32 15 33

كنت وص وص أخبر وص ضحك قال نص 10 فعل فعل بلغ وص وص رجع

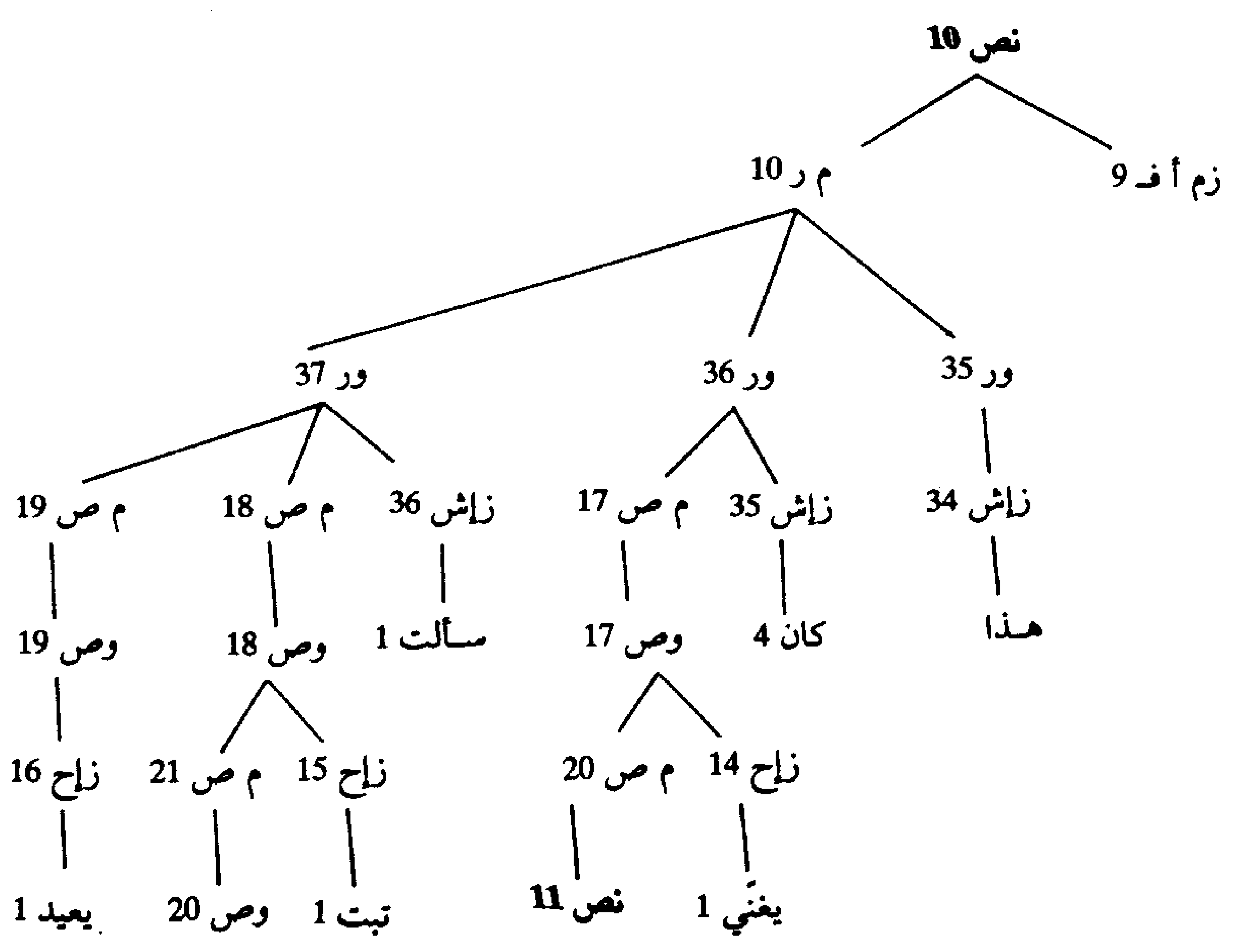
3 10 11 2 12 1 9 1 2 1 13 14

زاح 9 م ص 16 زاح 10 زاح 11 ز ا ح 12 زاح 13

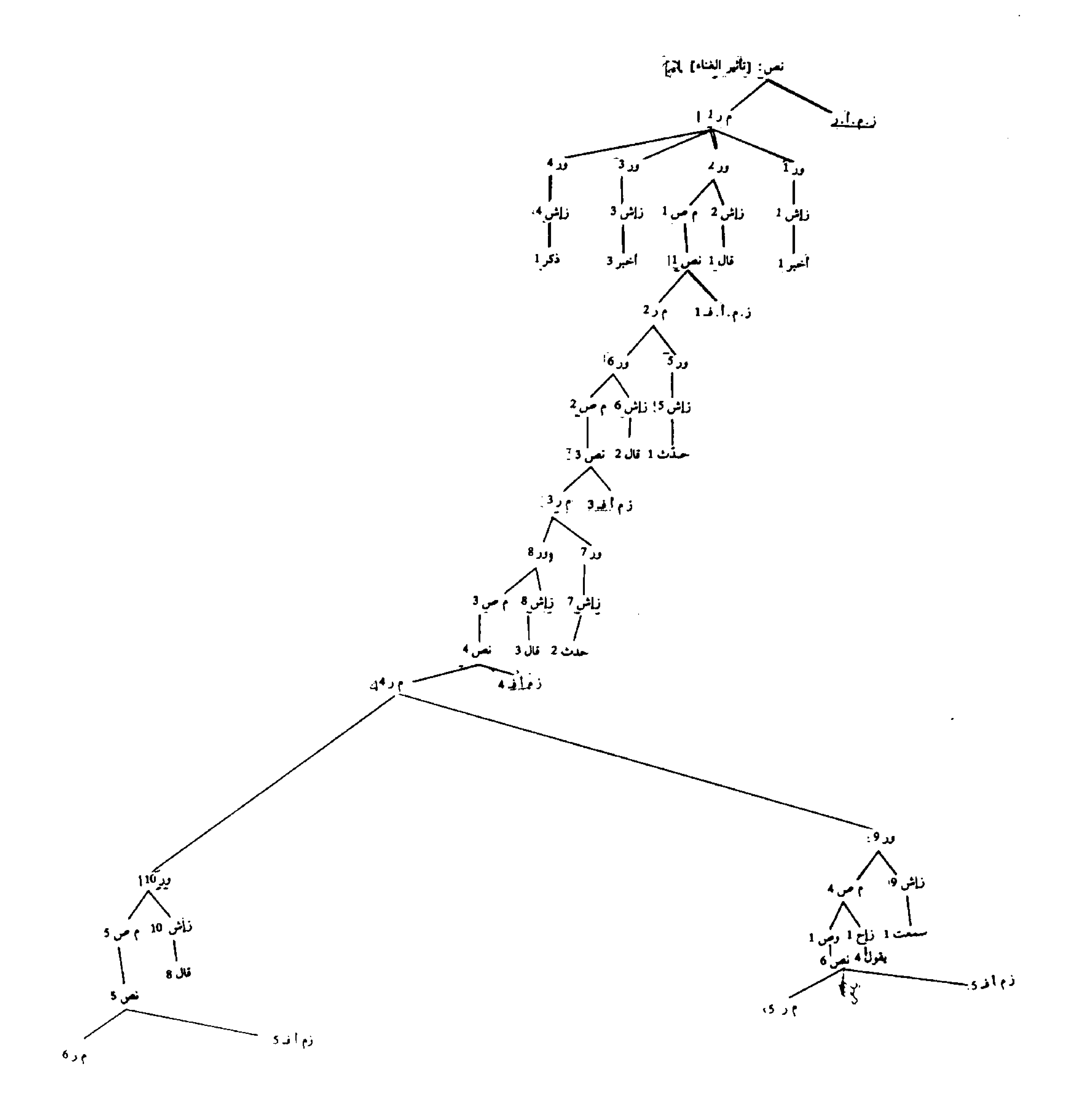
أنكر 1 وص 15 وص 16 أناظر 1 دخلت 1 يبلغ 2 أنكر 2

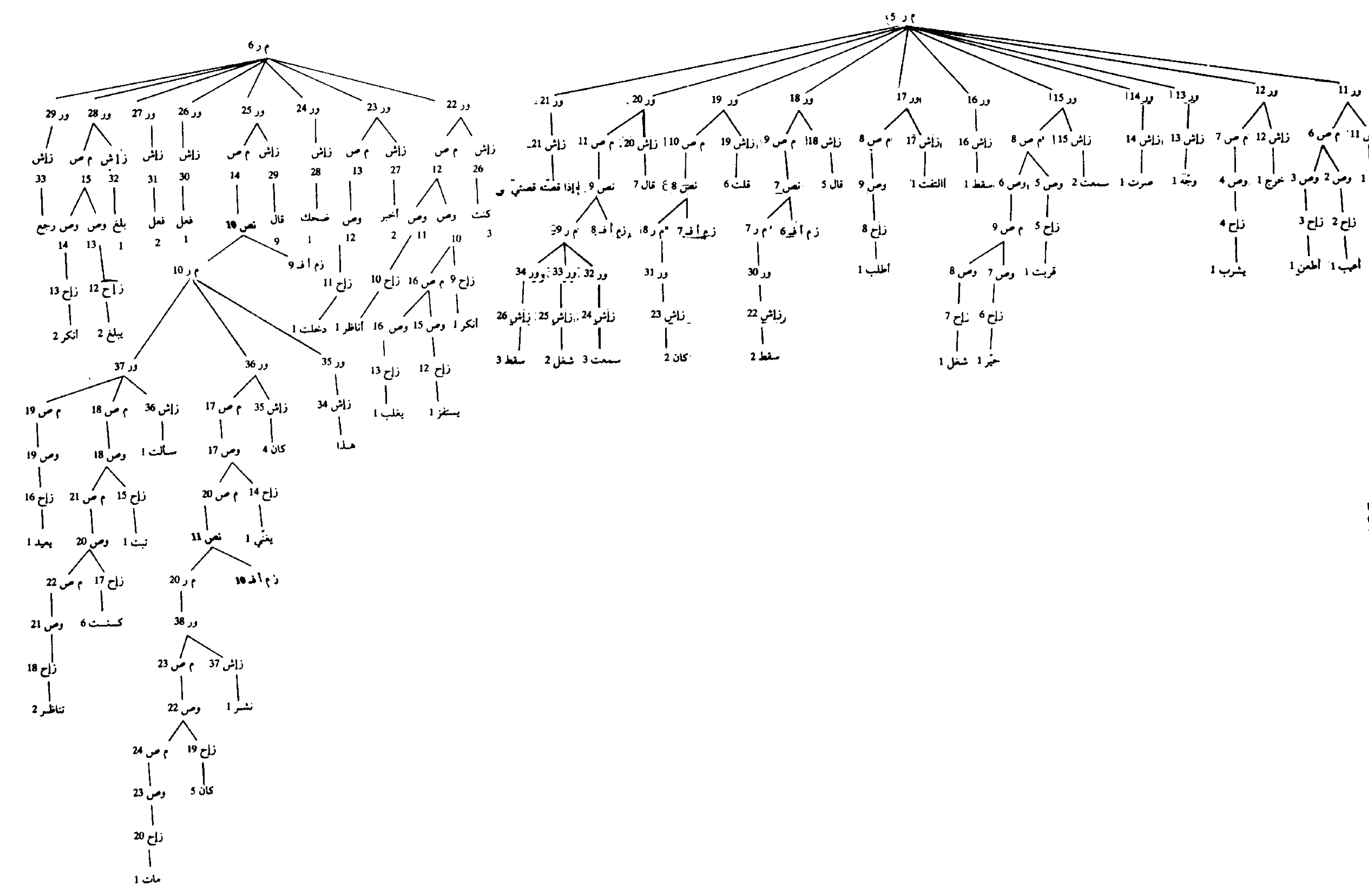
زاح 12 زاح 13

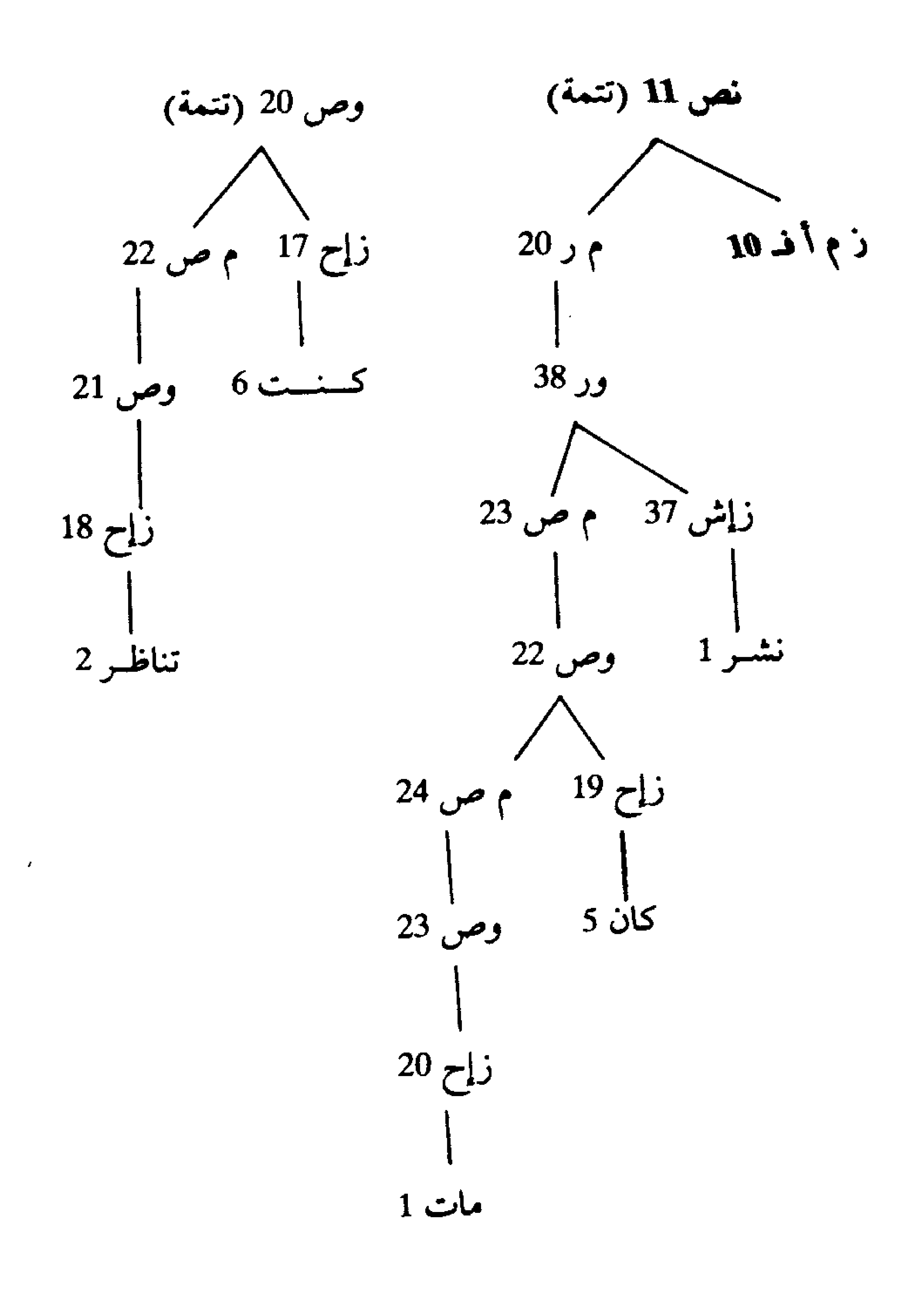
يستفز 1 يغلب 1



تابع ص. 106


نص: [تأثير الغناء]
م ر 1
ز.م.أ.ر
ور 1
ور 2
ور 3
ور 4
زاش 1
زاش 2
م ص 1
زاش 3
زاش 4
أخبر 1
قال 1
نص 1
أخبر 3
ذكر 1
م ر 2
ز.م.أ.ف 1
ور 5
ور 6
زاش 5
زاش 6
م ص 2
حدث 1
قال 2
نص 3
م ر 3
زم أ ف 3
ور 7
ور 8
زاش 7
زاش 8
م ص 3
حدث 2
قال 3
نص 4
م ر 4
زم أ ف 4
ور 10
زاش 10
م ص 5
قال 8
نص 5
م ر 6
زم أ ف 5
ور 9
زاش 9
م ص 4
سمعت 1
زاح 1
وص 1
يقول 4
نص 6
م ر 5
زم أ ف 5


م ر 6
م ر 5
م ر 10
كنت
أحب
اطمئن
خرج
يشرب
وجه
صرت
سمعت
قربت
سقط
التفت
أطلب
قال
قلت
نحن
إذا قصته قصتي
حير
شغل
كان
ضحك
فعل
بلغ
يبلغ
أنكر
وص رجع
قال
أخبر
دخلت
أناظر
يغلب
يستفز
هذا
سألت
نبت
يميد
كنت
تناظر
يغني
نشر
مات



نص 11 (تتمة)
ز م أ ف 10
م ر 20
ور 38
زإش 37
م ص 23
نشـر 1
وص 22
زإح 19
م ص 24
كان 5
وص 23
زإح 20
مات 1
وص 20 (تتمة)
زإح 17
م ص 22
كـنـت 6
وص 21
زإح 18
تناظـر 2

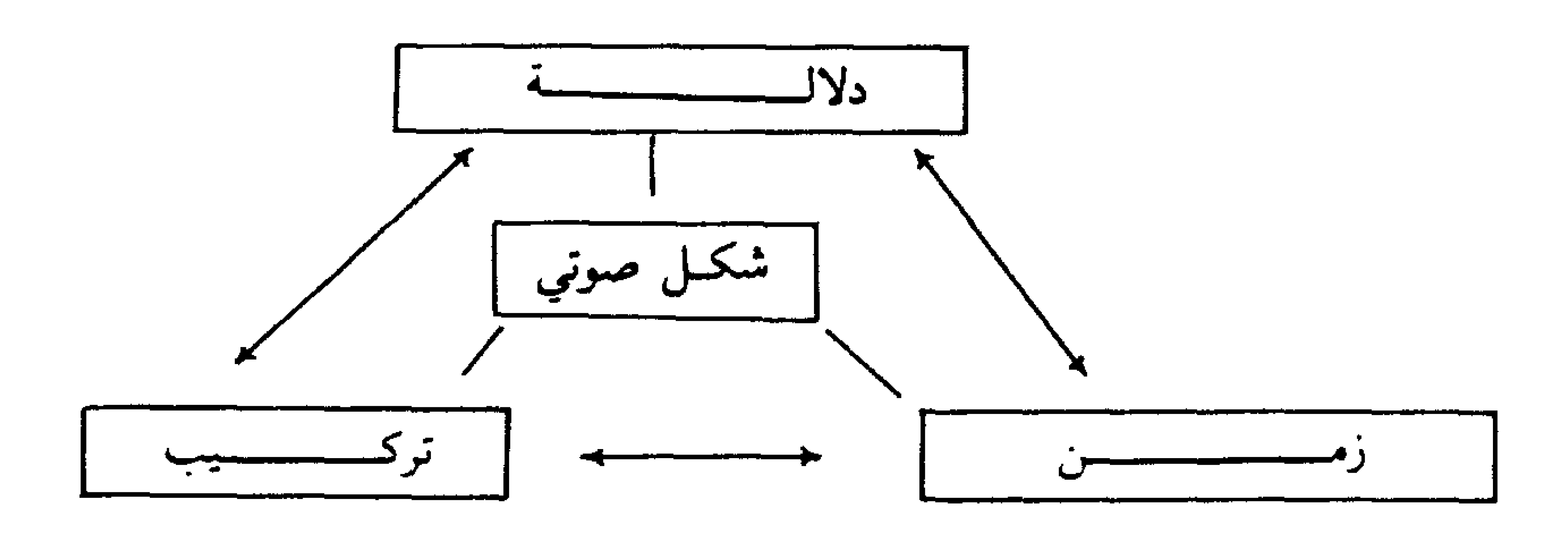
4-2-2: في التساوق بين البنية التركيبية والبنية الزمانية في النصوص:

نتبين، من خلال دراسة البنية الزمانية في النصوص، أن عدد الوحدات الرئيسية في النص يوافق عدد الجمل الرئيسية المكوّنة له؛ وأن عدد الأفعال ذات الأزمنة الإشارية يوافق عدد تلك الوحدات؛ وهذه الملاحظة ليست نتيجة في ذاتها، بل هي وسيلة لتقرير ما بين البنية التركيبية والبنية الزمانية في النص من توافق. فالوحدات النحوية محكومة بِسُلَّمِيَّة (hiérarchie) تتوزع بمقتضاها في فضاء الجملة، وعلى ضوء هذا التوزع يكون كذلك توزع العناصر الزمانية في الجملة المفردة وفي النص. وبوجود التساوق بين التوزعين يوجد الانسجام (Coherence) في النص.

والنص كما رأينا من وجهة تركيبية عدد من الجمل يترابط بعضها ببعض؛ وهذا الترابط يحكمه نحو خاص هو نحو النصوص، ولكن هذا النحو يظلّ مديناً للنحو الذي يحكم تولد الجملة، في كثير من المظاهر. وكذلك الزمن يتقاسمه في الكلام مستويان: مستوى الجملة ومستوى النص؛ فهو مُفْرَدٌ في الجملة محدود من حيث المدى والتعدّد، وهو جَمْعٌ في النص لعدد من المقاطع المتصلة المتعاقبة أو المتباعدة المنفصلة، وهو في ذلك يظلّ هو الآخر مديناً للقواعد التي تحكم تولّده أو التعبير عنه في مستوى الجملة.

فالملفوظ في النص عدد من الوحدات التركيبية هي الجمل، وعدد من الوحدات المعنوية التي تكوّن نظام الدلالة فيه، وعدد من المقاطع الزمنية المفردة الواردة في كل جملة من جُمَلِهِ؛ وإذا البناء فيه متعدّد الأبعاد ذو طول وعرض وعمق؛ وتلتقي كل هذه الأضلاع في خط هو البنية الصوتية المنجزة، ثم يلتقي كل ضلع بالضلع الآخر فيطابقه، وإذا الكل بنية واحدة تشتغل في توافق وانسجام؛ وما يهمنا هنا هو العلاقة ما بين الزمن والتركيب:

(13) البنى المكونة للنص:



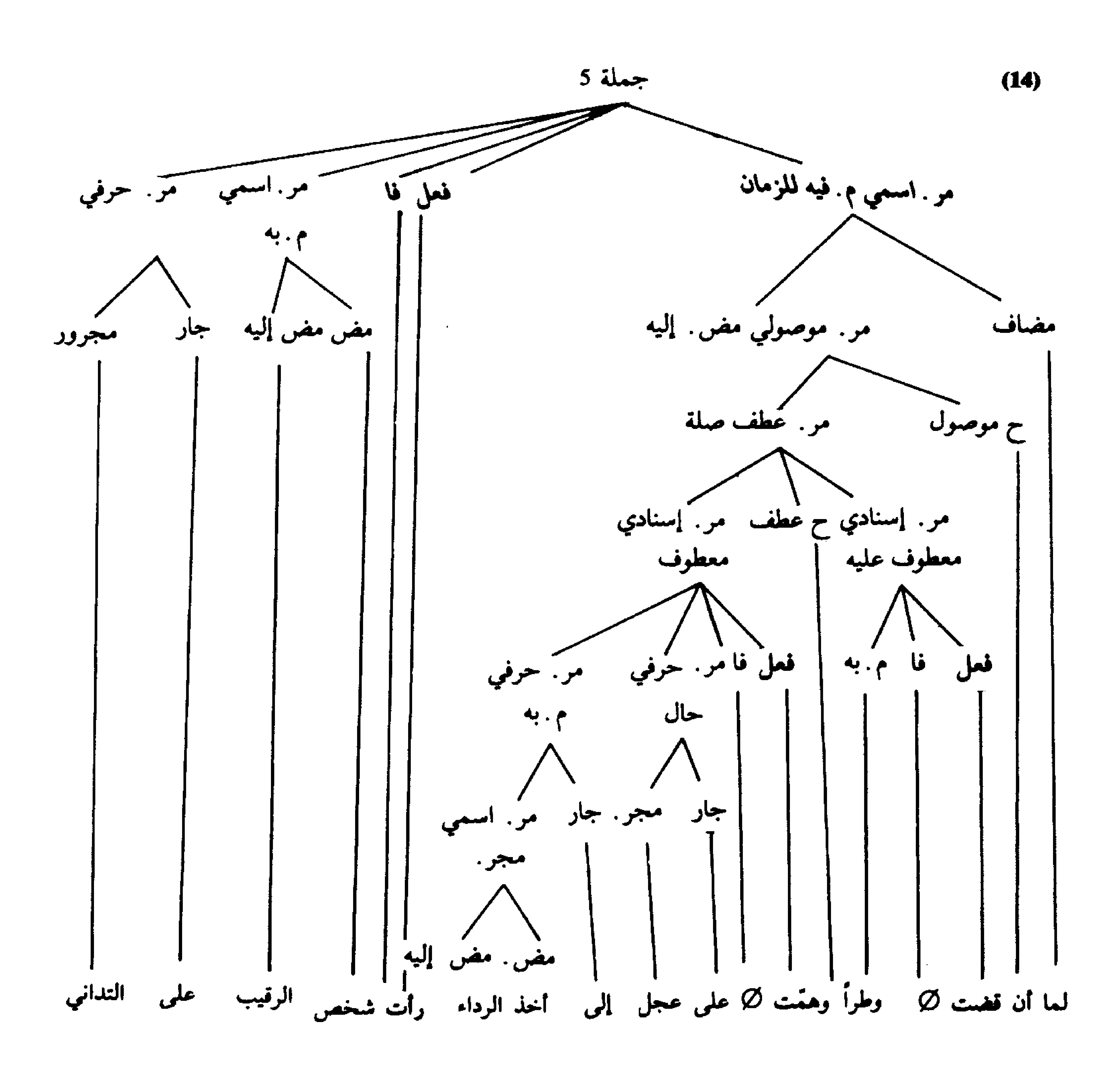
ولبيان ذلك نأخذ المثال التّالي :

النص الثالث: المغتسلة:

ج 5: لما أن قضت وطراً وهمّت على عجل إلى أخذ الرداء رأت شخص الرقيب على التداني .

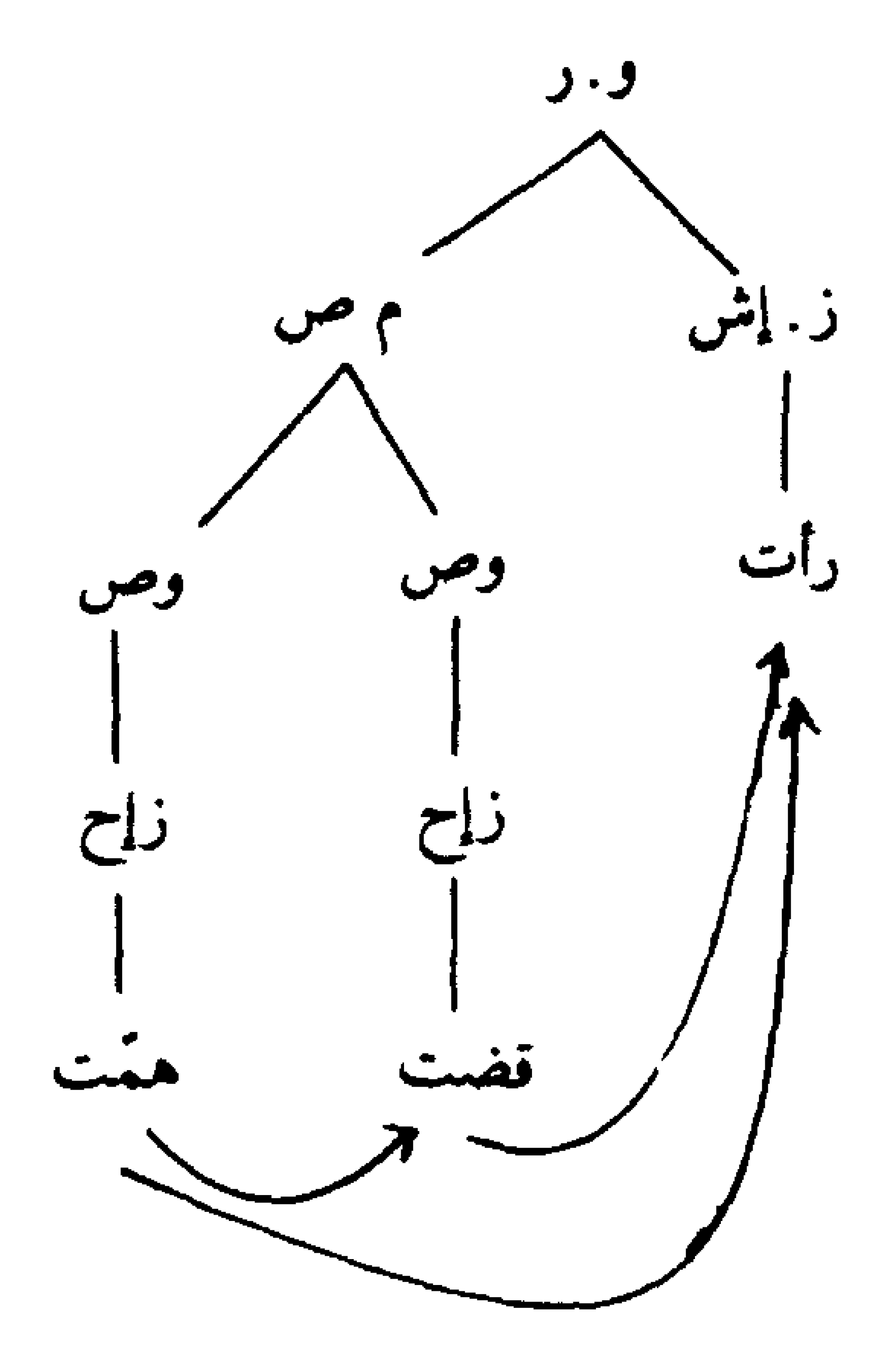
بنيتها النحوية :

(14)



بنيتها الزمانية.

- (15)



وبالنظر في (14) و (15) نتبين بوضوح التطابق بين البنيتين من حيث مستويات التركيب فيهما، وكذلك مستويات ظهور العناصر المكونة لهما؛ فالفعل الرئيسي «رأت» يظهر في المستوى الأول من بناء الجملة وبه تتعلّق بالنص الكبير، ويظهر كذلك في المستوى الأول في البنية الزمنية (إذ زمنه إشاري) وبه يتعلّق المقطع الزماني الذي تكوّنه ج 5 مباشرة بالز. م. أ؛ أما فِعْلا «قضت» و «همّت» فيظهران في مستوى أدخل في البنيتين التركيبية والزمانية، لأنهما وردا في مركبين فرعيين في التركيب النحوي ومعلمين (repères) على ضوئهما ضبط موقع الحدث الرئيسي «رأت».

ويرتبط فعل «همّت» بفعل «قضت» عن طريق العطف ثم يرتبط فعل «قضت» بفعل «رأت» وذلك من حيث التركيب النحوي والتركيب الزماني كذلك؛ إذ لا يمكن تصوّر الزمن الإحالي من فعل «همّت» ما لم يُعلّق بزمن «قضت»، هذا الذي يقوم تصوّر الزمن فيه على تعلّقه بزمن «رأت»، ويتعلّق زمن «همّت» بزمن «رأت» باعتماد التعدية (transitivité)؛ وإذا التركيب النحوي والزماني عددٌ من المحطات تنفتح الواحدة منها على التي قبلها في التصور أو الحدوث، فتكون هذه بمثابة المشدّ (ancre) الذي يَسنُدها كما تُبيِّن الاسهم ذلك في (15).

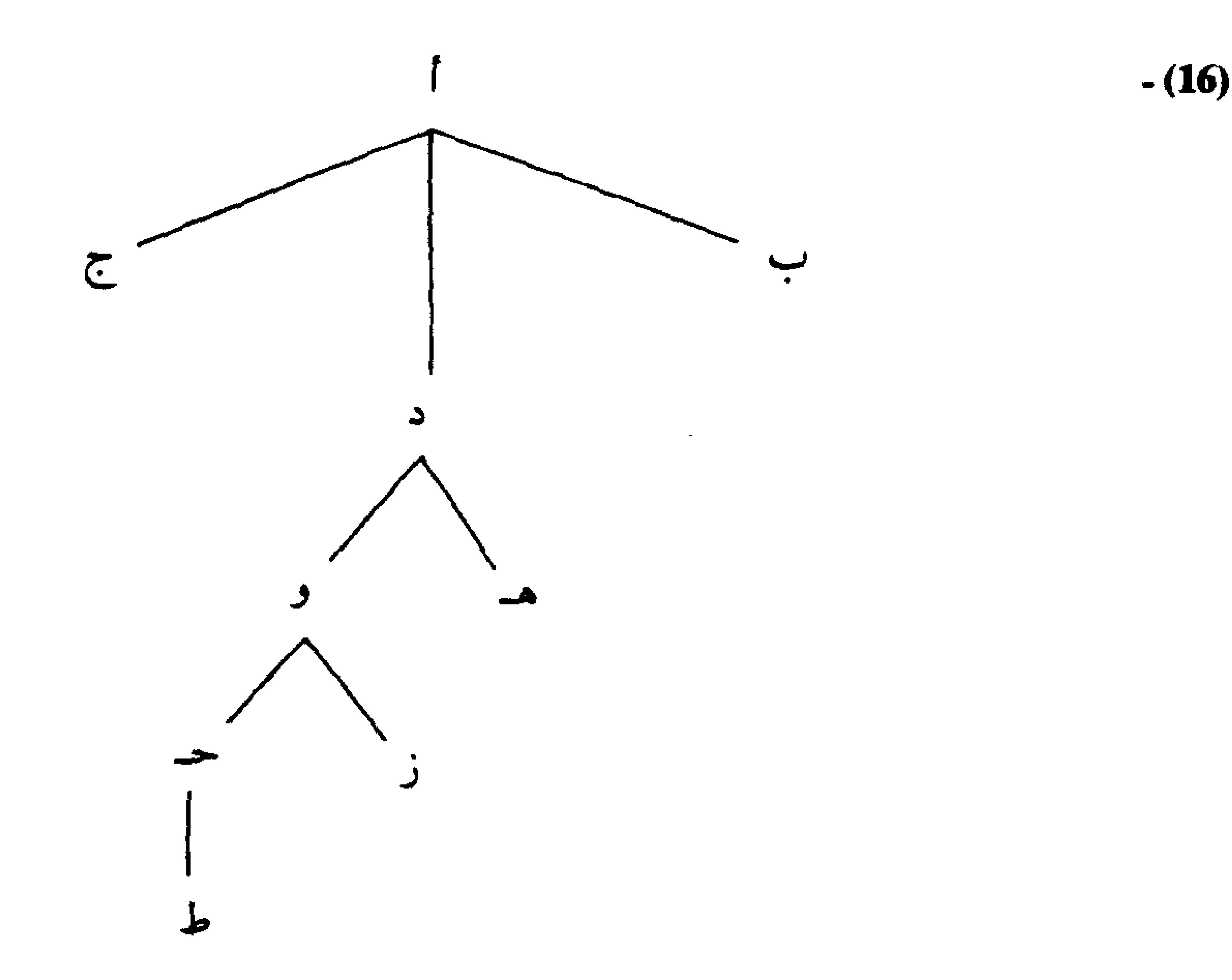
ويمكن الآن تقرير بعض المبادىء التي تحكم التعليقين النحوي والزماني:
- تتعلّق بالفعل الرئيسي من كل جملة جميع الأفعال الواردة في المركبات الفرعية منها.
- يتم هذا التعليق عن طريق انضواء المكوّن الأصغر في المكوّن الأكبر.
- هذا الانضواء تركيبي، يدخل بمقتضاه الفعل الفرعي في مكوّن يكبره مباشرة ويكوّن عقدة (node-noeud) أرقى في بنية التركيب العامة.

ـ وهو انضواء زماني كذلك، يحيل بمقتضاه كل فعل ذي زمن إحالي على زمن آخر (إحالي أو إشاري)، يحمله فعل أو أي مكوّن دال على الزمن، ينتمي إلى مجموعة أو وحدة من مستوى أرقى يسبقه مباشرة في بنية التركيب الزمانية.

1-4-2-2 مجال الزمن الإشاري و الإحالي:

المجال (domain) مفهوم يتصل بالعمل النحوي (Government) . ويستوجبُ النظر فيه عَرْضَ مفهوم تحكّم المكونات بعضها في بعض (م ـ تحكم C-command م اختصار لـ «مكوّن». وهي تقابل C التي تختصر constituent). ولبيان ذلك ننظر في (16):

- (16)



تُمثل (16) بنية العناصر المشار إليها بالحروف، وهي محكومة بِسُلَّمِيَّة hiérarchie أساسها مفهوم التحكّم؛ ويجري ذلك وفق قاعدة م ـ تحكّم الآتية:

(16) ـ **قاعدة م. تحكّم:**

«س» م ـ يحكم «ي»، إن كان «س» لا يشرف على «ي»، وكان «ي» لا يشرف على «س»، وكانت العقدة المتفرعة الأولى التي تشرف على «س» تشرف على «ي».

(العقدة المتفرعة هي العقدة التي تتفرّع إلى مكوّنين مباشرين أو أكثر).

(Lo cascio 1986, 221, **Radford** 1988, 114-115)

وفي ضوء القاعدة (16) يكون عرض العلاقات بين عناصر البنية (16) كالآتي:

- د م - يحكم ب - ج.
- ب م - يحكم ب - ج - د - و - ز - ح - ط.
- ج م - يحكم و - ز - ح. وهو لا يحكم ب وج.
- ز م - يحكم ح - ط. وهو لا يحكم هـ وب وج.
- ط م - يحكم ز لأن ح تتفرّع ولأن أول عقدة متفرعة هي العقدة التي يعود إليها ز.

وعلى ضوء ذلك يمكن تعريف المجال كما يرد في (17):

(17) - يتمثّل مجال عقدة «س» في «س» مع جميع العقد التي م - تحكمها «س» دون غيرها.

The domain of a node ×consists of×with all and only the nodes c-commanded by ×.
(Lo Cascio 1986, 221).

يوافق مجال الزمن الإشاري مجال المكوّن الحامل له من حيث عمله التركيبي، وعلى ضوء ذلك تتوزّع حلقات السلسلة الزمانية في النص؛ ففعل «رأت» يحكم - من جملة ما يحكم - المُرَكَّبَيْن المُشْتَمِلَيْن على «قضت» و«همّت». ولا يتجاوزهما إلى غيرهما، لذلك يتحدّد مجاله بهما.

وقد يتوفر في النصوص ظروف زمان ترد عادة في البداية من ذلك:
- النص الأول: ج 13 «فخرج المعتصم يوماً إلى الشمّاسية في حرّاقة يشرب».
- النص الثاني: ج 4 «فضرب في الأرض زمناً».

وهذه الظروف يمكن - نظرياً - أن تكون الإطار الزماني العام الذي تدور فيه أحداث النص، فتُطابق بذلك الزمن المعطى الأولي. ويمكن أن تتحدد رغم وجود تلك الإمكانية، بما تتعلّق به من حيث البنية التركيبية فلا تتجاوز الجملة المشتملة عليها إلى غيرها.

وقد ذهب لوكاشيو، في هذه القضية، إلى أن المركب الموسوم بزمن إشاري أو إحالي، يملك فرصاً أكثر كي يربط (bind) مركباتٍ أخرى، ضمن السلسلة الزمانية اللاحقة عليه في النص، إن جرى التعبير عن زمنها المرجعي (reference time) بلفظ مبني (lexicalized)، أي إذا كانت موسومة باسم زمان مبهم». (Lo Cascio, 1986; 215-216).

ولهذا التقرير ما يدعمه من الناحية النظرية، أي من حيث التصوّر المجرّد للعلاقة الزمانية، فلفظ «يوماً» أو «زمناً» أو غيرهما تنطبق على زمن مطلق غائم، يمكن أن يشمل كما سبق أن بيّنا عالم الخطاب كامِلاً فيكون النص مجالاً له. لكنّ الشكل التركيبي يفرض علينا

مراعاة العمل النحوي في وصف البنية الزمنية؛ فلفظ «يوماً» يتعلّق بفعل «خرج» من حيث الشكل النحوي ولا يتجاوزه إلى غيره. وكان يمكن أن يُعتبر الزمن الوارد فيها إشارياً، يحكم كامل الأزمنة اللاحقة عليه في النص، فتصبح كلها إحالية متعلّقة به؛ لكن البنية التركيبية لا تسمح بذلك. وقد آثرنا اعتبار الانسجام بين البنية التركيبية والبنية الزمانية، فلم نُقِم نظام البناء الزماني في النصوص التي اعتمدناها على ذلك المبدأ. وهذه العقبة تبعث على المزيد من البحث في مثل هذه الأمثلة للعثور على ما يدحضها أو يرسّخها.

3-2 خاتمة:

تمثّل مقولة الزمن مقولة أساسية في عمل الذهن البشري. وتكفي الإشارة إلى أنه لا يَدْرِكُ، بل لا يَتَصوّر، شيئاً خارج الزمن؛ وإن أمكنه ذلك فيبقى دائماً مرتبطاً بالزمن من حيث نفيه. وتختلف درجة حضور الزمن من نص إلى آخر لاختلاف قيام التصوّر عليه من مجال إلى آخر. ففي حين يكون الزمن أساسياً في نص سردي، مثلاً، يكون ثانوياً أو معدوماً في نص رياضي أو منطقي؛ فيكون الفهم في الحالين قائماً على توفر المعالم الأولى الضرورية في الفهم، بعضها من قبيل الزمن في النص السردَي، وهي من قبيل العناصر الرياضية في النص الرياضي. فالأزمنة معالمٌ، بها ينتظم عالم النص أيَّ وجهٍ من وجوه الانتظام (التتابع، التزامن، التباعد إلخ)؛ ويمثل أول هذه الأزمنة انطلاق ذلك التصور، فهو ضروري الوجود في كل نص (ولذلك سمي بالزمن الإشاري)؛ أما سائر الأزمنة المتعلقة به فاختيارية ممكنة (ولذلك سُمّيت بالأزمنة الإحالية).

وفي هذا تلتقي البنية الزمانية بالبنية التركيبية في النص؛ (انظر 2-2-4) فهما بنيتان تعملان في تساوق الواحدة منهما مع الأخرى، وكلاهما مع البنية الإحالية موضوع القسم القادم.

3 ـ القسم الثالث:

الروابط الاحالية في النصوص

الفصل الأول: في المضمرات (البنية الاحالية في النصوص)
الفصل الثاني: الروابط الاحالية في النصوص

في المضمرات (البنية الاحالية في النصوص)

من القضايا التي شغلت كل من اهتم بالنشاط الفكري عند الإنسان من الفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس، وشغلت كذلك كل من اهتمّ بالنشاط اللغوي عنده من النحاة والبلاغيين وعلماء اللسان، بمختلف فروعه وغيرهم، قضية الإشارة والإحالة في الكلام. وهي ظاهرة تقع في أساس كل منظومة فكرية. فاللغة نفسها نظام إحالي، إذ يحيل على ما هو غير اللغة، وهي نفسها تشتمل على نوعين من العناصر: إشارية وإحالية؛ وهما وجهان لا بد من النظر فيهما عند دراسة الدلالة اللغوية، إذ هما أساسها. وقد درس اللسانيّون والمناطقة هذه الناحية، ونظروا فيها من حيث اتصالها بالمقام؛ لكنهم لم يتجاوزوا فيها مستوى الجملة. بل إنهم درسوها خارج كل مقام، وإنْ اعترفوا بدور المقام في ضبط المعنى وإدراكه حتى يتمكنوا من السيطرة على موضوع درسهم. إلّا أن العقود الأخيرة عرفت إقبالاً كبيراً على هذا المجال، فكان أن تبلور اتجاه كامل يجمع بين اللسانيات والمنطق في دراسة الكلام واتصاله بالمقام (التداولية Pragmatique) ونظام المحاورة الذي يحكمه، وكذلك دلالة العناصر الاحالية في اللغة.

وتتّسم دراسة النصوص قصد إقامة النحو الذي يحكمها بأهمية بالغة في بيان كيفية عمل المضمرات فيها من حيث الرّبط والدلالة. وقبل النظر في ذلك لا بد من ضبط المفاهيم العاملة الأساسية في هذا الباب.

1-1-3 المعوضات في اللغة

1-1-1-3 العناصر الإشارية:

قبل الحديث عن المعوِّضات، لا بد من الحديث عن العناصر التي تعوّضها أو المعوَّضات. وهي في الكلام وحدات معجمية (أسماء مفردة وما يضارعها من المركبات) يمكن أن نطلق عليها مصطلح «العنصر الإشاري» (Deictic element)؛ وتشمل كل ما يشير إلى ذاتٍ

أو موقع أو زمن إشارة أولية لا تتعلق بإشارة أخرى سابقة أو لاحقة؛ فيمثل العنصر الإشاري مَعْلَماً (Index) لذاته، لا يقوم فهمه أو إدراكه على غيره. وتمثّل العناصر الإشارية فيه جملة الذوات التي تكوّن العناصر الأساسية الدنيا في عالم الخطاب؛ وتتّصل هذه الذوات مباشرة بالمقام دون توسط عناصر إحالية أخرى؛ فهي ترتبط بالحقل الإشاري (Deictic field) ارتباطاً آنياً محدوداً مباشراً لا يتجاوز ملابسات التلفظ التي يتقاسمها طرفا التواصل، وهي في ذلك تقابل العناصر الإحالية التي ترتبط بالسابق وما يتعلّق به من ملابسات. ويشمل العنصر الإشاري:

- لفظاً مفرداً دالاً على حدث أو ذات أو موقعٍ ما في الزمان أو المكان.
- جزءاً من الملفوظ أو الملفوظ كاملاً.

2-1-1-3 في مفهوم الإشارة *(Deixis)* :

هو مفهوم لساني يجمع كل العناصر اللغوية التي تحيل مباشرة على المقام من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمن أو المكان، حيث ينجز الملفوظ والذي يرتبط به معناه؛ من ذلك:

«الآن»، «هنا»، «هناك»، «أنا»، «أنت»، «هذا»، «هذه»... وهذه العناصر تلتقي في مفهوم التعيين أو توجيه الانتباه إلى موضوعها بالإشارة إليه (Lyons 1987; 637). وهي تنظّم الفضاء انطلاقاً من نقطة مركزية هي الذات المتكلمة أو «الأنا» (Ego). ويجري هذا التنظيم وفق عدد من المعايير أو المقولات، هي المسافة الفاصلة بين المتكلم أو المخاطب من جهة وبين المشار إليه من جهة أخرى، وهي موقع المشار إليه من المركز، كأن يكون إلى الوراء أو القدّام أو الفوق أو اليمين أو الشمال... وهي حضور المشار إليه أو غيابه إلخ. (Benveniste: 1974,69). وينحصر دور هذه العناصر في تعيين المرجع الذي تشير إليه. وهي بذلك تضبط المقام الإشاري (Deictic context).

وتتعلّق دلالة هذه العناصر بالمقام الإشاري لأنها غير ذات معنى، ما لم يتعيّن ما تشير إليه. فهي أشكال فارغة في المعجم الذي يمثّل المقام الصفر، وهي تقوم بوظيفة تعويض الأسماء وتتخذ محتوى ممّا تشير إليه. (Tesniere: 1976;86)).

وهي نفسها شرط ضروري في تحقّق الملفوظ (Actualisation). فالمتكلم الفرد يعمد إلى اللغة، وهي الملك المشاع، فيقتطع منها ما يحتاج إليه للتعبير عن حاجاته، وبمجرد حدوث التلفّظ يصبح ذلك كلاماً ملكاً له؛ فتنحسر الأبعاد الجماعية في اللغة كي تحلّ محلها

الأبعاد الفردية المقترنة بالآن وهنا والأنا والأنت. . . وقرائنها هي العناصر الإشارية، كما أسلفنا. وهذه القرائن شرط في فهم الملفوظ وإعطائه معنى لأنها تربطه بالمقام.

ويمكن النظر في أهم هذه الوحدات الإشارية: الضمائر وأسماء الإشارة وبعض العناصر المعجمية الأخرى التي تقوم بعمل الإشارة مثلها.

3-1-1-2-1 الضمائر:

تقوم هذه العناصر على مفهوم دور الشخوص المشاركة في عملية التلفظ؛ فالنحاة الاغريق واللاتينيون وضعوا تسمية الضمائر من خلال إجراء الاسم الذي يطلق على «الشخصية المسرحية» أو «الدور المسرحي» إجراءً مجازياً؛ وهذا الإجراء نفسه ذو صلة بتصورهم لوظيفة اللغة التي تتمثل عندهم في «مسرحية»، يؤدي فيها المتكلم الدور الرئيسي، ويؤدي السامع دوراً آخر يرتبط بذلك الدور الأول؛ ثم جرت ترجمة هذا المصطلح إلى اللاتينية باستعمال لفظ «persona»وهو يعني «القناع» (mask) (Lyons; 1986;638). وغير بعيد من هذا، إجراء لفظ «الضمير» عند النحاة العرب على الوحدات الدالة على الشخص؛ وهو يتعلّق بمفهوم الخفاء والدقة وكذلك بالباطن.

وتتفرع الضمائر في العربية حسب الحضور في المقام أو الغياب (أي حسب مشاركة الأشخاص المشار إليهم في عملية التلفظ أو عدم مشاركتهم فيها) إلى فرعين كبيرين متقابلين هما: ضمائر الحضور وضمائر الغياب؛ ثم تتفرّع ضمائر الحضور إلى متكلّم هو مركز المقام الإشاري وهو الباث، وإلى مخاطب يقابله في ذلك المقام ويشاركه فيه، وهو المتقبّل؛ وكل مجموعة منهما تنقسم بدورها حسب الجنس والعدد إلى أقسامها المعروفة. ما ضمائر الغياب فمعيار التفصيل فيها لا يتجاوز الجنس والعدد؛ فضمائر الحضور أكثر تفصيلاً من ضمائر الغياب، وهذا يرتبط كما أسلفنا، بأولوية الشخوص المشاركة في عملية التلفّظ.

ويختلف نظام الضمائر عن نظام الأسماء في وجوه عديدة لعل اهمها:

- تُكوِّن الضمائرُ نظاماً مغلقاً محدوداً، في حين تُكوِّن الأسماء الصريحة قسماً مفتوحاً.

- تتميّز الضمائر ببعض السمات الصرفية التي تغيب من الأسماء، من ذلك انقسامها حسب الإعراب إلى ضمائر رفع وضمائر نصب، وهذا أمر معدوم في قسم الأسماء.

3-1-1-2-2 أسماء الإشارة:

إذا كانت الضمائر تحدّد مشاركة الشخوص في التواصل أو غيابها عنه، فإنّ أسماء الإشارة

(أسماء الإشارة المكانية والزمانية وكذلك الظروف الدالة على الاتجاه) تحدّد مواقعها في الزمان والمكان داخل المقام الإشاري. وهي تماماً مثلها لا تُفهم إلا إذا رُبطت بما تشير إليه. ويجري تقسيمها في اللغة العربية إلى أقسامها المعروفة باعتماد المسافة (قرباً وبعداً) من موقع المتكلم في المكان أو الزمان.

3-1-1-3 في مفهوم الإحالة:

تُطلَقُ تسمية «العناصر الإحالية» (Anaphors) على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب. فشرط وجودها هو النص. وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر. وهي لذلك تتميّز بالإحالة على المدى البعيد (Cross-reference) .(Kittay, 198,207)

وينتمي بعض هذه العناصر إلى المعوضات التي عرضنا إليها قبل هذا؛ فهي إذن مزدوجة الدور في اللغة:

- تشير وتعيّن المشار إليه في المقام الإشاري؛ فهي غير ذات صلة بما يخرج عن مقام ورودها، ويكتفي سامعها بها في تحليلها.

- تعوّض المشار إليه فتحيل عليه وترتبط به؛ وفهمها رهين استحضار ذلك المشار إليه استحضار عهد أو إدراك حسي أو غيره.

أما بعضها الآخر فيكتفي بوظيفة التعويض مثل الاسماء الموصولة؛ وهذه يزدوج دورها كذلك، ولكن من زاوية أخرى، إذ تعوّض وترتبط ربطاً تركيبياً. وهي بحكم إبهامها تحتاج إلى صلة تفسرها «فالصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول» (الاستراباذي: 9/2). وذلك يفسّر التلازم بينهما.

والإحالة أنواع:

1 - إحالة داخل النص أو داخل اللغة (Endophora):

وهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ، سابقة كانت أو لاحقة؛ فهي إحالة نصيّة؛ وهذه تنقسم بدورها إلى قسمين (Buhler 1934:121):

أ - إحالة على السابق أو الإحالة بالعودة (Anaphora): وهي تعود على «مفسِّر» (Antecedent) سبق التلفّظ به (الاستراباذي: ج 2 ص 465)؛ وفيها يجري تعويض لفظ المفسِّر الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد المضمر، وليس الأمر كما استقرّ في الدرس

اللغوي، إذ يعتقد أن المضمر يعوّض لفظ المفسر المذكور قبله؛ فتكون الإحالة بناء للنص على صورته التامة التي كان من المفروض أن يكون عليها. فهي تحليل جديد له (Reprocessing) من حيث هي بناء جديد له. (Allen:1961).

وتشتمل الإحالة بالعودة على نوع آخر من الإحالة يتمثّل في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد، وهو الإحالة التكرارية (Epanaphora) وتمثل الإحالة بالعودة، أكثر أنواع الإحالة، دَوَرَاناً في الكلام.

ب ـ إحالة على اللاحق (Cataphora): وهي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها. من ذلك ضمير الشأن في العربية، أو غيره من الأساليب من قبيل:

- «من تونس، نقدّم إليكم نشرة الظهيرة للأنباء. **وهذا موجزها..**».
- «صرّح ناطق باسم مجلس قيادة الثورة فقال **ما يلي**:....».

حيث يحيل المركبان المسطران على نص لاحق عليهما.

2 ـ إحالة على ما هو خارج اللغة (Exophora):

وهي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي؛ كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم، حيث يرتبط عنصر لغويّ إحالي بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم. ويمكن أن يشير عنصر لغويّ إلى المقام ذاته، في تفاصيله أو مجملاً إذ يمثل كائناً أو مرجعاً موجوداً مستقلاً بنفسه، فهو يمكن أن يحيل عليه المتكلم. ومهما تعدّدت أنواع الإحالة فإنها تقوم على مبدأ واحد هو الاتفاق بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي في المرجع. (Halliday & Hasan, 1976).

3 ـ إحالة نصية:

وهي إحالة عنصر معجمي على مقطع من الملفوظ أو النص؛ وتؤدّيها ألفاظ من قبيل: «قصة»، «خبر»، «رأي»، «فعل»...

ومن خلال عرض أنواع الإحالة يمكن جمعها في قسمين اثنين حسب نوع المفسِّر هما:

ـ إحالة معجمية: تجمع كل الإحالات التي تعود على مفسّر دالّ على ذات أو مفهوم مفرد. وهي متوفرة في كل النصوص (وهذا لا يعني أنها ضرورية)، ونقترح لها مقابلاً من اللاتينية (Lexophora).

ـ إحالة مقطعية أو نصية: تجمع كل الإحالات التي تعود على مفسِّر هو مقطع من ملفوظ (جملة أو نص أو مركّب نحوي)؛ وتتوفّر في نصوص دون أخرى، ومقابلها (Texophora).

البنية الاحالية في النصوص

ونرمي من خلال وصف البنية الإحالية في النصوص إلى إقامة مثال (Modele) يضبط الوجوه التي تترابط بها أجزاء النص المختلفة باعتماد العناصر الإحالية.

فالنص جملة من العناصر، تترابط بتوفر الروابط التركيبية والروابط الزمانية وكذلك الروابط الإحالية؛ فلا يكاد نص يخلو من ضمير عائد أو اسم إشارة أو اسم موصول أو غيرها من المعوّضات؛ وهذا أمر يسّرته وظيفة الذاكرة البشرية، التي يمكنها أن تختزن آثار الألفاظ السابقة وتقرن بينها وبين العناصر الإحالية الواردة بعدها أو قبلها، فتُحللها بنجاح دون ضير بالتواصل. وعلى هذا الأساس، تقوم شبكة من العلاقات الإحالية بين العناصر المتباعدة في فضاء النص، فتجتمع في كل واحدٍ عناصِرُه متناغمة. وهذا مدخل الاقتصاد في نظام المعوّضات، في اللغة، إذ تختصر هذه الوحدات الإحالية العناصر الإشارية وتُجنِّبُ مُستعمِلَها إعادتها وتكرارها.

1-2-3 البنية والدلالة في الإحالة:

وتثير دراسة العلاقات الإحالية في النص قضية البنية فيها؛ «فالإحالة رابط دلالي إضافي لا يطابقه أيّ رابط بنيوي» (Tesnière: 1976;85) .

L'anaphore est une connexion sémantique supplémentaire à laquelle ne correspond aucune connexion structurale.

ويتعلّق الأمر عند «تانيار» بالتفريق بين البنية من جهة وبين المعنى من جهة ثانية في الكلام؛ وهما مستويان، الواحد منهما منفصل عن الآخر في الدرس اللساني، ولكنهما متوازيان في اللغة؛ إذ تحمل البنية المعنى وتؤديه. وبين الاثنين ترابط يقوم على التعارض في الاتجاه، فمن الناحية البنيوية، يعمل المكوّن الوارد في مستوى أرقى من التركيب في المكوّن أو المكوّنات الواردة في مستوى هو دون ذلك الأول؛ وهذا ترابط نازل؛ أما الترابط الدّلالي فيأخذ اتجاهاً صاعداً من المكون أو المكونات المعمولة في اتجاه المكوّن العامل. ففي الجملة التالية:

ـ تصبّ الجداول الصغيرة في الأنهار العظيمة.

يتوفّر الاتجاه النازل في البنية التركيبية بين النعت والمنعوت، والمطابقة تدلّ على ذلك؛ أما اتجاه الرباط الدلالي فصاعد، ويتمثّل ذلك في دور الصفة الأساسي في الجملة، إذ تمثل عنصراً ضرورياً عليه تقوم دلالة الجملة:

الجداول الأنهار

↓ ↑ ↓ ↑

الصغيرة العظيمة

فبين المستوى البنيوي والمستوى الدّلالي، في المكون الواحد، تناسب عكسي؛ يكون المكّون أساسياً في معنى الجملة بقدر ما يكون ثانوياً في بنيتها، والعكس صحيح.

(Tesniere: 1976;42-43)

وتقوم كل إحالة على نوعين من الربط الدّلالي:

ـ ربط دلالي يوافق الربط البنيوي (التركيبي).

ـ ربط دلالي إضافي يمثّل الإحالة؛ وهو الربط الإحالي (Connexion anaphorique) وهو الذي يمدّ جسور الاتصال بين الأجزاء المتباعدة في النص، لكنّ «تانيار»، مثل سائر من بحث في علم التركيب، لم يتجاوز مستوى الجملة المفردة.

ويستدعي النظرُ في «البنية» الإحالية التذكيرَ ببعض المبادىء النظرية التي اعتمدناها في نهاية الفصل الثاني من القسم الثاني. فقاعدة م ـ تحكم (C-command) ومفهوم المجال (Domain) صالحان لدراسة الإحالة في الجمل والنصوص؛ وهما يناسبان المستوى التركيبي الذي توقف عنده «تانيار».

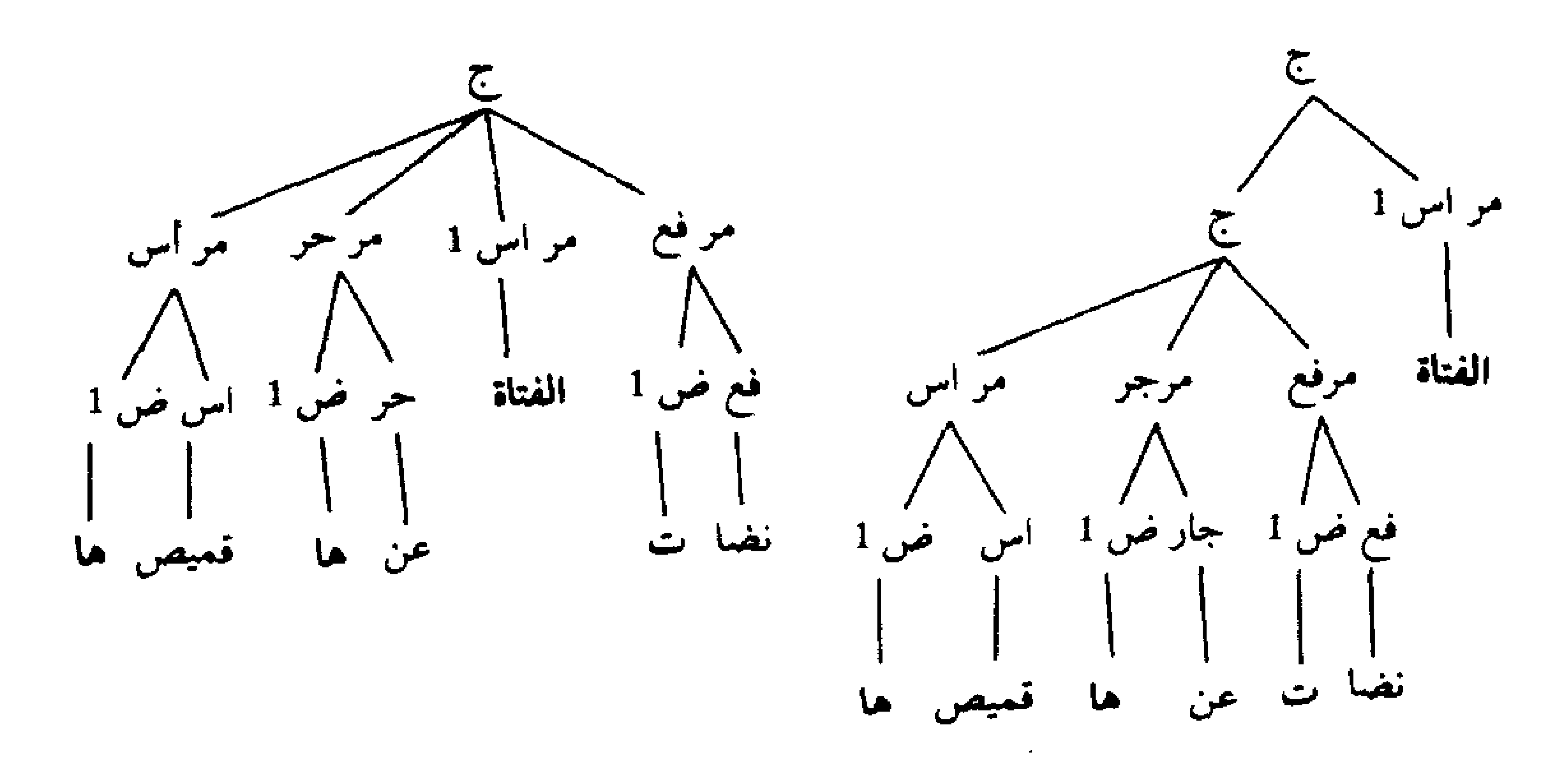
ولبيان وجه الإفادة منها نأخذ وجهين لج 1 من النص الثالث:

ج 1 ـ أ ـ نضت الفتاة عنها قميصها لصب ماء. (بتصرّف).

ـ بـ ـ الفتاة نضت عنها قميصها لصبّ ماء.

وتكون بنيتا ج 1ـ أ وج 1 ـ بـ كما يلي حيث تشير الأرقام المتّفقة إلى التطابق بين المفسِّر (Antecedent) والضمير الذي يعود عليه، وحيث تُقرأ الاختصارات كما يلي:

[ج = جملة، مر = مركب، اس = اسمـ(ي)، فع = فعلـ(ي)، حر = حرفـ(ي)، ض = ضمير]



يتبين من خلال البنيتين أن مر اس 1 [الفتاة] يحكم الضمائر ض 1 وذلك وفق القاعدة (16)؛ فهو إذن مفسِّر تلك الضمائر؛ ووجوده شرط ضروري في فهمها؛ وبناء على هذا يصاغ الشرط التالي (Condition):

(18) ـ شرط التحكم في المضمرات:
يُشْتَرَط وجوباً في كلِّ مضمرٍ أن يكون له مفسِّر مناسب م ـ يحكمه.
. (Radford:117)

ونلاحظ كذلك أن هذا التحكم يتمّ بصرف النظر عن موقع المفسِّر بالقياس إلى المضمر، سواء كان سابقاً عليه أو لاحقاً عليه. (Reinhart: 18-20).

وينقسم المضمر، على ضوء مبدأ التحكم من حيث الوجود أو الغياب، إلى نوعين:

ـ مضمر مربوط (Bound)، وهو المضمر الذي يتوفر له مفسِّر يحكمه في النص.

ـ مضمر حرّ (Free): وهو ما كان على خلاف الأول (Chomsky 1981:188)، ومنه في العربية ما يحيل عليه الاسم الموصول المشترك:

النص الثاني ـ ج 13: «**من** ضاعت قبلته فـ ليسر ولا يطلب شرقاً ولا غرباً».

وهذا ما سنبحث في بنيته في ما يلي من الدراسة.

1-1-2-3 المدى في الإحالة:

تنقسم الإحالة، باعتماد المدى الفاصل بين العنصر الإحالي ومفسِّره، إلى نوعين:

ـ إحالة ذات مدى قريب: وتجري في مستوى الجملة الواحدة حيث لا توجد فواصل تركيبية (Barrières) جملية. من ذلك:

ـ ج 13 من النص الأول: «خرج **المعتصم** يوماً إلى الشماسية في حرّاقة يشرب».

ـ الضمير المضاف إليه في التوكيد المعنوي :

ـ [نفس/عين/كل. . .] + ضمير عائد على المؤكد.

ـ إحالة ذات مدى بعيد : وهي تجري بين الجمل المتصلة أو المتباعدة في فضاء النص، وهي تتجاوز الفواصل أو الحدود التركيبية القائمة بين الجمل. من ذلك ما ورد في النص الثاني :

ـ ج 3: «خرج **أبو هريرة** مشرقاً».

ـ ج 10 : «كأنما ضاقت عنه الدنيا **وفاض** عنها أو وقع عليها **فأفناها**».

3-2-2 عامل الإحالة في النصوص:

يكتمل الملفوظ «نصاً» عندما تترابط أجزاؤه باعتماد الروابط الإحالية. وهذه الروابط تختلف من حيث مداها ومجالها؛ فبعضها يقف في حدود الجملة الواحدة يربط عناصرها الواحد منها بالآخر، وبعضها يتجاوز الجملة الواحدة إلى سائر الجمل في النص فيربط بين عناصر منفصلة ومتباعدة من حيث التركيب النحوي؛ ولكن الواحد منها متصل بما يناسبه أشدّ الاتصال من حيث الدلالة والمعنى. فالإحالة عامل (Operateur) يحكم النص كاملاً في توازٍ مع العامل التركيبي والعامل الزمني.

والعامل الإحالي أنواع حسب مستويات الربط في النص وكذلك حسب المدى الفاصل بين العناصر المترابطة وطبيعتها.

3-2-2-1 عامل الإحالة الرئيسي :

ويحكم النص الرئيسي. وله أشكال عديدة:

ـ أدناها أن الملفوظ عندما يُنجز، إنما يحيل دائماً على المتلفظ من حيث ينجزه، ذلك أن الجامع الأساسي في النص هو ذات المتلفظ، إذ يمثل الحقيقة الفيزيائية القارّة التي يصدر عنها النص. فإذا ما تعدّد المتلفظون في المقام، مثل ما يجري في المحاورات العادية أو النصوص المسرحية، تعدّدت الإحالات على الذوات المختلفة تعدّد النصوص الفرعية، ثم تجتمع هذه النصوص جميعها في مستوى أرقى هو ذات الكاتب المسرحي أو المخرج أو المقام الجامع.

ـ يحيل النص على المتلفظ بوسائل الإحالة اللغوية (المضمرات)؛ ويتوفر هذا في نصوص الترجمة الذاتية والمذكرات وغيرها من النصوص التي تقوم على ضمير المتكلم. ومثل هذا الرابط يوجد في النص الأول:

ج 1: أخبرنـ«**ـي**» ابن عمار.

فالضمير «ـي» ربط النص كاملاً بالمتلفظ، وهو هنا الاصبهاني؛ وهي إحالة تحكم النص الرئيسي.

- ويحيل الملفوظ على مرجع ما هو مضمونه، ويتعلّق ذلك بوظيفة اللغة الأساسية، إذ تقوم على الإحالة على ما تدل عليه في جميع مظاهرها.

3-2-2-2 عامل الإحالة الفرعي:

ويحكم النص الفرعي. ويتعدد تعددها، وهو أمر يرتبط بدرجة التركيب في النصوص. فالنصان الأول والثاني مثلاً يشتملان على نصوص فرعية عديدة، كل واحد منها محكوم بعامل إحالي فرعي؛ وهذا العامل الفرعي يعتمد الوسائل نفسها التي يعتمدها العامل الرئيسي، ويتخذ الاشكال نفسها التي يتخذها ذاك.

3-2-3 العناصر الدنيا في البنية الإحالية:

وهي قسمان: عناصر إشارية وعناصر إحالية؛ ولتمكين هذين المفهومين ننظر في النص الثاني:

النص الثاني: **حديث العمى**

حدّث **ابو اسحاق عمرو بن زيادة السعدي**1 قال 1:

خرج 2 **ابو هريرة** 2 مشرقاً 2 فضرب 2 في الأرض زمناً ثم ردّتـ3ـه2 علينا 1 **بعض قوافل الغرب** **3** كثير 2 الغبار فاني 2 العصا فسألنـ1ـاه 2 في رحلته 2 فابتسم 2 وقال 2: «لو كنتم 1 عشتم 1 في مستقبل الدهر لقرأتم 1 ما سيكتبـ4ـه 5**ابن بطوطة** **4** من **خرافات الصبيان** **5** » وكان 2 يقول 2: لقد ماتت 6**الجهات الست** **6** ». أو يقول 1: «[**من ضاعت** **8** **قبلته** **8**] 7 فليسر 7 ولا يطلب 7 شرقاً ولا غرباً». فكأنما ضاقت 9 به 2 **الدنيا** **9** أو وقع 1 عليها 9 فأفنـ1ـاها 9.

يمثل هذا النص، كما سبق أن رأينا، عالماً فيه أحداث وأشخاص وأزمنة وأماكن وأقوال، إلخ.. ويتوفر في هذا العالم مستويان:

- الأول: مقام الرواية المكتوبة؛ إذ يكتب المسعدي نص الحديث ويقرؤه القارىء، وهو أمر تستوجبه، من حيث الوجود والتصوّر، ضرورة عمل الكتابة والقراءة؛ فلا بد من الإشارة إليه وإن لم نظفر بما يعود عليه في النص؛ فهو كالمعدوم، ولذلك لا نظفر بأثر إحالي له في النص.

الثاني: مستوى الرواية الداخلي ويقوم على طبقتين:

- الأولى: تمثل مقام الرواية الواردة على لسان أبي اسحاق وعناصرها قسمان: ذوات وأحداث؛ أما الذوات فأحدهما حاضر هو أبو اسحاق والآخر غير مذكور، ولكنّ عملية التواصل تقتضي وجوده وهو السامع؛ فيمثّل أبو اسحاق ذاتاً أساسية يقوم عليها هذا المقام؛ فهي مَعْلَمٌ تتعلق بها العناصر المكوّنة للنص الكبير، وهي نقطة البدء التي لا بد من توفرها في بناء النص، إذ بغيابها تنعدم الرواية وينتقض المقام.

أما الأحداث فتتلخص في عمل القول الذي جرى التعبير عنه في «حدّث» و «قال»؛ وهو حدث أساسي ضروري في بناء المقام.

- الثانية: تمثل عالم النص الداخلي (النص الفرعي أو المتن)؛ ويقوم بعدد من الذوات والأحداث والأزمنة والأمكنة والأقوال والأوصاف وغيرها. بعض هذه العناصر أساسي ضروري لا بد من توفره، وإلا انتفى هذا العالم؛ وبعضها الآخر يمكن اعتباره ثانوياً.

فالعناصر المكوّنة لعالم النص الثاني هي:

- ذوات أو مفاهيم جرى التعبير عنها في شكل أسماء مفردة أو مركبات اسمية، تُذكر باسمها الصريح عند ورودها أول مرة في النص ونطلق عليها اسم **العناصر الإشارية**، ثم يحال على كل واحد منها عن طريق المضمرات (ضمير الشخص خاصة) كلما دعت الحاجة إلى ذكره مرة أخرى؛ وما يعود عليها نطلق عليه اسم **العناصر الإحالية**؛ وقد لا يحال عليه تماماً فلا نجد لَهُ امتداداً في اللاحق من النص. وهي تتنوع في وظائفها المنطقية والتركيبية؛ فبعضها فواعل وبعضها إطار للمكان أو الزمان إلخ.

- أحداث أو صفات جرى التعبير عنها في شكل أفعالٍ صريحة أو مشتقات متصلة بالفعل؛ وهي بحكم كونها مسندة في الغالب، فإنها تحملُ علامات الإحالة في شكل ضمير مستتر، وكذلك في علامات المطابقة (الجنس والعدد خاصة).

ونعرض في ما يلي تلك العناصر:

(19) - جدول العناصر الإشارية والإحالية في النص الثاني:

العناصر الإشارية	العناصر الإحالية
- أبو اسحاق عمرو بن زيادة السعدي	حدّث - قال
- أبو هريرة	خرج - مشرّقا - ضرب - ردّتـ(ـه) - كثير - فاني - سألنا(هُ) - رحلتـ(ـه) - ابتسم - قال - كان - يقول - يقول - عنـ(ـه) - فاض - وقع - أفنى

- بعض قوافل الغرب	ردّت
- ابن بطوطة	يكتب
- خرافات الصبيان	سيكتبـ(ـه)
- الجهات الست	ماتت
- [من ضاعت قبلته]	يسر - يطلب
- قبلة	ضاعت
- الدنيا	ضاقت - عنـ(ـها) - عليـ(ـها) - أفنا(ها)
- الأرض	0
- زمنا	0
- الغبار	0
- العصا	0
- رحلة	0
- مستقبل الدهر	0
- شرقاً	0
- غرباً	0

ويتوفر في النص عناصر إحالية تعود على عنصر إشاريّ غير مذكور في النص وإنما يوجد في المقام خارج الملفوظ في حدود النسبيّة، فيمكن تعيينه، مثل الجماعة التي ينتمي إليها أبو اسحاق في هذا النص، أو يوجد في حدود المطلق فينطبق على ما لا نهاية له من الذوات، فيصبّ في الإبهام المطلق أو الحكمة، مثل ما يحيل عليه الاسم الموصول والضمير الواردان في المركب الموصولي «من ضاعت قبلته..»، فهي إحالة خارجية (Exophora)، وفيها يتوسل المتلقّي، في الربط بين العنصر الإحالي ومفسِّره، بمعطيات مقامية وأخرى ذهنية مجردة:

- «أبو اسحاق والجماعة»	عليـ(ـنا) - سألنا - كنتم - عشتم - قرأتم
- «شخص وهمي»	من ضاعت قبلتـ(ـه)

1-3-2-3 العناصر الإشارية:

العنصر الإشاري هو كل مكوّن لا يحتاج في فهمه إلى مكوّن آخر يفسّره. وهو أنواع:

1-1-3-2-3 العناصر الإشارية اللغوية:

وتَجَمّع العناصر الإشارية الواردة في النص أي التي تتوفر في عالم النص الداخلي، وهي

قسمان: عامل وغير عامل:

1 ـ عنصر إشاري يُذكر مرة واحدة في النص ولا يحال عليه، فهو غير عامل، إذ لا يحكم مكوّناً آخر بعده أو قبله باعتماد عامل الإحالة؛ ومن ذلك جميع المكونات الواردة في قائمة العناصر الإشارية في النص الثاني، والتي لا يقابلها عنصر إحالي في قائمة العناصر الإحالية.

2 ـ عنصر إشاري يُذكر مرة أولى ثم يُحال عليه بمضمر أو بلفظة مرة أو أكثر في غضون النص، فهو عامل، إذ يحكم مكوّناً أو عدداً من المكونات لأنه يفسِّرها.

والعنصر الإشاري مفرد دائماً يرد في رأس الوحدة الإحالية التي يحكمها، والتي يمكن أن تتكوّن من عدد غير محدود من العناصر الإحالية.

وينقسم العنصر الإشاري، الذي يحكم وحدة إحالية بعده (النوع 2 أعلاه) حسب طبيعته، إلى قسمين:

أ ـ عنصر إشاري معجمي، مثل جميع العناصر الإشارية الواردة في النص الثاني. (الجدول 19).

بـ ـ عنصر إشاري نصي، وهو مقطع من نص يحال عليه بعنصر إحالي نصي، ولبيان هذا المفهوم ننظر في النص الأول:

النص الأول:

أخبر2نـ(ـي1) **ابن عمار 2** قال 2: «حدّثـ3ـنـ(ـي 2) **يعقوب بن نعيم 3** قال 3: «حدّثـ4ـنـ(ـي3) **اسحاق بن محمد 4** عن [أبيـ(ـه 4)] **5** قال 5: «سمعت 5 **احمد بن أبي دؤاد 6** يقول 6: «كنت 6 أعيب 6 **الغناء 7** وأطعن 6 على [أهلـ(ـه 7)] **8**. فخرج 9 **المعتصم (9 أ) يوما 10** إلى **الشماسية 11 في حراقة 12** يشرب 9 ووجه 9 في [طلبـ(ـي 6) **13** فصرت 6 إليـ(ـه) 9 }**فلما قربت 6 منـ(ـه) 9 سمعت 6 غناء 14 حيّر** 14 نـ(ـي 6) وشغلـ14 ـنـ(ـي 6 **عن كل شيء 15 فسقط** 16 **سوطـ(ـي6) 16 من يد(ي) 6] 17**].}فالتفت 6 إلى **زنقطة 18** [غلامـ(ـي) 6] 18 أطلب 6 منـ(ـه) 18 [**سوط**(ـه) 18] **19**. فقال 18 لـ(ـي) 6: «**قد والله سقط سوط 19 ـ(ـي 18) من يد(ي) 18] 20**». فقلت 6 لـ(ـه) 18: «**فأي شيء 21** كان 21 [**سبب سقوط** (ـه) 19] 22؟

قال18:}«**صوت 23** سمعتـ 18 ـ(ـه) 23 **شغلـ23**ـنـ(ـي) 18 **عن كل شيء 15 فسقط** 19 **سوط** 19 ـ(ـي) 18 **من** [يد(ي) 18] 20}

فإذا [قصّتـ(ـه) 18] [قصّتـ(ـي)6]. قال 6: «وكنت 6 أنكر 6 أمر **الطرب 24** على **الغناء**

7 و **ما 25** يستفز 25 **الناس 26** منـ(ـه) 7 ويغلب 25 على [**عقول**(هم) 26] وأناظر 6 المعتصم (9 بـ) فيـ(ـه) 7.

فلما دخلت 6 عليـ(ـه) 9 يومئذ 10 أخبرتـ 6 ـ(ـه) بالخبر. فضحك 9 وقال 9: «**هذا 27** [**عمـ**(ـي) 9] **28** كان 28 يغنّيـ(28)ـنـ(ـي) 9:

{**إن هذا الطويل 29 من آل حفص نشر** 27 **المجد 30 بعد ما كان** 30 **ماتا** 30}

فإن تبت 6 مـ **مّا 31** كنت 6 تناظر 6نا 9 عليـ(ـه) 31 في **ذم الغناء 32** سألتـ9ـه 28 أن يعيد 28[ه]. [ففعلت 6] و [فعل 9]. وبلغ 33 بـ(ـي) 6 **الطرب 33** أكثر مـ **ما 34** يبلغـ34نـ(ـي) 6 عن غير(ي) 6 فأنكر 6(ه) 34. ورجعت 6 عن [رأيـ(ـي) 6] منذ ذلك اليوم 10.

وقد أخبر 34نـ(ـي) **1** بهذا الخبر **أبو الحسن علي بن هارون بن علي بن يحيى المنجم 34** عن [**أبيـ**(ـه) 34] **35** عن **عبيد الله بن عبد الله بن طاهر 36** فذكر 34 [هذه القصة] أو قريباً منـ(ـها) لزيادة **اللفظ 37** ونقصانـ(ـه) 37.

(20) العناصر الإشارية والإحالية النصية في النص الأول:

العناصر الإشارية النصية	العناصر الإحالية النصية
1 ـ أ «كنت أعيب الغناء وأطعن على أهله» ـ بـ «وكنت أنكر أمر الطرب على الغناء وما يستفز الناس منه ويغلب على عقولهم وأناظر المعتصم فيه»	1 **رأيـي**
2 ـ «فلما قربت منه سمعت غناء حيرني وشغلني عن كل شيء فسقط سوطي من يدي»	2 ـ فإذا قصته **[قصّتي]**
3 ـ «صوت سمعته شغلني عن كل شيء فسقط سوطي من يدي».	3 ـ فإذا **[قصته]** قصتي.
4 ـ «فلما قربت منه سمعت... دخلت عليه يومئذ»	4 ـ أخبرته بـ**[الخبر]**
5 ـ «إن هذا الطويل من آل حفص نشر المجد بعدما كان ماتا»	5 ـ سألته أن يعيد[ه]
6 ـ «إن تبت مما كنت تناظرنا عليه في ذم الغناء»	6 ـ فـ**[فعلت]** وفعل.
7 ـ «سألته أن يعيده»	7 ـ ففعلت و **[فعل]**.
8 ـ «سمعت أحمد بن أبي دؤاد... منذ ذلك اليوم».	8 ـ وقد أخبرني بهذا **[الخبر]** أبو الحسن..»
	8ـ أ «فذكر هذه**[القصة]**...»

فالعناصر الإشارية النصية هي مقاطع من الملفوظ، قد تطول وقد تقصر، وقد تُمثّل جزءاً

مقاطع تجري الإحالة عليها للاختصار واجتناب التكرار.

وتتميز هذه العناصر الإشارية النصية عن العناصر الإشارية المعجمية بكونها أقَلُّ انتشاراً، بل لعل وجودها اختياري، إذ لا تتوفر في جميع النصوص من ناحية، ثم إن العناصر الإحالية النصية التي تقتضيها محدودة في الرصيد اللغوي من ناحية أخرى.

2-1-3-2-3 العناصر الإشارية غير اللغوية:

وتجمع كل عنصر إشاري يتوفر ما يعود عليه في الملفوظ. وللمقام الحسي ها هنا دورٌ أساسي في الربط بين المضمر الوارد في النص والمفسر الذي يرتبط به والموجود خارج النص. ومن ذلك:

- النص الثاني:
- «الجماعة» وأبو اسحاق واحد منها.

وقد جرت الإحالة عليها في النص باستعمال ضمير المتكلم الجمع على لسان الراوي أبي اسحاق في: «وردّته علينا بعض قوافل الغرب.. فسألناه...»؛ وباستعمال ضمير المخاطب الجمع على لسان أبي هريرة في: «لو كنتم عشتم في مستقبل الدهر...».

- النص الأول:
- «الاصبهاني» وقد جرت الإحالة عليه بضمير المتكلم المفرد في: «أخبرني ابن عمار».

وهي إحالة من النص الكبير على شخص «الاصبهاني» الموجود في المقام الذي روى فيه هو الخبرَ أو كتبه.

- ابن عمار - يعقوب بن نعيم - اسحاق بن محمد - أحمد بن أبي دؤاد. الغلام - المعتصم -:

كلُّ عَلَمٍ من هؤلاء جرت الإحالة عليه من النص فمثل عنصراً إشارياً. وهذا العنصر الإشاري غير لغوي في الأصل، ولكنه أصبح لغوياً بعد ذلك لضرورة استدعاها عمل الرواية والنقل. وهذا يعود بنا إلى الحديث عن الأسانيد والأزمنة المعطاة الأولية (الرئيسية والفرعية) والنصوص (الرئيسية والفرعية) ووجوه الاندراج التي تحكمها.

ففي المقام الأصلي، الذي جرت فيه حادثة الخروج وسماع الغناء والتأثر به.. إلخ، كان الغلام والمعتصم وأحمد بن أبي دؤاد عناصر إشارية غير لغوية، تحيل على كل واحد منها ضمائر المتكلم عندما يحيل المتكلم منهم على نفسه، وكذلك ضمائر الخطاب عندما يتكلم الواحد منهما وهو يقصد إلى من معه. ويتوفر هذا في النصوص الفرعية (7-9-10-11) من النص

الأول. (راجع ذلك في 1-2-1).

وعندما يروي «أحمد بن أبي دؤاد» الواقعة أول مرة في مقام آخر، بحضور طرف سلسلة الإسناد الأول (أبو إسحاق بن محمد و/أو عبيد الله بن عبد الله بن طاهر)، فإنه يمثل بوجوده في هذا المقام عنصراً إشارياً غير لغويّ يحيل على نفسه بضمير المتكلم في المقاطع التي تمثل سرداً للأحداث: «كنتُ أعيبُ الغناء...»، أو «فلما قربتُ منه سمعت غناء...» إلخ، أو يُبقي على ضمير المخاطب الذي كان يُحيل عليه في المقام الأصلي في الكلام الوارد على لسان أحد من كان معه هناك، وهذا عندما ينقل هو ذلك الكلام نقلاً مباشراً (Style direct): «فإن تبتَ مما كنتَ تُناظرنا عليه سألته أن يعيده...».

وفي هذا المقام أيضاً يُذْكَرُ المعتصم والغلامُ وغيرهما من الذوات أو الأشياء الغائبة عن هذا المقام ذِكراً لفظياً، فتكون عناصر إشارية لغوية بعد أن كانت في الأصل غير لغوية.

وفي مقام ثالث ينقل الطرف الأول في سلسلة الأسانيد «الرِّواية»، كما وردت على لسان صاحبها «أحمد بن أبي دؤاد» الغائب عن هذا المقام الجديد؛ فيُحيل على نفسه باعتماد ضمير المتكلم: «سمعتُ أحمد بن أبي دؤاد يقول...» فهو عنصر إشاري غير لغوي، وبما أنه لم يشارك في الأحداث الرئيسية التي يقوم عليها الخبر، فإن الإحالة هذه لا تتجاوز مستوى الجملة الأولى من النص الفرعي الوارد على لسانه.

أما «أحمد بن أبي دؤاد» فيُذْكَرُ في بداية الرواية الفرعية هذه ذِكراً لغيابه عن هذا المقام، فيصبح عنصراً إشارياً لغوياً، ولاختلاف المقامين أيضاً.

وتتواصل العملية نفسها كلما تدرجنا في سلسلة الأسانيد التي توازيها مقامات مختلفة يندرج الواحد منها في الآخر. (انظر في هذا 2-2-1-2).

وباعتماد ما يجمع بين العناصر الإحالية غير اللغوية من خصائص يمكن إقامة القاعدة (16):

(16) ـ قاعدة الإحالة على العنصر الإشاري غير اللغوي:

كل عنصر إشاري غير لغوي يُحال عليه باسم إشارة لتعيينه أو بضمير المتكلّم أو المخاطب.

2-3-2-3 العناصر الإحالية:

العنصر الإحالي هو كل مكون يحتاج في فهمه إلى مكوّن آخر يفسّره؛ وهو يمثل أبسط

عنصر في بنية النص الإحالية؛ وينقسم إلى قسمين:

ـ عنصر إحالي معجمي (Element anaphorique lexical) يعود على مكوّن مفسِّر له يدل على ذات أو مفهوم مجرّد. وعدد العناصر الإحالية المعجمية كبير في المعجم، ونظامه محكم في عمله. فإحصاء الضمائر وأسماء الإشارة وعلامات المطابقة والموصولات الاسمية، وكذلك الإحكام الموجود في نظام كل واحد منها وفي النظام الذي يجمعها في اللغة (النحو) يثبتان ذلك؛ فهي إذن عناصر ضرورية في كل ملفوظ.

ـ عنصر إحالي نصي (Element anaphorique textuel) يعود على مكوّن مفسر له يمثل مقطعاً من النص؛ وعددها محدود في المعجم، ثم إن اللغة لم تخصها بنظام تركيبي يحكم استعمالها، وإنما تجري جريان الأسماء الصريحة فيها.

ولكنها تتميز، من حيث الدلالة،عن تلك الأسماء بفراغها، وهي في ذلك توافق المضمرات فلا يتحدد محتواها إلا إذا رُبطت بما يفسرها؛ فهي «مضمرات» ولكن مفسّرها لا يكون إلا مقطعاً من ملفوظ؛ وهي في هذا أخص منها، إذ يمكن أن يعود الضمير (أو أحد المضمرات) على مقطع من الملفوظ (انظر المقطع 5 حيث عاد الضمير«هُ» على نص هو بيت من الشعر).

وتتصل العناصر الإحالية بمواد معجمية تحيل على حقول دلالية تتصل بفعل التلفظ أو ما قارنه:

ـ قصة: [ق، ص، ص]: تتصل بالإخبار والخبرة. وهذا يتعلق بوظيفة اللغة الأساسية، وهي الإخبار والتواصل.

ـ رأي: [ر. أ. ي]: تنقسم الرؤ ية إلى حسية وعقلية. ويجري الإفصاح عن العقلية في الملفوظ؛ ولذلك يحيل الرأي على الملفوظ الحامل له في وجهه الحسي المنجز لفظاً في الواقع، أو يحيل عليه في وجهه المجرد الكامن في الذهن، أو في كليهما معاً. كما يتصل بعضها الآخر بمادة معجمية مدلولها مطلق في إبهامه وشيوعه:

ـ فعل: [فـ، ع، ل]. وهي تعبّر عن كل حدث مهما كانت طبيعته. وهذا ما طوّعها كي تُستخدم في تسمية الصيغ الصرفية والعروضية في العربية (فعل، فاعل، اسم، فاعل، أفاعيل، فعيل، التفعيلة، فعولن، مفاعيلن إلخ...).

وتمثّل الإحالة النصية وجهاً من وجوه دوران الكلام على نفسه، فيحيل بعضه على بعضه

الآخر؛ وتكوّن العناصر الإحالية (المعجمية والنصية) المختلفة، والتي تتعلّق بمفسِّر واحد، مجموعه يحكمها ذلك المفسِّر. وهذا وفق الشرط (18).

1-2-3-2-3 الجديد والأثر في العنصر الإحالي:

يمثل العنصر الإحالي، كما تقرر في الدرس اللغوي، مكوّناً يعوّض مكوّناً آخر، ذُكِرَ في موضع آخر سابق عادة. ويتيسر هذا التعويض بعمل الذاكرة في محتواها المشترك بين طرفي التواصل. فعوض أن يرد العنصر الإشاري في موضع الحاجة إليه، بعد أن ورد أول مرة، يرد عنصر إحالي ينوب عنه ويؤدي معناه ويحمل جملة المقولات التي يحملها مفسّره: الجنس، العدد، فهو صدى لغيره من وجه، وحامل لما لا يتوفر في مفسّره من وجه آخر.

هو صدى لغيره من المكونات، إذ لا يُفهم إلا بالعودة إليها، ثم هو يطابقها في عدد من السمات التركيبية والمقولية؛ ومن ذلك مقولتا الجنس والعدد، فتجري الإحالة وفق الجدول الذي ضبطه نظام الإحالة في اللغة؛ ومن ذلك مقولة العاقل وغير العاقل، كالإحالة على جمع غير العاقل بضمير مفرد مؤنث؛ فالعنصر الإحالي من هذا الوجه «أثر» (Trace) لمفسره يذكر به. (Bloomfield 1933).

وهو حامل للجديد، إذ يتوفر فيه أحياناً ما لا يتوفر في مفسره؛ ومن ذلك الإحالة على مفسّر نكرة بأحد المضمرات، وهي من المعارف كما هو معلوم؛ والمعرفة هنا معرفة عهد؛ وهذا وجه يتصل بعمل الذاكرة. فالعنصر الإشاري الوارد نكرة أول الأمر يمثل مَعْلَماً تتوفر فيه جميع السمات المقولية التي تميزه ومن بينها التنكير.

- **رجل**	+ عاقل	**هو**	+ عاقل
	+ مذكر		+ مذكر
	+ مفرد		+ مفرد
	+ كهل		+ كهل
	- معرفة		+ معرفة
	...		...

لكن اللغة تحيل عليه عند الحاجة إلى ذكره ثانية بمضمر يطابقه في جميع السمات المقولية ما عدا التعريف. بل إن إعادة ذكر «رجل» بلفظه النكرة في النص الواحد قد تؤدي إلى تعطّل الفهم، إن لم يُفهم منها [رجل] آخر يخالف [رجل] المستفادة من الأولى. فذكر اللفظ

نكرة أول الأمر مثل معلماً غائماً (واحد من الرجال) ربُط به الكلام وحُفظ في الذاكرة بما أسند إليه من أحداث أو صفات إسناداً تركيبياً في الجملة كقولنا:

- وصل رجل طويل.

فقد تعيّن بذلك تعيناً لا يصل درجة التعريف المطلق، وإنما هو تعيّن يحد من شيوع الذات التي يدلّ عليها اللفظ. والمنطلق في هذا التعيين يكون من الأصل: جنس الرجال، المعجم، فهو تعيين من درجة أولى. ولا تجري الإحالة عليه إلا وقد تعيّن أي كان معلماً، فيرتبط العنصر الإحالي بمفسر «معهود» ضبطه المقام هو «رجل» غائم دون شك، ولكنه محدّد، إذ تجري الإحالة على «رجل» التي وردت في سياق الكلام وليس على أي رجل، وذاك مدخل التعريف في المضمرات العائدة على النكرات. وهذا يفسّر سبب غياب العنصر الإحالي الخاص بالنكرات من نظام الإحالة في اللغة العربية.

ويتوفر مظهر آخر من الخلاف بين العنصر الإحالي ومفسّره ويتعلق بمقولة الجنس، إذ يتوفر في العربية عدد من المكونات التي تقبل التأنيث والتذكير: «بئر» «طريق»... والخلاف لا يتمثل في التقابل بين جنس المضمر وجنس مفسّره وإنما يكمن في التقابل بين خفاء علامة الجنس في المفسّر وظهورها في المضمر:

- سلكت طريقاً إلى المدينة. وكانـ(ـت) هذا/هذه الطريق وعرا/وعرة. ومثل هذا يكون في الأعلام التي لا يعرف المتقبل الجنس فيها، ويكثر ذلك في التعامل مع الأعلام في لغات أجنبية عندما لا يعرف المتقبّل جنس الاسم العلم كما وُضع في المعجم:

- مررت بـ«نوفل» في الحديقة. وكانـ(ـت) (تُـ/يُـ)ـداعب كلبـ(ـه/ـها). ويصح ما سبق على الصفة المطابقة لموصوفها، إذ تتجلى فيها علامات المقولات التي تظهر في ما تتعلّق به؛ من ذلك ج 5 من النص الثاني:

- «ثم ردّته علينا قوافل الغرب كثيرَ الغبار، فَانِيَ العصا».

فالصفتان «كثير» و «فان» طابقتا موصوفهما «أبو هريرة» في العدد والجنس تماماً مثلما طابقه الضمير المتصل بفعل «ردّ».

ومثل هذه الصفات تظهر فيه علامات المقولات التي تكون قد خفيت من الموصوف:

- مررت بـ«نوفل» جالساً (جالسة).

2-2-3-2-3 السلمية الإحالية:

وتقوم بين العناصر الإشارية في النص سلّمية (Hiérarchie) تُضْبَطُ درجاتُها باعتماد عدد العناصر الإحالية التي تعود على كل عنصر منها. فأهمّ عنصر إشاري في النص يرتبط به أكبر

عدد من العناصر الإحالية. فلو عدنا إلى الجدول، الذي يعرض المكونات الإشارية والإحالية في المتن من النصين الأول والثاني، لتبيّنا بسهولة أن البطل هو «أبو هريرة» في الأول وهو «أحمد بن أبي دؤاد» في الثاني لكثافة الإحالة على كلٍّ واحدٍ منهما، وأن البقية أشخاص ثانويون على درجات:

النص الثاني		النص الأول	
- أبو هريرة	17	- أحمد بن أبي دؤاد	33
- أبو اسحاق والجماعة	5	- المعتصم	15
- الدنيا	4	- زنقطة	13
- [من ضاعت قبلته]	2	- عم المعتصم	4
- ابن بطوطة	1	. . .	
- قوافل الغرب	1		
- خرافات الصبيان	1		
- الجهات الست	1		
- الأرض	0		
. . .			

3-2-4 المجموعة الإشارية الرئيسية:

تتكون من عدد من الوحدات الإشارية الرئيسية؛ وهي تمثل النص من حيث هو كل إحالي. فالنص إذن يتكون من «عامل إحالي» و«مجموعة إشارية رئيسية».

- نص: عامل إحالي + مجموعة إشارية رئيسية.

3-2- 5 الوحدة الإشارية الرئيسية:

المكوّن الأساسي فيها هو العنصر الإشاري الذي يكوّن، بمفرده أو مع العناصر الإحالية المتعلقة به، الوحدة الإشارية الرئيسية.

فهي تتكوّن إذن من «عنصر إشاري» فقط عندما يذكر لفظ ذلك العنصر مرة واحدة في النص ولا يُحال عليه بعدها، مثل: «الأرض» - «زمناً» - «الغبار» - «العصا» - «رحلة»... من النص الثاني، والتي لم تجر الإحالة عليها.

أو تتكون من «عنصر إشاري» و «مجموعة إحالية رئيسية» تجمع جملة العناصر الإحالية التي يحكمها العنصر الإشاري، فمثلاً يكوّن العنصر الإشاري «أبو هريرة» مع جملة العناصر الإحالية السبعة عشر (17) التي تعود عليه وحدة إشارية رئيسية.

- وحدة إشارية رئيسية: عنصر إشاري +/- مجموعة إحالية رئيسية.

كما يتوفر في النصوص حالات يتردد فيها ذكر العنصر الإشاري أكثر من مرة بلفظه أو بما يقاربه، فيشترك بمقتضى ذلك أكثر من عنصر إشاري واحد في العنصر أو العناصر الإحالية المرتبطة به.

من ذلك العنصر الإشاري النصي 1 من النص الأول، حيث كرّر البطل المقطع الذي يعبّر عن موقفه من الغناء مرتين، ثم أحال عليه إحالة واحدة بـ«رأيي»:

1 - أ - «كنت أعيب الغناء وأطعن على أهله».

- بـ - «وكنت أنكر أمر الطرب على الغناء وما - رجعت عن [رأيي].

يستفز الناس منه وأناظر المعتصم فيه».

والتكرار هنا وظيفي، القصد الأساسي فيه هو التذكير والترسيخ لتباعد ما بين الموضعين اللذين ذكر فيهما العنصر الإشاري النصي. وبهذا الترسيخ تزيد حدة المفاجأة المتمثلة في تغيير موقف البطل؛ وفيه يجد البطل لنفسه سبباً كافياً لذلك التغيير، ويجده القارىء له من وراء ذلك.

ومن ذلك أيضاً العنصر الإشاري المعجمي «المعتصم» الذي ورد مرتين في النص الأول، فانقسمت العناصر الإحالية إلى قسمين: الأول منهما يتعلّق بـ «المعتصم» الأولَى (9ـ أ)، والثاني ، هما يتعلّق بـ «المعتصم» الثانية (9 ب). وعن طريق التطابق بين اللفظين في المدلول يمكن اعتبارها عنصراً إشارياً واحداً وإن انفصلا تركيبياً.

وظاهرة تكرار العنصر الإشاري محكومة بالمسافة الفاصلة بين موضعي وروده. فتكرار العنصرين اللذين أشرنا إليهما يستجيب لهذا الشرط؛ بل هو يوافق انقسام الملفوظ الوارد على لسان «أحمد بن أبي دؤاد» إلى قسمين هما: النص الفرعي 5 ويشتمل في بدايته على(9 ـ أ)، والنص الفرعي 6 ويشتمل في بدايته على (9 ـ ب).

ويمكن أن يحدث تكرار العنصر الإشاري في موضعين متقاربين أو متصلين كما يحدث في التوكيد اللفظي؛ وإن كان ذلك لا يتجاوز مستوى الجملة الواحدة.

وعلى هذا يمكن أن نقيم القاعدة (17):

(17) ـ قاعدة الترادف بين العناصر الإشارية:

كل عنصرين إشاريين متباعدين أو متصلين في الذِّكر، ومترادفين أو متطابقين في المدلول يكوّنان عنصراً إشارياً واحداً.

فالتكرار أو الترديد يمثل تعدّداً في البنية التركيبية، ولكنه لا يغيّر شيئاً من البنية الإحالية في النص، لأنها بنية عابرة للتركيب (Trans-sytaxique) تقوم في الأساس على المدلول؛ فهي توافق البنية التركيبية في الغالب، ويمكن أن تخرج عنها عند توفر شرط الترديد القائم على الترادف.

ويتوفر في الاستعمال وجه آخر لهذه القاعدة يجري في مستوى الجملة النحوية الواحدة ضمن المركبات البيانية خاصة:

ـ في النعت النائب عن منعوته في حال الحذف. والمثال على هذا متوفر في النص الثالث:

ـ «وقابلت الهواء وقد تعرّت بمعتدل أرقّ من الهواء».

فالصفة «معتدل» تتعلّق بالجسم أو الجسد أو القوام المحذوف من ظاهر التركيب؛ وهي تسلك في البنية النحوية والبنية الإحالية سلوك ما ناب عنه. وهي في الأصل عنصر إحالي مفسِّره لفظ المنعوت المحذوف. والإحالة هنا تعتمد علامات المطابقة.

ـ في المركب البدلي (البدل والمبدل منه) والمركب التمييزي (المميز والتمييز) يتوفر مبدأ التطابق المحكوم بالقاعدة (17).

ويمثل رابط العطف وجهاً آخر تشمله القاعدة (17) حيث تجتمع المكونات المعطوفة في عنصر إشاري واحد يفسِّر العناصر الإحالية التي تعود عليه ـ إن وُجدت ـ.

6-2-3 المجموعة الإحالية الرئيسية:

وتتكوّن من وحدة أو وحدات إحالية رئيسية تجمع بين العناصر المكوّنة لها العودة على مفسر واحد (أو عنصر إشاري واحد). وتنقسم هذه المجموعة إلى وحدة أو وحدات إحالية رئيسية. والمعيار في هذا الانقسام هو التركيب النحوي، وكذلك نوع الإحالة كانقسام الضمائر العائدة على مفسّر واحد في النص إلى ضمائر الغياب وضمائر الخطاب حسب مجال ورودها (ولنا عودة إلى هذه القضية بعد استكمال استعراض مكونات الأساس في نحو الإحالة في النصوص). فالعناصر التي ترد في مكوّن نحوي واحد (جملة/نص فرعي) تكوّن في أعلى مستوى من تركبها مجموعة إحالية رئيسية واحدة. فالعناصر الإحالية السبعة عشر التي تعود على

«أبو هريرة» تكوّن مجموعة إحالية رئيسية.

- مجموعة إحالية رئيسية: وحدة إحالية رئيسية 1 +/- وحدة إحالية رئيسية 2 +/- وحدة إحالية رئيسية ن.

3-2-7 الوحدة الإحالية الرئيسية:

وهي توافق حدود الجملة النحوية في النص. وهذه الجملة بسيطة أو مركبة تحتوي على جملة أو جمل فرعية. ويوافق عدد الوحدات الإحالية الرئيسية عدد الجمل المستقلة التي تشتمل على عنصر أو عناصر إحالية تعود على مفسّر واحد.

تتكوّن من عنصر إحالي فقط أو من عنصر إحالي. ومجموعة إحالية صغرى.

- وحدة إحالية رئيسية: عنصر إحالي +/- مجموعة إحالية صغرى.

3-2-8 المجموعة الإحالية الصغرى:

وهي توافق تركيبياً الجملة الفرعية، أو أحد المركبات النحوية التي تشتمل على عنصر إحالي أو أكثر، يعود على العنصر الإشاري الذي يحكم الوحدة الإشارية الرئيسية.

تنقسم مباشرة إلى عنصر إحالي ووحدة إحالية صغرى أو أكثر حسب التركيب النحوي. والعنصر الإحالي ها هنا عامل في المكونات التي تشتمل عليها الوحدة الإحالية الصغرى بعده.

والمثال على ذلك: «ثم ردّتـ(ـه) علينا بعض قوافل الغرب كثيرَ الغبار فَانِيَ العصا».

تكوّن هذه الجملة وحدة إحالية رئيسية، وهذه مع الجمل الأخرى المشتملة على عنصر إحالي أو أكثر يعود على «أبو هريرة». وهذه الوحدة تنقسم إلى:

- عنصر إحالي: وهو الضمير المتصل «ـه» في «ردّته».

- مجموعة إحالية صغرى: تشمل «كثير الغبار فاني العصا» حيث تحيل الصفتان على ما يحيل عليه الضمير «ـه» بما فيهما من تذكير وإفراد؛ وهما كذلك تتعلقان به تعلّق الحال بصاحبها؛ فهما محكومتان تركيبياً بأقرب مكوّن يعود على «أبو هريرة» ولا يتجاوز حدود الجملة النحوية، وهو الضمير «ـه».

3-2-9 الوحدة الإحالية الصغرى:

وتتكون من عنصر إحالي أو أكثر.

- وإح ص: ع إح 1 +/- ع إح 2 +/- ع إح ن.

فالمجموعة الإحالية الصغرى «كثير الغبار فاني العصا» تنقسم إلى وحدتين إحاليتين صغريين «كثير الغبار» و «فاني العصا»؛ وتقوم كل واحدة منهما على عنصر إحالي: «كثير» و «فان».

مكوّنات نحو الإحالة في النصوص:

- ن بار، مجموعة من النصوص.
- ن: نص
- عامل إح: عامل إحالي
- م إ ش ر: مجموعة إشارية رئيسية
- وإش ر: وحدة إشارية رئيسية
- م إح ر: مجموعة إحالية رئيسية
- و إح ر: وحدة إحالية رئيسية
- م إح ص: مجموعة إحالية صغرى.
- و إح ص: وحدة إحالية صغرى.
- ع إ ش: عنصر إشاري
- ع إح: عنصر إحالي.

قواعد الأساس:

نَ	←	ن 1 +/- ن 2 +/- ن 3...
ن	←	عامل إح + م إ ش ر
م إ ش ر	←	وإش ر 1 +/- و إ ش ر 2 +/- و إ ش ر ن
و إ ش ر	←	ع إ ش +/- م إح ر
م إح ر	←	و إح ر 1 +/- و إح ر 2/- و إح ر ن
و إح ر	←	ع إح +/- م إح ص
م إح ص	←	و إح ص +/- و إح ص
و إح ص	←	ع إح 1 +/- ع إح 2 +/- ع إح ن

البنية الإحالية في النص الرابع :

نبدأ باستعراض بنية هذا النص الإحالية لأنه أبسط النصوص الأربعة التي اعتمدناها من حيث تركيبه.

- النص الرابع :

«ألم ترا 1 كيف فعل 2 [**ربـ**(ـك) 1] 2 بـ **أصحاب الفيل** 3؟ ألم يجعل 2 [**كيد**(هم) 3] 4 في **تضليل** 5. وأرسل 2 عليـ(ـهم) 3 **طيرا** 6 أبابيل 6 ترميـ 6 ـ(ـهم) 3 **بحجارة** 7 [من **سجيل** 8] 7 فجعلـ 2 ـ(هم) 3 كـ **عصف** 9 مأكول 9».

يمثل النص الرابع مجموعة إشارية رئيسية، تقوم على تسعة عناصر إشارية، كل واحد منها يكون وحدة إشارية رئيسية: ذات المخاطب، ربّ المخاطب، أصحاب الفيل، كيد أصحاب الفيل، التضليل، الطير، الحجارة، السجيل، العصف.

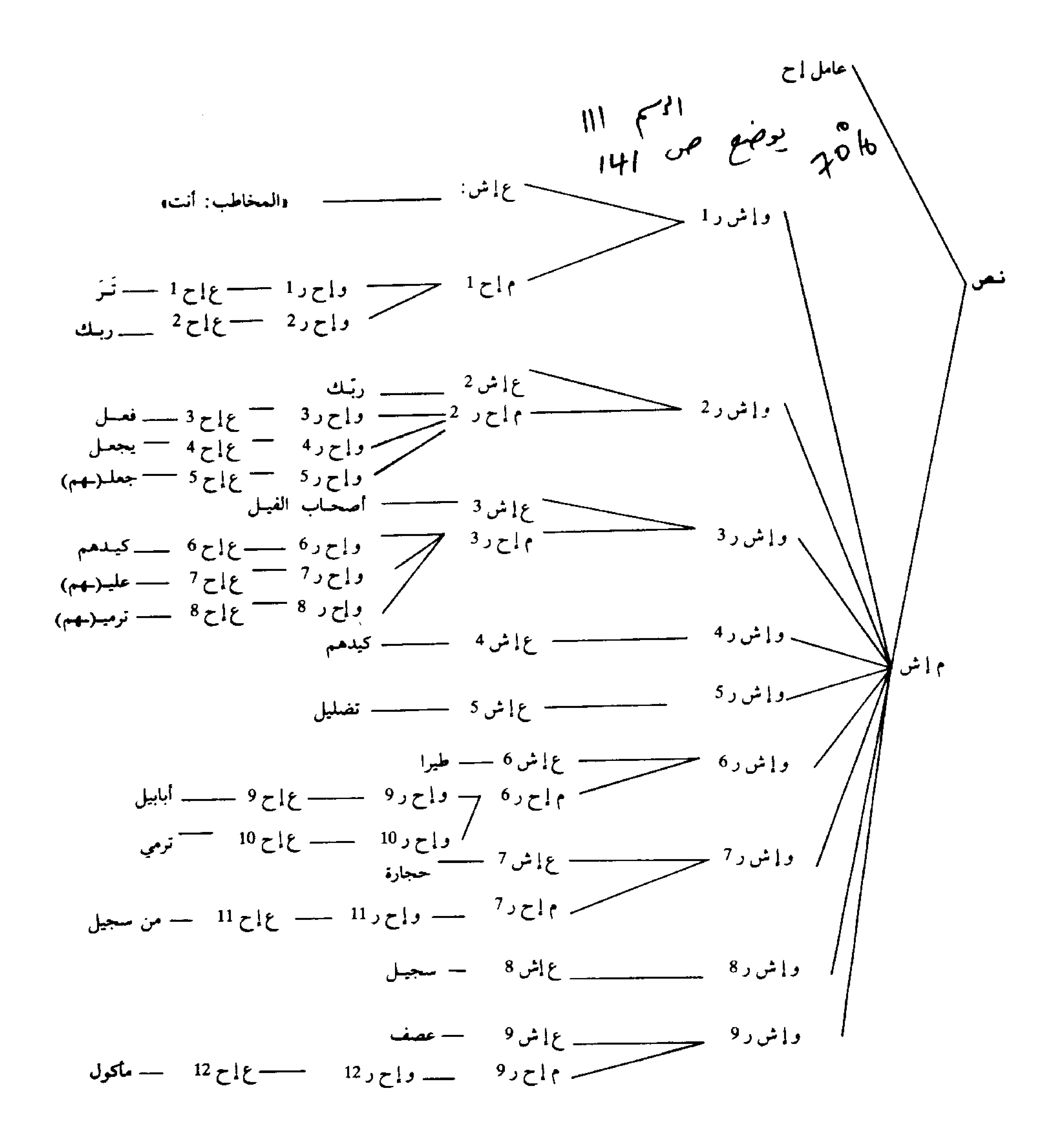
ويعمل فيه عامل الإحالة على مستويين:

- مستوى خارجي يقوم على وجود ذات المخاطب خارج النص ، فتتوفر فيه إحالة على خارج اللغة.

- مستوى داخلي يقوم على تصوير قصة أصحاب الفيل. والإحالة هنا لغوية. وتضبط السُلّمية الإحالية قيمة كل عنصر إشاري في النص حسب درجة تواتره:

- ربك	4	- حجارة	1
- أصحاب الفيل	4	- عصف	1
- «ذات المخاطب»	2	- كيد(هم)	0
- الطير	2	- سجيل	0
		- تضليل	0

(انظر المشجر الذي يعرض هذه البنية الصفحة الموالية)



عامل اح
نص
م ا ش
و ا ش ر 1
ع ا ش:
«المخاطب: أنت»
م ا ح 1
و ا ح ر 1
ع ا ح 1
تَـرَ
و ا ح ر 2
ع ا ح 2
ربـك
و ا ش ر 2
ع ا ش 2
ربّـك
م ا ح ر 2
و ا ح ر 3
ع ا ح 3
فعـل
و ا ح ر 4
ع ا ح 4
يجعـل
و ا ح ر 5
ع ا ح 5
جعلـ(ـهم)
و ا ش ر 3
ع ا ش 3
أصحـاب الفيـل
م ا ح ر 3
و ا ح ر 6
ع ا ح 6
كيـدهم
و ا ح ر 7
ع ا ح 7
عليـ(ـهم)
و ا ح ر 8
ع ا ح 8
ترميـ(ـهم)
و ا ش ر 4
ع ا ش 4
كيدهم
و ا ش ر 5
ع ا ش 5
تضليل
و ا ش ر 6
ع ا ش 6
طيرا
م ا ح ر 6
و ا ح ر 9
ع ا ح 9
أبابيل
و ا ح ر 10
ع ا ح 10
ترمي
و ا ش ر 7
ع ا ش 7
حجارة
م ا ح ر 7
و ا ح ر 11
ع ا ح 11
من سجيل
و ا ش ر 8
ع ا ش 8
سجيـل
و ا ش ر 9
ع ا ش 9
عصف
م ا ح ر 9
و ا ح ر 12
ع ا ح 12
مأكول

البنية الإحالية في النص الثالث:

نـضت 1 عـنـ(ـهــا) 1 **القميص 2** لـصبّ **ماء 3**
فــورّد **5** [**وجهـ**(ـهـا)1] **4** **فـرط الحياء 5**
وقــابــلت 1 **النسيم 6** وقــد تــعــرت 1
بـ **معتدل 7** أرقّ 7 مــن **الهواء 8**
ومدّت 1 **راحة 9** [كـ **الماء 10**] 9 [منـ(ـها) 1] 9
الى **ماء 11** مــعــدّ 11 فــي **إناء 12**
فــلمّــا أن قــضــت 1 **وطرا 13** وهــمّــت 1
عــلى عــجــل إلــى أخــذ **الرداء 14**
رأت 1 **شخص الرقيب 15** عـلى التّــداني 15
فــأســبــلت 1 **الظلام 16** عــلى **الضياء 17**
فغاب 18 **الصبح 18** [منـ(ـها)] 18 تحت **ليل 19**
وظــلّ 20 **الماء 20** يـقــطـر 20 فــوق **ماء 21**
فــســبــحــان 22 **الاله 22** وقــد بــرا 22هــا 1
كـ[أحسن **ما 23** يكــون 23 من **النساء 24**] **1**

أبو نواس

تقوم الإحالة في النص الثالث على الإحالة على اللاحق. فالعنصر الإشاري الذي يقوم عليه عالم النّص بقي لغزاً إلى آخر لحظة؛ أو بعبارة أخرى لم يُذكر صراحة إلا في نهاية النص. ولكنه لغز مكشوف شفّاف، إذ تتوفر عناصر عديدة تُمكّن المتقبّل من تصوّر هذه الذات التي تملأ عالم النص. وهذه العناصر كالأمارات لا يعطي الواحد منها الحل بمفرده، وإنما يجب أن يُربَطَ بغيره للوصول إلى الحل تماماً، مثلما يجري في الألغاز البوليسية أو غيرها في القصص العجيبة مثلاً. وهي على أنواع:

ـ عناصر نحوية تدلّ على مقولات مطلقة، تنطبق على موجودات كثيرة كالجنس والعدد؛ من ذلك، الضمير المفرد المؤنث المتصل بالفعل أو غيره: «نضت»، «ـها»...

ـ عناصر معجمية ذات دلالة على ذاتٍ حية؛ وهي الأفعال المسندة إلى ما يحيل عليه الضمير؛ من ذلك: «نضت»، «مدّت»، «همّت»...

ـ عناصر معجمية ذات دلالة على ذاتٍ بشرية؛ وهي ما يدل على الأعضاء البشرية؛ وهي

تنقسم إلى قسمين من حيث وجه الدّلالة فيها:

ـ عناصر جرت مجرى الحقيقة كـ «الرّاحة»، «وجه».

ـ عناصر جرت مجرى المجاز (الاستعارة): «غاب **الصبّح** منها تحت **ليل**، حيث شبّه الشاعر انسياب الشعر الأسود على الجسد الأبيض بانسياب الظلام على الضياء. و «ظل الماء يقطر فوق ماء» حيث شبّه جسم المغتسلة بـ «الماء» في رقته. فقد تمّ التعبير عن الشعر والجسد، وهما عضوان، عن طريق الاستعارة التي تتطلّب في تحليلها عملية ذهنية إضافية عند المتقبل، وإذا اللغز مضاعف والحُجُبُ بين اللفظ والمعنى كثيفة.

ـ عناصر معجمية تدلّ على مظاهر اجتماعية أخلاقية تتّصل بالمجتمع البشري عموماً وبالمجتمع الإسلامي على وجه الخصوص: «الحياء»، «تعرت» (وهو فعل أمضى في بيان الخروج عن الموانع الاجتماعية، وهو لذلك يرد بعد «نضت» في القصيد، ولذلك يحمل فعل «تعرّت» شحنة أخلاقية أقوى من شحنة «نضت»). «الرقيب».

ـ عناصر معجمية تدلّ على مصنوعات حضارية تتّصل بالبشر طبعاً، ولكنها تختلف عن العناصر السابقة في التصنيف؛ وهي ما يدّل على اللباس أو غيره مما يستعمله الانسان: «القميص»، «إناء»، «الرّداء».

وهذه العناصر كلها تؤلف ذات «المغتسلة»، وهي **ذات غائـمة جداً**، وأقصى ما يمكن تحديدم فيها هو كونها «امرأة». بل إن ما صرّح به الشاعر في نهاية القصيد لم يزد شيئاً عن هذا التحديد الذي يبلغه القارىء متوسلاً بالعناصر التي سبق أن عرضناها.

فهي امرأة براها الله «كأحسن ما يكون من النساء». فعنصر «النساء» لم يُضف جديداً، إذ يستدعيه المنطق الذي به يتوصّل المتقبّل إلى ذات المرأة، موضوع المشهد. لكنه يميزها من زاوية الحسن؛ فهي من جنس النساء، ولكنها تنتمي إلى الجميلات منهن، بل هي «أحسن النساء»؛ وهو تحديد غائم أيضاً.

فالشاعر، عندما كتب هذا القصيد، كان يطارد هذا الكائن الأثيري، يودّ أن يمسك به، ولكنه حاول تحقيق المستحيل فلم ينجح إلا في جعله سجيناً في قمقم اللفظ أو اللغة التي أخذت شكل القصيد. وحالما يُقرأ القصيد ينفتح ذلك القمقم من جديد وينتشر الكائن السجين في المطلق، ويظلّ القارىء لاهثاً وراءه ينشده، كما لهث وراءه أبو نواس لحظة الإبداع دون طائل. وإذا القراءة كتابة من جديد، وإذا النص يُخْلَقُ مرتين، أولاهما واحدة منقضية منتهية هي لحظة التلفظ الأولى، وثانيتهما متناهية لا حد لها. فالإبداع حلم والقراءة أحلام.

وفي الحلم الغائم تكون الإحالة غائمة أيضاً، لأن العنصر الإشاري الذي تعود عليه غائم. وفي اللغز الذي تنكشف فيه الحقيقة شيئاً فشيئاً تحيل جميع العناصر المتوفرة على المفتاح الذي يتأخر ظهوره إحالة مقلوبة. ولذلك ورد العنصر الإشاري «ذات المغتسلة» في نهاية النص. والأصل في الإحالة أن يجري تعيين المرجع أو المفسِّر ثم تجري الإحالة عليه بعد ذلك، إحالة اللاحق على السابق؛ ولكن ذلك لم يكن في هذا النص. وهذا القلب في اتجاه الإحالة لم يمنع انسجام النص.

وبهذه الطواعية تتميز البنية الإحالية عن البنية التركيبية؛ فالأولى كما تبينا تعمل في الاتجاهين دون ضير بالمعنى؛ فهي تحيل على السابق وتطابق البنية النحوية في ذلك من حيث عمل المكوّن السابق في المكوّن أو المكونات اللاحقة، وهي تحيل على اللاحق وتخرج عن البنية النحوية. فهي ذات اتجاهين؛ في حين لا تملك البنية النحوية إلا اتجاهاً واحداً.

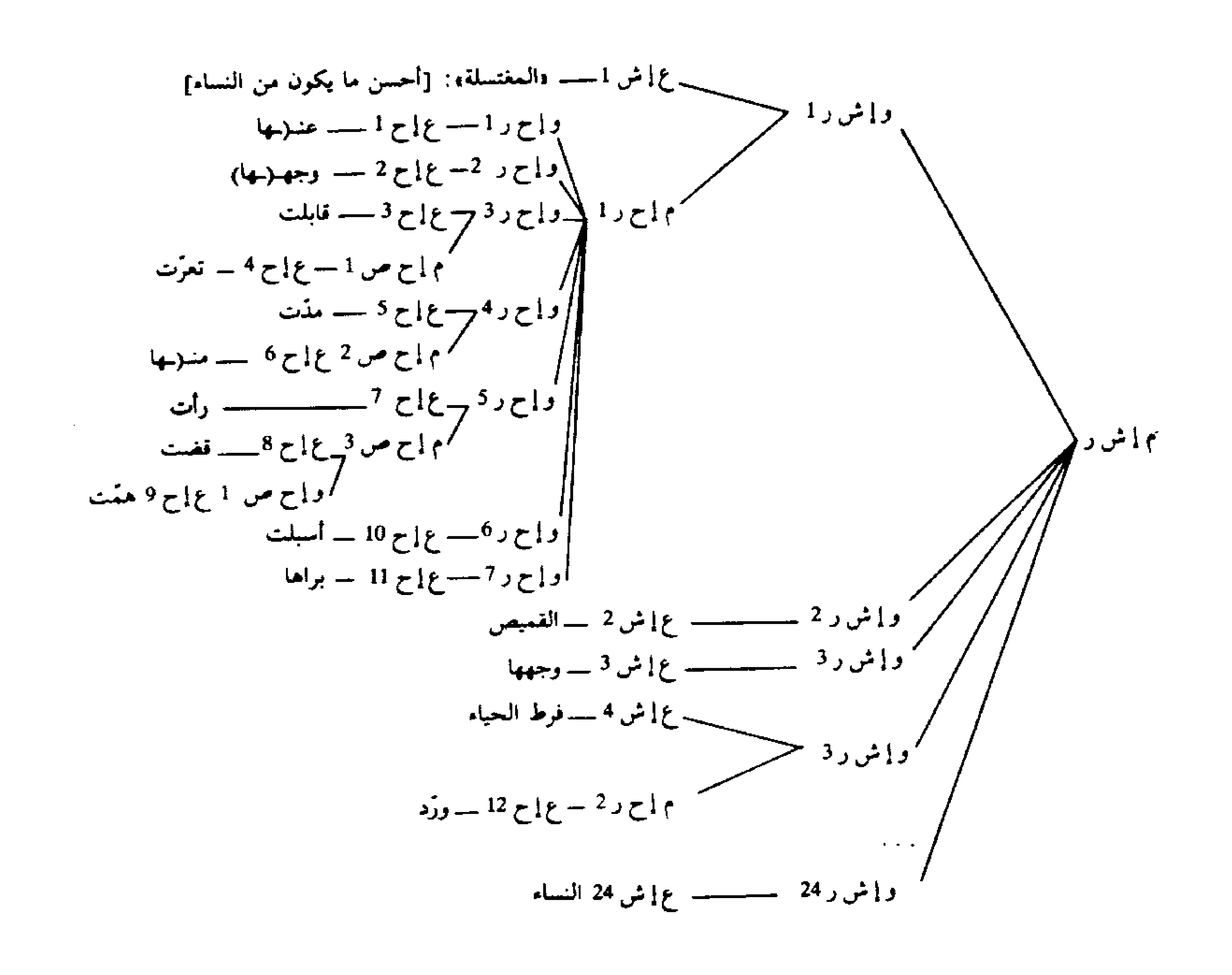
ويمكن أن نَخْلُصَ، من خلال هذا، إلى ما بين المعنى من جهة والشكل (Forme) من تطابق واختلاف. فالتركيب محكوم بقواعد قارة ثابتة (وما يخرج عنها يتصل بالظواهر الأسلوبية) تمثل الهيكل الذي به يتخذ الملفوظ حيّزاً في الوجود، أما المدلول (والإحالة أحد وجوهه) فهو يوافق تلك القواعد ويوازيها حيناً، ولكنه يملك أن يخرج عنها أحياناً؛ وبين الموافقة والخروج (أو العدول) تكمن الأدبية.

فالعنصر الإشاري، «المغتسلة»، يحكم كلَّ العناصر الإحالية الواردة في النص حكماً لا يأبه بالترتيب أو الموضع.

السُّلمية الإحالية في النص الثالث:

- «المغتسلة»	13	- معتدل	1
- راحة	2	- ماء	1
- الصبح	2	- إناء	1
- الماء	2	- شخص الرقيب	1
- الإله	2	- القميص	0
		-	

يتكون النص الثالث من م. إش. ر. تشتمل على 24 و. إش. ر. (على عدد العناصر الإشارية التي يقوم عليها النص)، أهمها: الوحدة الإشارية الرئيسية 1 التي يحكمها العنصر الإشاري «المغتسلة».



البنية الإحالية في النص الأول:

النص الأول:

أخبر2نـ(ـي 1)**ابن عمار** 2 قال**2**: حدّثـ 3 ـنـ(ـي 2)**يعقوب بن نعيم 3** قال 3: «حدّثـ4ـنـ(ـي 3)**اسحاق بن محمد 4** عن [**أبيـ**(ـه 4)] **5** قال 5:

«سمعت 5**أحمد بن أبي دؤاد 6** يقول 6: «كنت 6 أعيب 6 **الغناء 7** وأطعن 6 على [**أهلـ**(ـه 7) **8**] فخرج 9 **المعتصم** (9 أ) **يوما 10** إلى**الشماسية 11** في**حراقة 12** يشرب 9 ووجّه 9 في [**طلبـ**(ـي 6)] **13** فصرت 6 إليـ(ـه) 9 {فلمّا **قربت 6 منـ(ـه) 9 سمعت 6 غناء 14** حيّر **14** نـ(ـي **6**) **وشغلـ14ـنـ(ـي 6) عن كل شيء 15** فسقط 16 [**سوطـ**(ـي 6)] **16 من** [**يد**(ي) 6] **17** }. فالتفت 6 إلى **زنقطة 18** [غلامـ(ـي) 6] 18 أطلب 6 منـ(ـه) 18 [**سوط**(ـه) 18] **19**. فقال 18 لـ(ـي) 6: «**قد والله** سقط سوطـ 19 (ـي 18) من [**يد**(ي) 18] **20**». فقلت 6 لـ(ـه) 18: «**فأي شيء21** كان 21 [**سبب سقوط**(ـه) 19] **22**؟ قال 18: {«**صوت23 سمعتـ 18ـ(ـه) 23 شغلـ23ـنـ(ـي) 18 عن كل شيء 15 فسقط 19 سوطـ 19** (ـي) **18 من** [يد(ي) **18**] **20**} فإذا [قصّتـ(ـه) 18]. [**قصتـ**(ـي) 6].

قال 6: «**وكنت** 6 **أنكر** 6 **أمر الطرب 24** على **الغناء 7 و ما 25** يستفز 25 **الناس 26** منـ(ـه) 7 ويغلب 25 على [**عقولـ**(هم) 26] وأناظر 6 المعتصم (9 بـ) فيـ(ـه) 7.

فلما دخلت 6 عليـ(ـه) 9 يومئذ 10 أخبرتـ6ـ(ـه) 9بالخبر. فضحك 9 وقال 9: «**هذا 27** [**عمـ**(ـي) 9] **28** كان 28 يغنّيـ(28)ـنـ(ـي) 9:

إن هذا الطويل 29 من آل حفص نشر **27 لمجد30** بعد ما كان **30** ماتا **30**.

فإن تبت 6 مـ **ما 31** كنت 6 تناظر6 نا 9 عليـ(ـه) 31 في [ذم **الغناء 32**] 31 سألتـ9ـه 28 أن يعيد28[ه]. [ففعلت 6] و [فعل 9]. وبلغ 33 بـ(ـي) 6 **الطرب 33** أكثـ مـ **ما 34** يبلغـ 34ـنـ(ـي) 6 عن غير(ي) 6 فأنكر 6(ه) 34. ورجعت 6 عن [رأيـ(ـي) 6] منذ ذلك اليوم 10.

وقدأخبر34نـ(ـي)1 بهذا الخبر**أبو الحسن علي بن هارون بن علي بن يحيى المنجم 34** عن [**أبيـ**(ـه) 34] **35** عن **عبيدالله بن عبدالله بن طاهر36** فذكر 34[هذه القصة]أو قريباً منـ[ـها]لزيادة **اللفظ37** ونقصانـ(ـه) 37.

يشتمل هذا النص على نوعَيْ الإحالة اللذين ضبطناهما في (3-1-1-3): الإحالة المعجمية والإحالة النصية.

البنية الإحالية المعجمية في النص الأول:

تنقسم الإحالة في النص الأول إلى إحالة خارجية وإحالة داخلية.

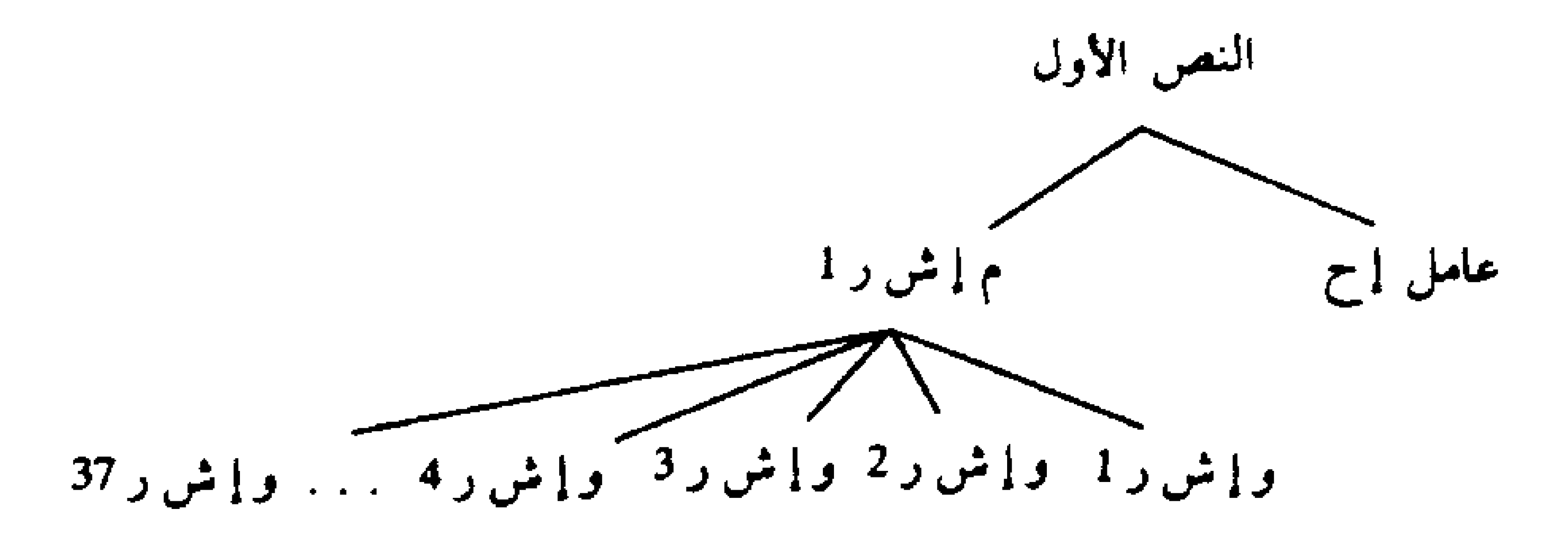
الإحالة الخارجية:

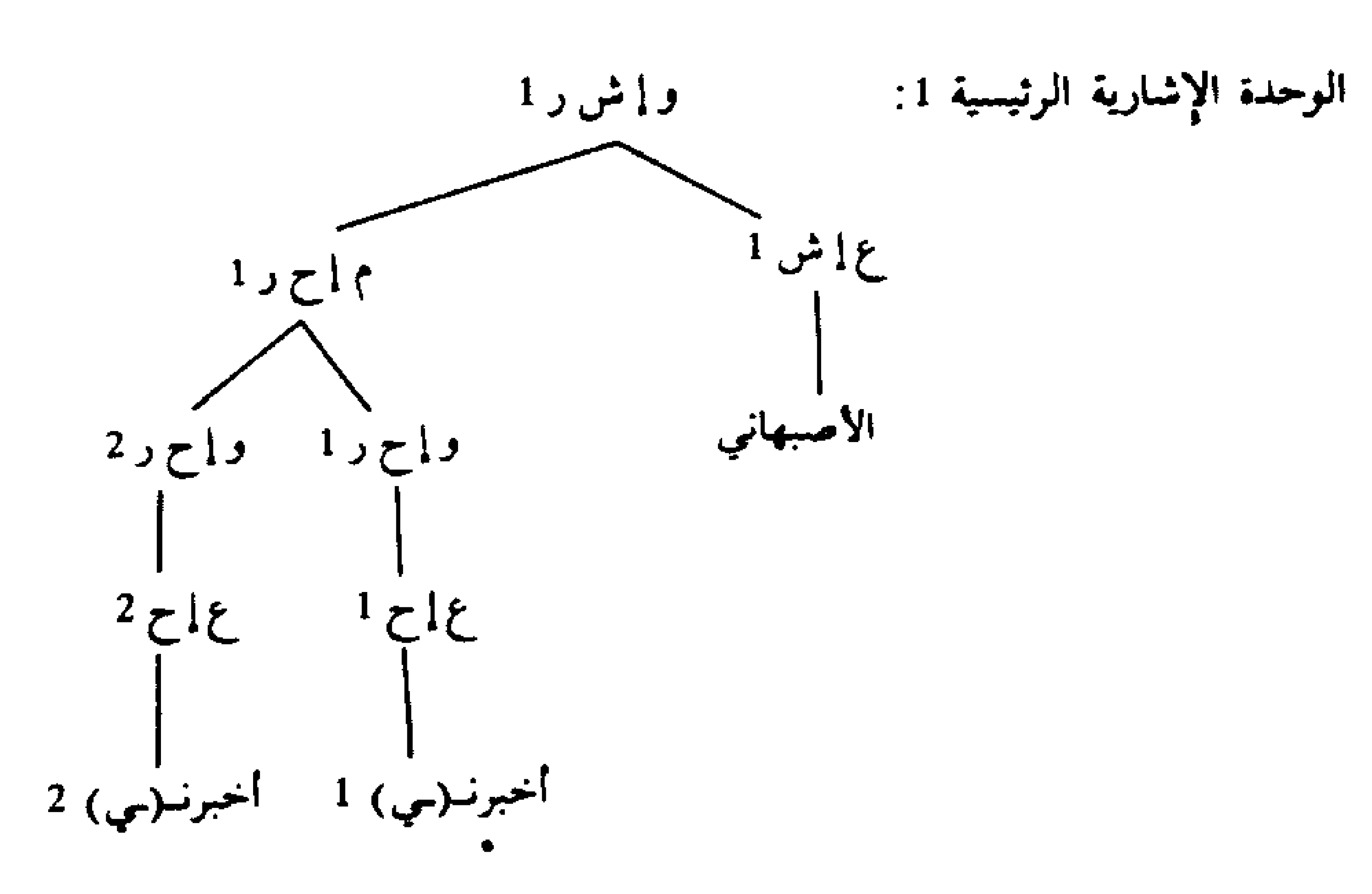
وهي على درجات، وتطابق في ذلك تركب النص الرئيسي من نصوص فرعية.

ـ الوحدة الإشارية الأولى: والعنصر الإشاري فيها هو «الاصبهاني» كاتب النص.

وهذه الإحالة تربط النص المكتوب بمقام كتابته، وهي توازي عامل الإحالة الرئيسي الذي يحكم النص كاملاً من حيث ربطته بمعلم هو ذات الكاتب ـ الراوي.

ونستعرض مكونات البنية الإحالية في ما يلي:





ـ الوحدة الإشارية 2: العنصر الإشاري فيها هو «ابن عمّار» وقد جرى ذكره في ج 1 من النص الرئيسي 1: «أخبرني ابن عمّار». على وجه الغياب وفي الجملة الأولى من النص 2 (الفرعي) على لسانه هو متكلماً.

فجملة «أخبرني ابن عمار» تمثل المقام الذي بلغت فيه الرواية آخر من تلقاها، وهو الاصبهاني، الذي نقل الملفوظ نقلاً مباشراً، فكانت الإحالة على المتلفظ (ابن عمار) إحالة خارجية في شكل الضمير المفرد المتكلم في: «حدّثني يعقوب بن نعيم»، وبهذا يتوفر عامل إحالي فرعي يحكم النص الفرعي 2.

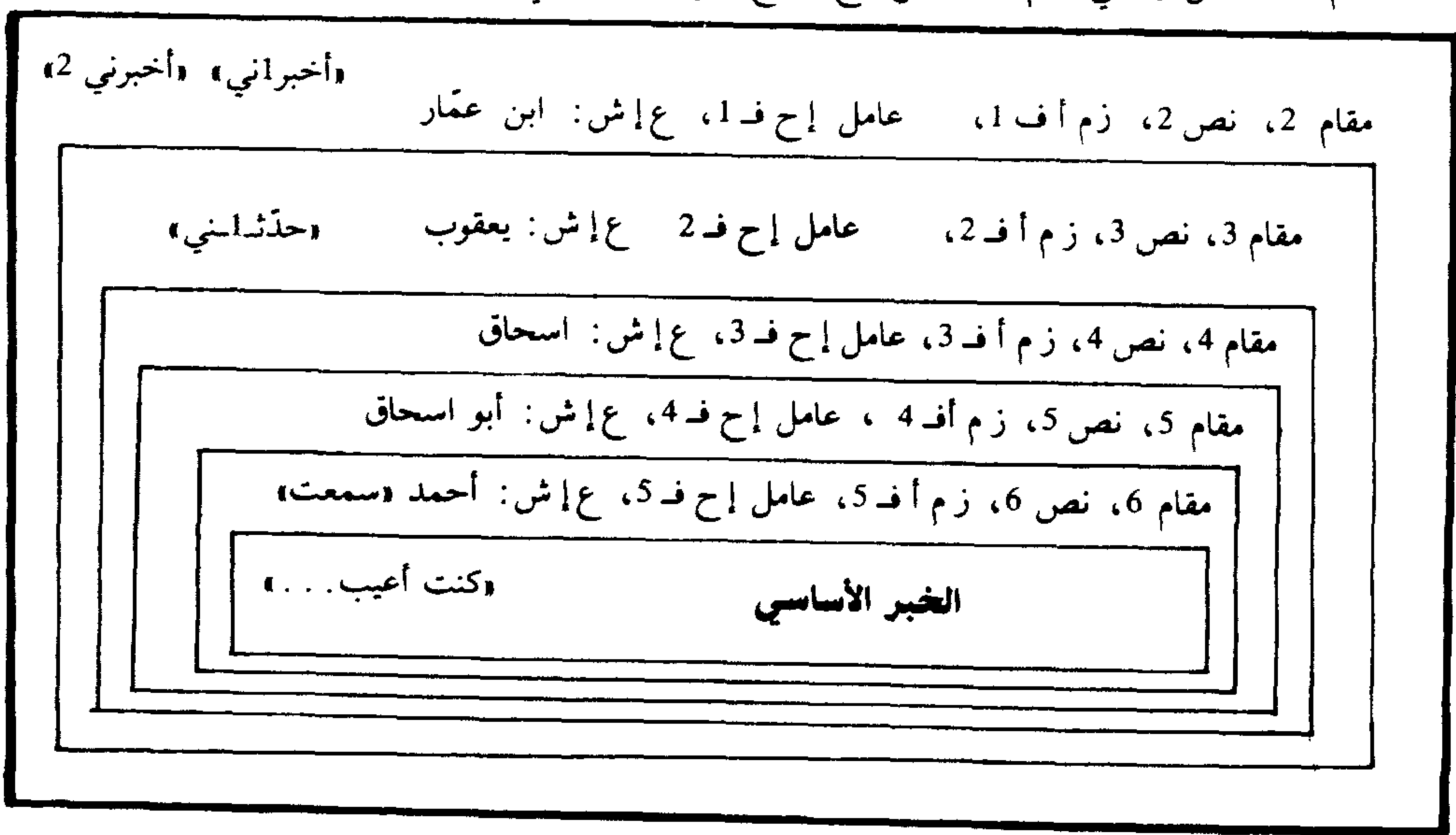
وتتواصل هذه السلسلة على وتيرة واحدة إلى آخر حلقة في سلسلة الإسناد، وتتعدد عوامل الإحالة تعدّدها.

وبهذا يتوفر التوازي بين ثلاث بنى يقوم عليها النص: التركيبية والزمانية والإحالية.

فهو ينقسم، من حيث التركيب، إلى جملٍ تشتمل على نصوص فرعية متراكبة. وتتعدد فيه الأزمنة المعطاة الأولية والعوامل الإحالية تعدد تلك النصوص الذي يعكس تعدّداً في المقامات. (انظر الرسم -20)).

-(20)

مقام 1 نص رئيسي، ز م أ ر، عامل إح ر، ع إ ش: الاصبهاني



وتتوفر الإحالة الخارجية كذلك في بعض النصوص الفرعية التي اشتمل عليها الخبرُ الرئيسي. من ذلك إحالة الغلام على نفسه:

- في النص 7: «قد والله سقط سوطي من يدي».
- في النص 9: «صوت سمعته، شغلني عن كل شيء...».

وإحالة المعتصم على نفسه:

- في النص 10: «هذا عمّي كان يغنيني...».

وجميع الإحالات، التي سبق النظر فيها، تزدوج في طبيعتها؛ فهي خارجية من زاوية وداخلية من زاوية أخرى، ما عدا الإحالة الأولى في النص، والتي يمثل الاصبهاني العنصر الإشاري فيها، فهي خارجية صرف:

- فالنظرة إلى عالم النص من الداخل تقفو أثر الضمير المتكلم، إلى أن تبلغ ما يحيل عليه، وهو ذات المتكلم في المقام الخارجي؛ فالإحالة هنا خارجية تحيل فيها اللغة على ما هو غير لغوي؛ وهو اتجاه في النظر من داخل النص إلى خارجه، ويقوم على التدرج في تناقل الخبر وما يصحبه من تراكب في المقامات والأزمنة والنصوص، من المقام الأصلي (مقام رواية الخبر الرئيسي) في اتجاه آخر سلسلة الرواة، وهو الأصبهاني.

- أما النظرة من الخارج فتسلك الاتجاه المقابل؛ وتجتاز الطبقات المتراكبة الواحدة تلو الأخرى متوسلة في ذلك بضمائر الغيبة التي تتوفر في مداخل النصوص. من ذلك:

- أخبرني ابن عمار قال حدثني يعقوب بن نعيم...»

- ضمير المتكلم «ـي» المتصل بفعل «أخبر» يعود على العنصر الإشاري الأول في النص وهو «الاصبهاني»؛ وهو لا يمكن معرفته إلا بوجوده في المقام وجوداً حسياً؛ ولكن هذا أمر يمنع وقوعه الفاصل الزماني بين الكتابة والقراءة. ويعوّضه عند القارىء علمُه بنسبة الكتاب المشتمل على النص إلى «الاصبهاني». فالإحالة هنا خارجية غير لغوية.

- الضمير في «أخبر» يفسّره «ابن عمّار» وكذلك الضمير في «قال». وبما أن لفظ «ابن عمّار» متوفر في النص فالإحالة لغوية.

- ضمير المتكلم «ـي» المتصل بفعل «حدّث» يعود على «ابن عمّار» ويحيل عليه كما أحال عليه زمن روى الخبر للأصبهاني إحالة غير لغوية.

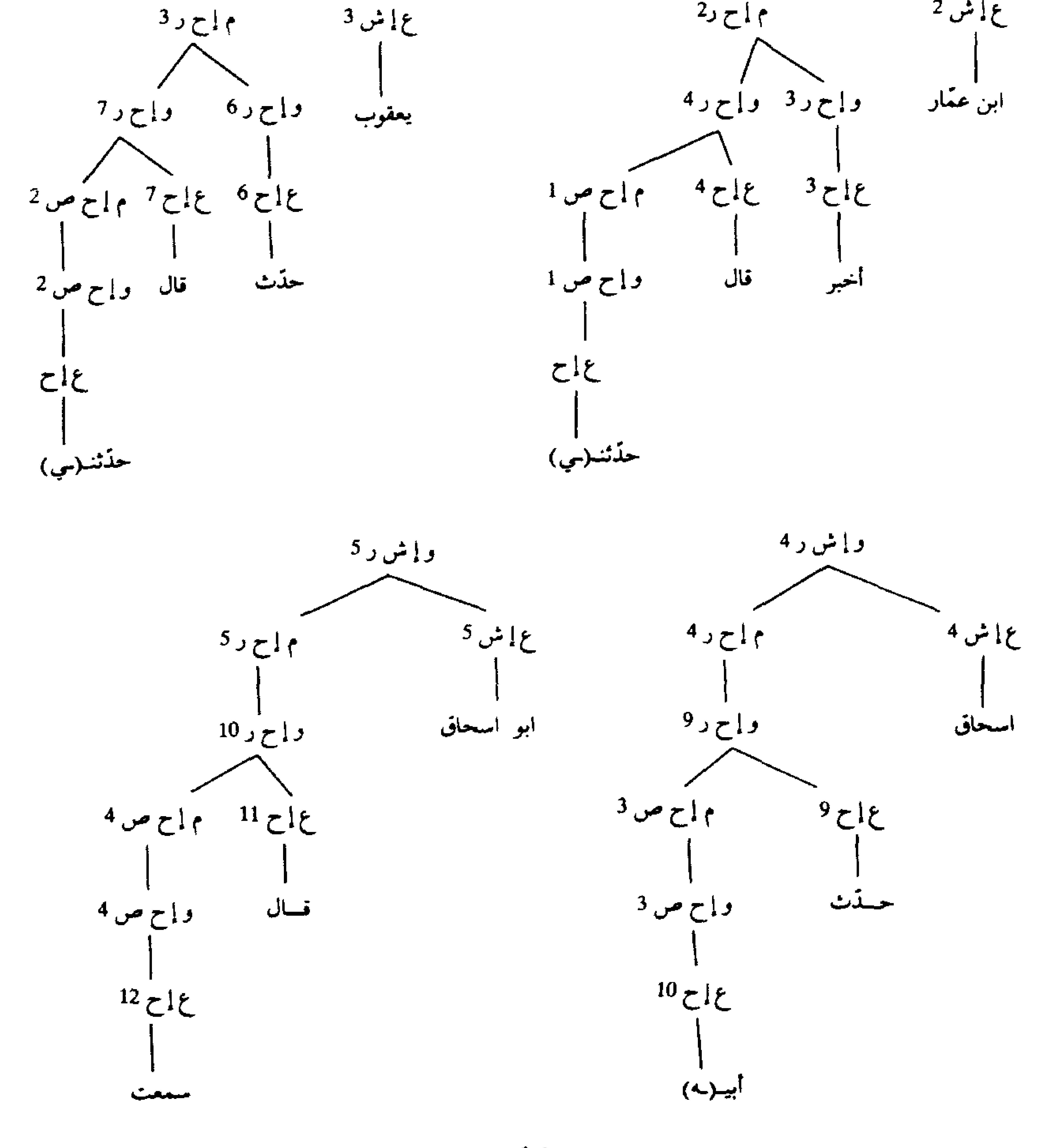
والحاصل من ذلك، أن العنصر الإشاري «ابن عمّار» يفسِّر نوعين من الضمائر، كل واحد منهما يتعلق به في وجه من وجوه وجوده في المقام؛ وهما:

ـ ضمير المتكلم «ـي» ويتعلق به من حيث هو كائن خارج اللغة يروي الخبرَ في الزمان والمكان الحقيقيين اللذين جمعاه بالاصبهاني.

ـ ضمير الغائب في «أخبر» و «قال»، ويتعلقان به من حيث هو كائن في اللغة جرى ذكره على لسان «الاصبهاني»؛ وهو غائب عن مقام الكتابة الخارجي، فكان أن استحضره الكاتب بأن جعله مَعْلَماً في النص عن طريق ذكره فيه.

وهذا الازدواج سبّبه النقل المباشر؛ ويصح مثل هذا على سائر الأعلام والإحالات في النص (سلسلة الأسانيد، وما تخلل الخبر الرئيسي من نصوص فرعية).

ونعرض في ما يلي الوحدات الإشارية الرئيسية التي تكونها العناصر الإشارية الواردة في سلسلة الإسناد:



الإحالة المعجمية الداخلية:

وتنقسم إلى قسمين: انقسام النص إلى سلسلة الأسانيد، والخبر الرئيسي. وقد درسنا الإحالة الداخلية في سلسلة الأسانيد قبل هذا، ونخصص هذا القسم لدراسة الإحالة الداخلية في الخبر الرئيسي.

ويمثل «أحمد بن أبي دؤ اد» أهم عنصر إشاري، بكثافة العناصر الإحالية المرتبطة به. وهو يحكم المجموعة الإحالية الرئيسية 6 ويكوّن معها الوحدة الإشارية الرئيسية 6.

الوحدة الإشارية الرئيسية 6.

ع إ ش 6: أحمد بن أبي دؤاد.

م إح ر 6

و إح ر 11 ـ ع إح 13 ـ يقول

و إح ر 12 ـ ع إح 14 ـ كنت

م إح ص 5 و إح ص 5 ع إح 15 ـ أعيب الغناء

و إح ص 6 ع إح 16 ـ اطعن

و إح ر 13 ـ ع إح 17 ـ طلبـ(ـي)

و إح ر 14 ـ ع إح 18 ـ صرت

و إح ر 15 ـ ع إح 19 ـ سمعت

م إح ص 6 ـ ع إح 20 ـ قربت

و إح ص 7 ع إح 21 ـ حيّرنـ(ـي)

ع إح 22 ـ شغلنـ(ـي)

و إح ر 16 إح 23 ـ سوطـ(ـي)

م إح ص 7 ـ ع إح 24 ـ يد(ي)

و إح ر 17 ـ ع إح 25 ـ التفت

م إح ص 8 ـ ع إح 26 ـ أطلب

و إح ص 8 ـ ع إح 27 ـ غلامـ(ـي)

و إح ر 18 ـ ع إح 28 ـ قلت

و إح ر 19 ـ ع إح 29 ـ قال لـ(ـي)

و إح ر 20 ـ ع إح 30 ـ قلت

و إح ر 21 ـ ع إح 31 ـ قصتـ(ـي)

و إح ر 22 ـ ع إح 32 ـ قال

و إح ر 23 ـ ع إح 33 ـ كنت

م إح ص 9 ـ و إح ص 9 ـ ع إح 34 ـ أعيب

و إح ص 10 ـ ع إح 35 ـ أناظر

و إح ر 24 ـ ع إح 36 ـ أخبرت

م إح ص 10 ـ و إح ص 11 ـ ع إح 37 ـ دخلت

و إح ر 25 ـ ع إح 38 ـ تبت

م إح ص 11 و إح ص 12 ع إح 39 ـ كنت

م إح ص 12 ـ و إح ص 13 ـ ع إح 40 ـ تناظر

و إح ر 26 ع إح 40 ـ فعلت

و إح ر 27 ع إح 41 ـ بـ(ـي)

م إح ص 13 ـ و إح ص 14 ـ ع إح 42 يبلغـ(ـي)

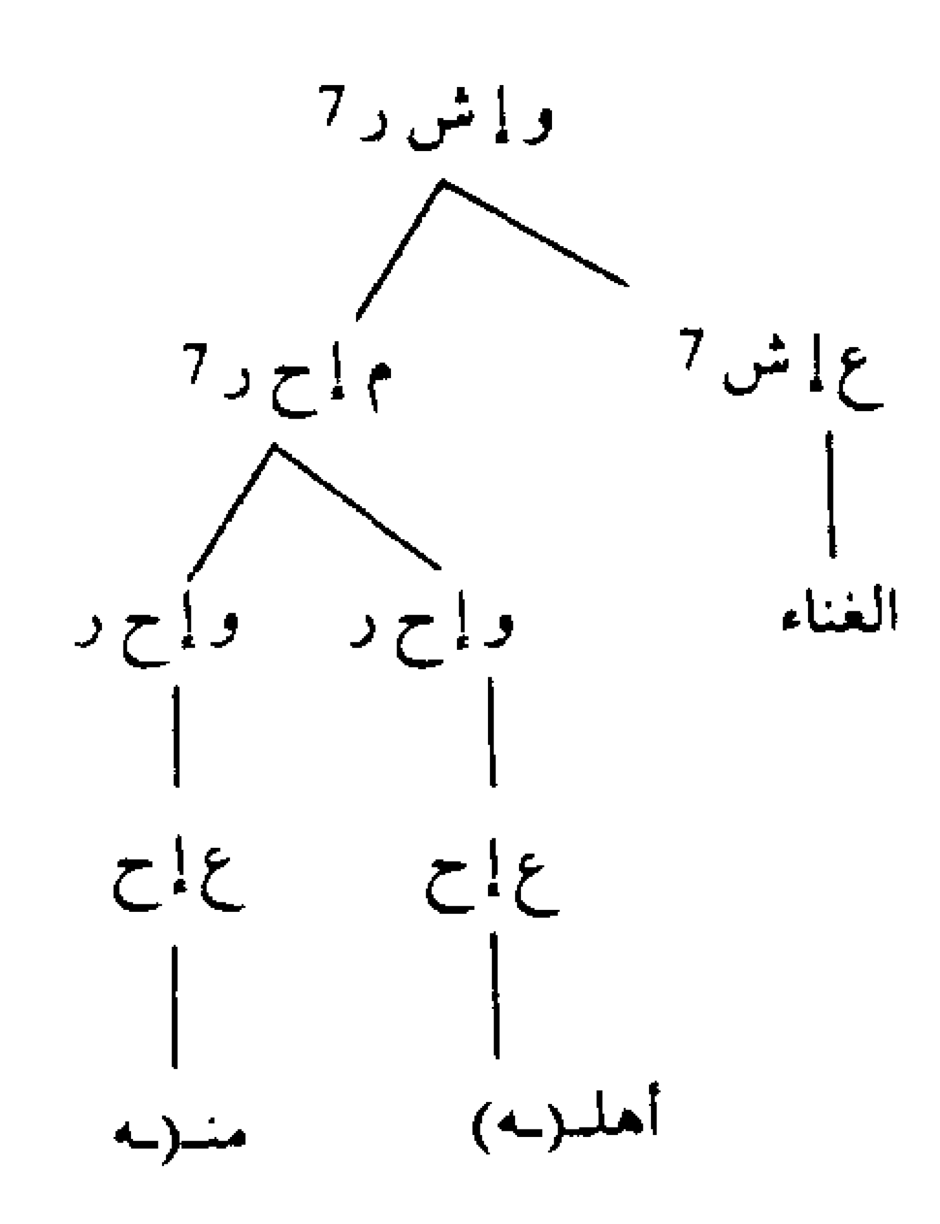
و إح ص 15 ع إح 43 غير(ي)

و إح ص 16 ع إح 44 أنكر

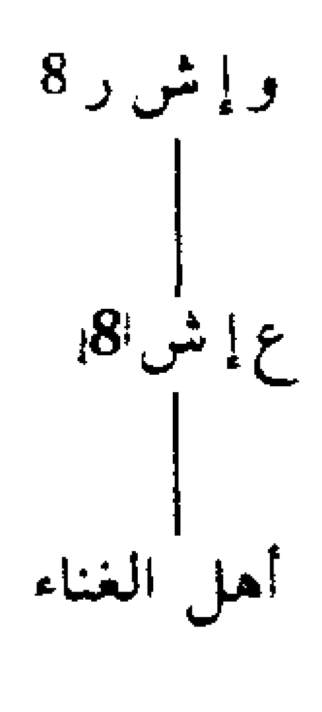
و إح ر 28 ع إح 45 ـ رجعت

م إح ص 14 و إح ص 17 ع إح 46 ـ رأيـ(ـي)

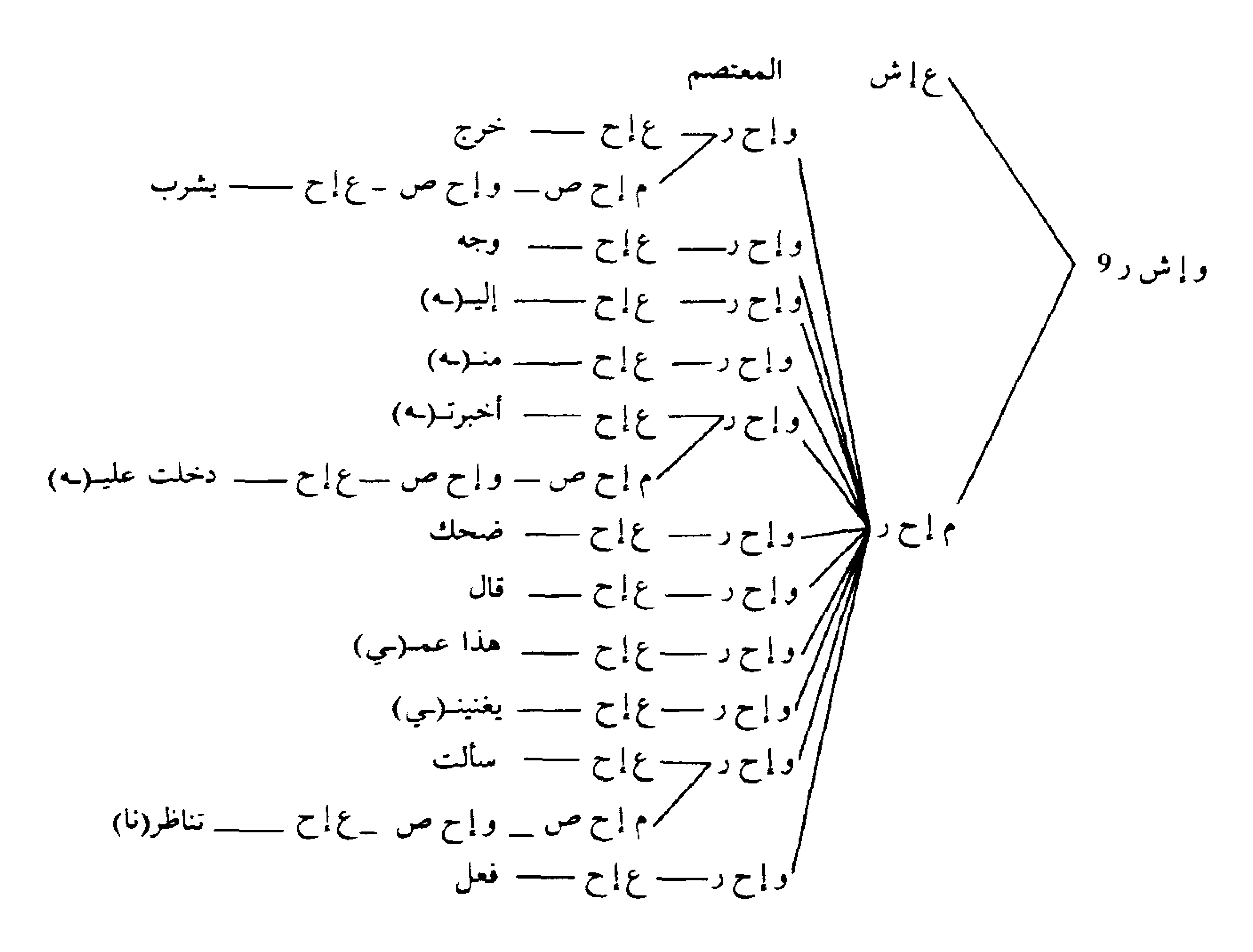
الوحدة الإشارية الرئيسية 7







الوحدة الإشارية الرئيسية 9



تثير الوحدتان الإشاريتان الرئيسيتان 6 و 9 إشكالاً يتصل بورود العنصر الإشاري فيهما في نصين فرعيين مختلفين يجتمعان في نص فرعي أكبر منهما.

فالعنصر الإشاري «أحمد بن أبي دؤاد» ذُكِرَ مرة واحدة في بداية النص 2؛ وجرت الإحالة عليه على وتيرة واحدة في قسمي النص 4 وهما نص 6 ونص 5 والفاصل بينهما فعل **«قال»**:

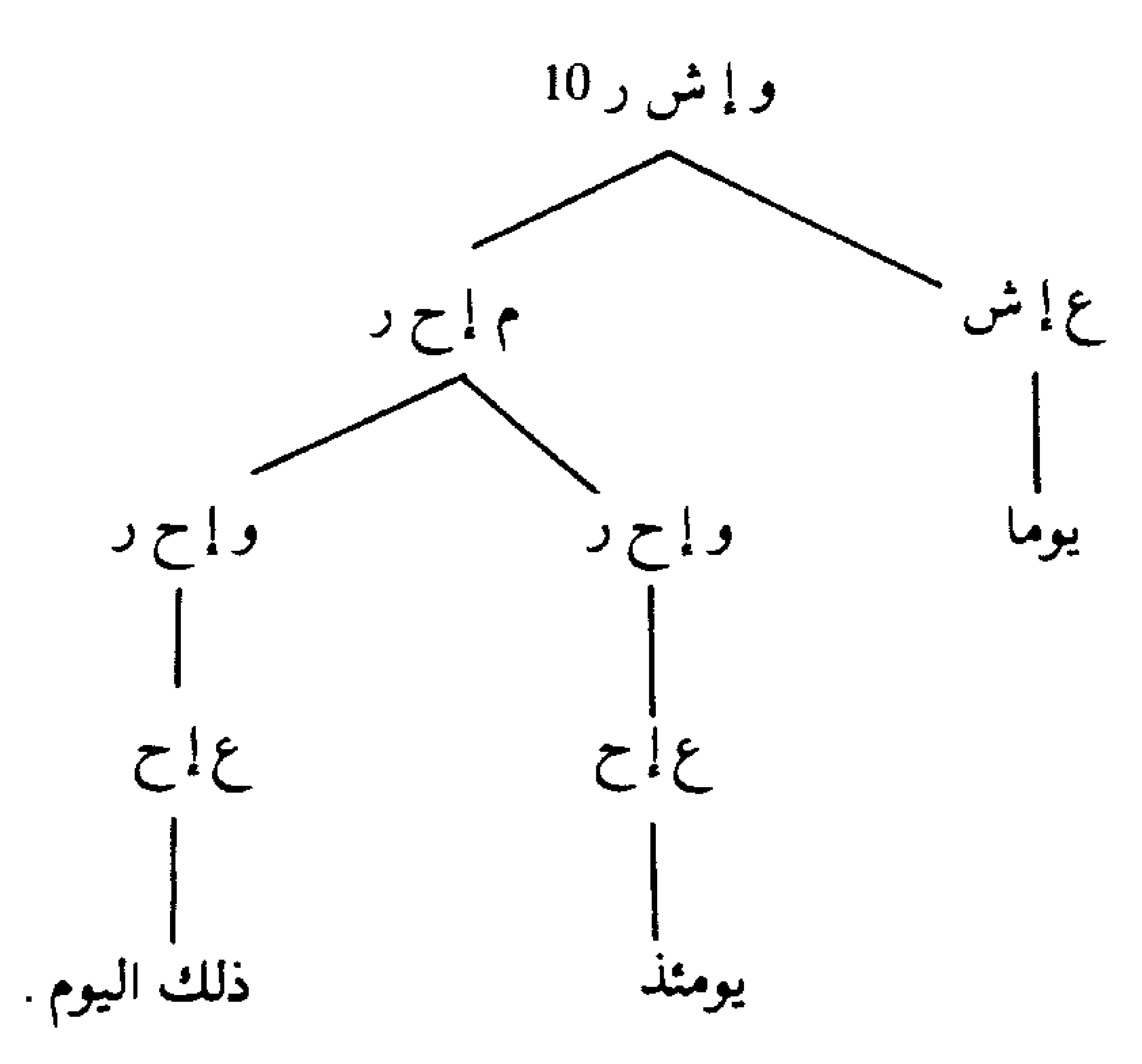
ـ نص 6: «كنت أعيب الغناء. . . فإذا قصته قصتي».
ـ نص 5: «وكنت أنكر أمر الطرب. . . رجعت عن رأيي منذ ذلك اليوم».

ويمكن تفسير عدم إعادة العنصر الإشاري بلفظه إلى وجود الإحالة الخارجية، حيث يُغني حضور المتلفظ خارج الملفوظ عن إعادة ذكر اسمه في النص المنقول نقلاً مباشراً، وقد عمد الراوي الثاني، بعد «أحمد بن أبي دؤ اد»، وهو «أبو إسحاق» إلى التدخّل أثناء الخبر الرئيسي بلفظ «قال» مسنَداً إلى ضمير غائب يعود على «أحمد بن أبي دؤ اد»؛ فقطع بذلك، من حيث الشكل، الخبر الرئيسي إلى قسمين؛ جرى نقل الكلام فيهما نقلاً مباشراً.

أما العنصر الإشاري 9 «المعتصم» فقد كان غائباً من المقام الذي جرى فيه ذكر الخبر على لسان «أحمد بن أبي دؤ اد»، ولذلك ذكر مرة في القسم الأول (نص 6) وكانت الإحالة عليه داخلية؛ ثم انقطعت مدة، هي ما يفصل بين خروج «أحمد» مع غلامه وبين وصوله إلى «المعتصم»؛ وأعيد ذكره لفظاً في بداية القسم الثاني (نص 5)، للتذكير به، لتباعُد ما بين الموطنين ولإعانة ذاكرَة السامع على الاهتداء إلى المعلم الذي ترتبط به العناصر الإحالية اللاحقة. (سبق أن درسنا هذه الظاهرة في الروابط التركيبية: 1-2-2-2-2-2).

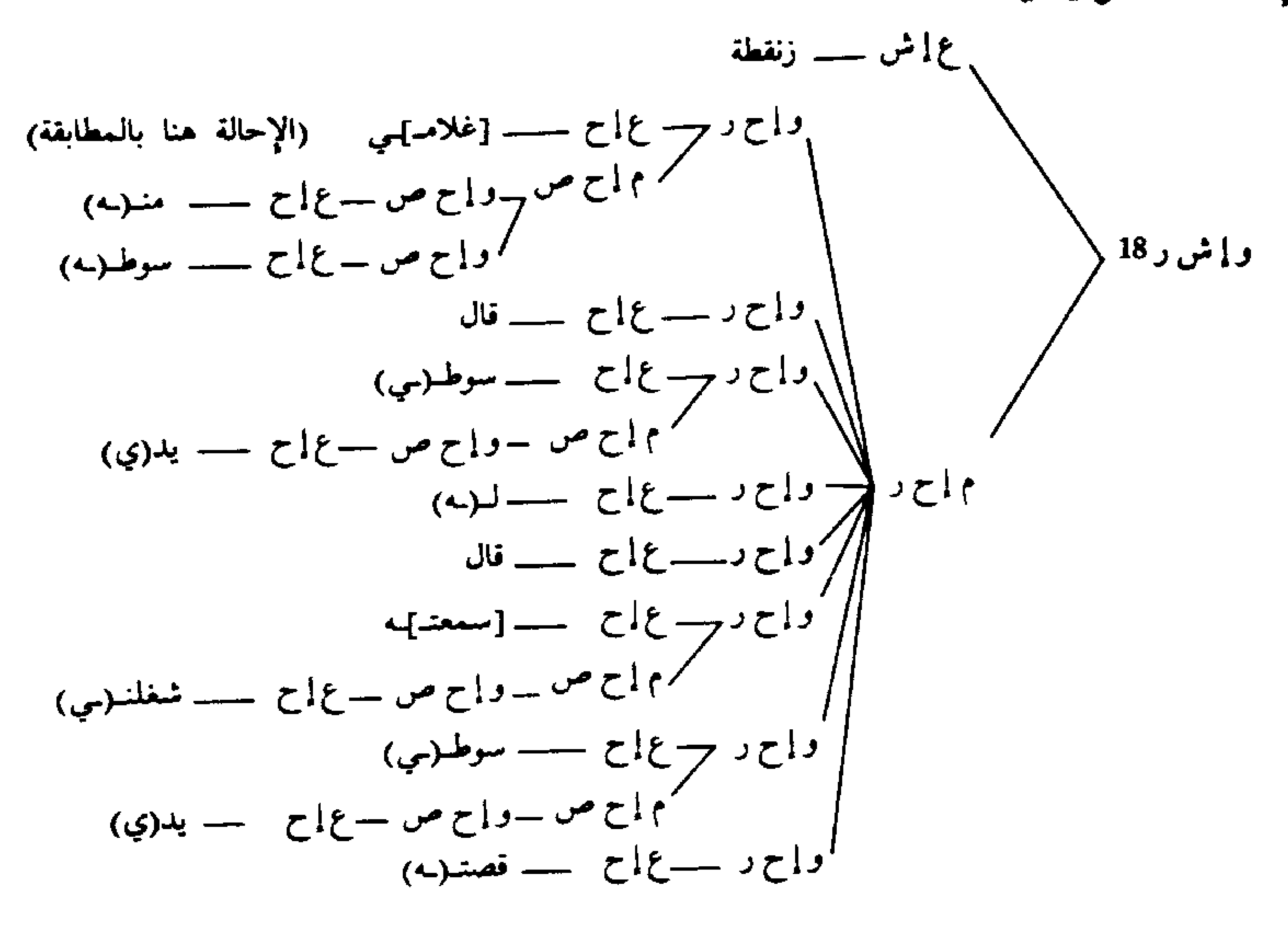
ونعتبر العنصرين الإشاريين الواردين في نصين منفصلين عنصراً إشارياً واحداً وفق القاعدة (17) لتوفّر شرط التطابق.

الوحدة الإشارية الرئيسية 10

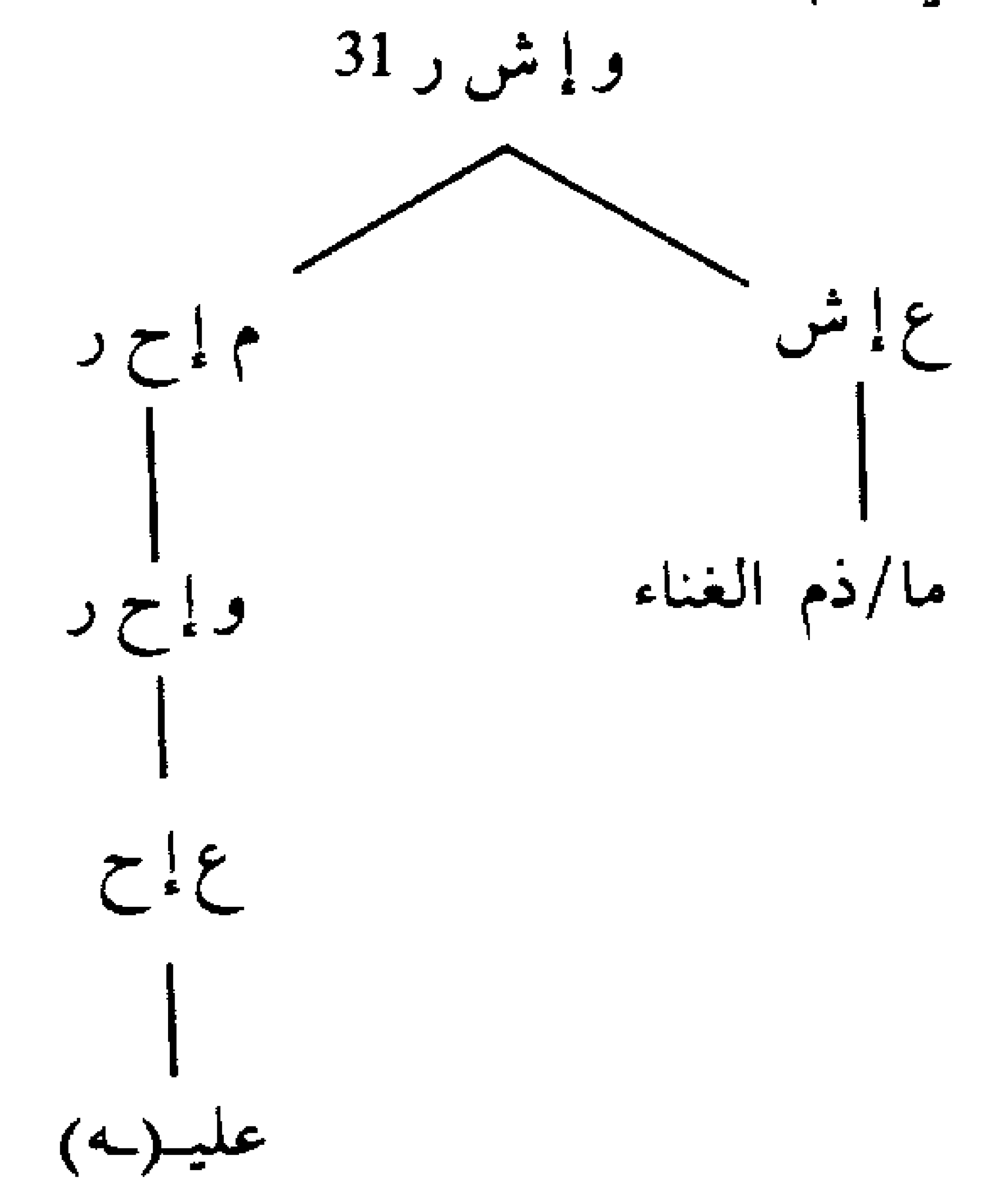


لاحظ أن العنصر الإشاري ها هنا نكرة مطلق، ولكن ذلك لم يمنع من اتخاذه معلماً تُدرك الاحداث بالقياس أو العودة إليه.

الوحدة الإشارية الرئيسية 18



الوحدة الإشارية الرئيسية 31: «ما كنتَ تُناظرُنا عليه في ذم الغناء».



تثير هذه الوحدة الإشارية الرئيسية قضية قيمة الاسم الموصول المبهم: إشاري هو أم إحالي؟ فالتركيب يقوم على:

- مبهم: «ما»
- مكونات توضيح:
- الصلة: «كنت تناظرنا عليه»
- مركب الجر: «في ذم الغناء»

الموصول هنا يملك مفسره في النص، والإحالة داخلية معجمية، ولتوفر التطابق بين المكوّنين نعتبرهما عنصراً واحداً هو إشاري في هذا المثال.

ويكون الاسم الموصول إشارياً إذا ما دلّ، مع صلته، على ذات أو مفهوم جرت الإحالة عليها بعد ذكره في النص (وهذا يتعلق عادة بالاسم الموصول المشترك «ما» و «من»).

- النص الثاني ج 13: «من ضاعت قبلتُه فليسر ولا يطلبُ شرقاً ولا غرباً».

وهو إحالي إذا ما عاد على مفسِّر قبله. وهذا يتعلق بالاسم الموصول الخاص عادة.

بعد عرض البنية الإحالية في النص الأول يمكن إقامة الملاحظات التالية من خلالها:

- رأينا في ما سبق أن الوحدات الإحالية الرئيسية، المتعلقة بعنصر إشاري واحد، توافق في عددها عددَ الجمل التي اشتملت على عنصر إحالي أو أكثر عائد على ذلك العنصر الإشاري.

فإذا ما انطلقنا من عنصر إشاري يُذكر لأول مرة في النص نكون أمام وضعيتين:

- لا تجري الإحالة عليه، فيكون عدد الوحدات الإحالية التي يحكمها صفراً.

- تجري الإحالة عليه، فيكون عدد الوحدات الإحالية على عدد الجمل التي تشتمل على عنصر إحالي عائد عليه. وفي هذه الحال لا نعتبر الجمل التي تكوِّن النص، والتي لم يتوفر فيها ما يعود على هذا العنصر الإشاري. والجمل التي تشتمل على عنصر إحالي نوعان:

- جمل تشتمل على عنصر إحالي واحد؛ فالوحدة الإحالية الرئيسية في هذه الحال بسيطة في بنيتها؛ وتجري الإشارة إلى العنصر الإحالي فيها بصرف النظر عن وظيفته النحوية في التركيب.

- جمل تشتمل على عنصرين إحاليين أو أكثر، والوحدة الإحالية الرئيسية مركبة هنا، ويجري عرض بنيتها باعتبار موقع كل عنصر منها في التركيب النحوي وعمله فيه داخل تلك الجمل؛ فيظهر العنصر الإحالي في الوحدة الإحالية حسب مستويات ظهوره في الوحدة التركيبية.

والتركيب ها هنا ذو مستويين:

- مستوى الجملة النووية الواحدة: (وهو ما اعتمدناه في عرض البنى الإحالية قبل هذا).

ونأخذ المثال التالي لتوضيحه:

- ج 18 من النص الأول «فالتفت إلى زنقطة غلامي أطلب منه سوطه».

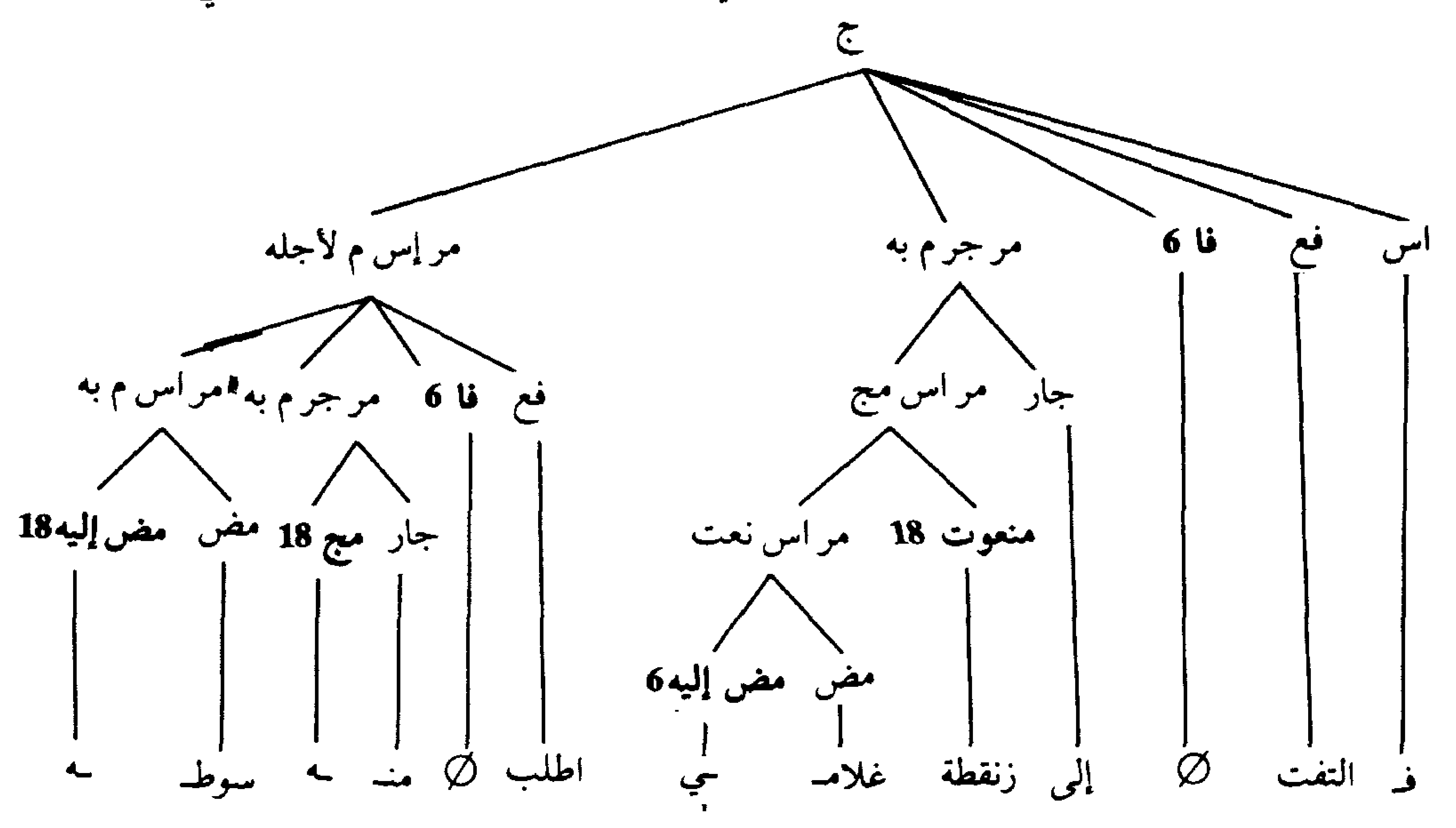
البنية التركيبية في هذه الجملة واحدة. وهي تشتمل على:

- عناصر إحالية تعود على «أحمد بن أبي دؤ اد»، ووظيفتها فاعل في كل من «التفت» من الجملة الرئيسية و «أطلب» من الجملة الفرعية، وفي موقع المجرور بالإضافة في «غلامي»؛ وهي كلها تلتقي في كونها ضمائر تكلم. (نشير إليها في الشجرة الواردة أسفل هذا بالرقم 6 وهو يوافق رقم و إ ش ر التي يكوّنها «أحمد»...).

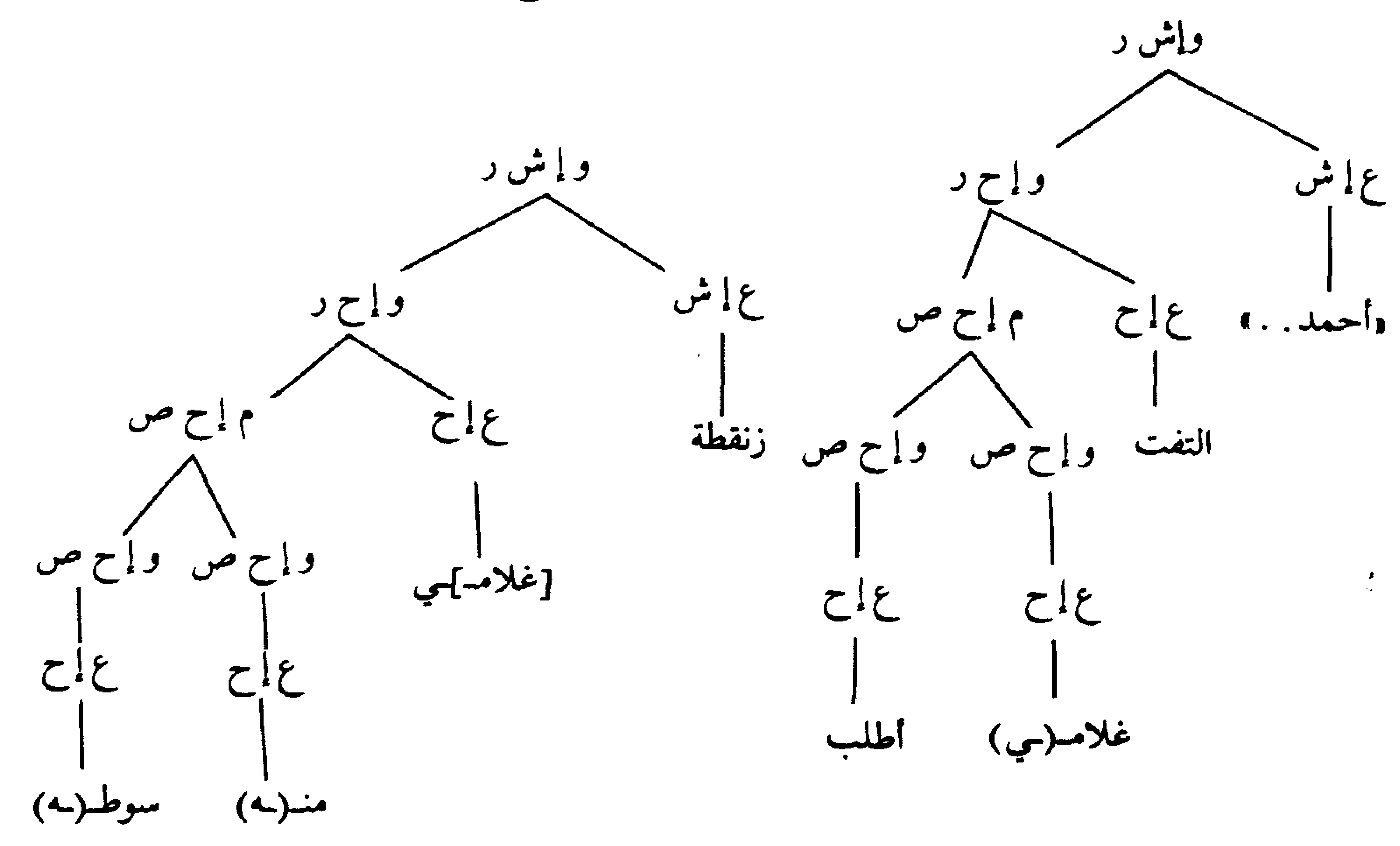
- عنصر إشاري هو «زنقطة»، ورد في موقع المجرور داخل الجملة الرئيسية، ويتّصل به عدد من العناصر الإحالية، أحدها من التوابع، وهو «غلامي»؛ والآخران في موقع الجر داخل

الجملة الفرعية، أحدهما بحرف الجر والثاني بالإضافة. (ونشير إليهما بالرقم 18) في البنية التركيبية أسفله).

وينتج عن هذا وجود بنيتين إحاليتين في هذه الجملة. فبنيتها التركيبية هي الآتية:



وتلتقي العناصر الإحالية في و إح ر وفق مبدأ الوحدة الإحالية الرئيسية، الذي يجمع العناصر الإحالية التي تعود على عنصر إشاري واحد، والتي ترد في جملة نحوية واحدة في و إح ر واحدة، كما سبق أن عرضناها ونعيدها ها هنا للتوضيح:



والمقارنة بين البنيتين تبيّن التطابق بينهما في المبدأ الذي يحكم تمفصل مكوّنات كل واحدة منهما. فالعناصر تظهر في البنيتين حسب أهميتها في التركيب من جهة، وأهميتها في التفسير من جهة أخرى، ففعل «التفت» بضميره يظهر في المستوى الأول من الجملة الرئيسية لأنه يعمل في «غلامي»، وفي المركب الإسنادي «أطلب منه سوطه» اللذين يظهران في مستوى واحد كما تبيّنه البنية الإحالية.

ويظهر العنصر الإشاري «غلامي» في المستوى الأول في البنية الإحالية لأهميته في التفسير، إذ يحكم كل العناصر الإحالية المرتبطة به؛ وهذا الارتباط على درجات تفرضها البنية التركيبية، لذلك يظهر «غلامي» في مستوى اعلى في البنية الإحالية من مستوى ظهور العنصرين الآخرين «منـ(ـه)» و «سوطـ(ـه)».

- مستوى التركيب النصي:

إذ تتوفر عناصر إحالية في جملة ما، في نص فرعي ما، داخل جملة أكبر وهكذا، وكلّها تعود على عنصر إشاري واحد مذكور في جملة سابقة؛ وأحسن مثال على هذا «أحمد بن أبي دؤاد». وهذا الأمر يثير إشكالاً كبيراً جداً، سببه عدم التطابق بين البنية التركيبية في الجملة والبنية النصية في النص والبنية الإحالية في كل منهما؛ فإذا كانت الفواصل بين حدود الجملة وحدود النص واضحة، معيار التمييز فيها ثابت وهو قوانين التركيب في الجملة وفي النص، فإن الفواصل في الإحالة على خلاف ذلك، فهي عابرة للتركيب (Trans-syntaxique) لأنها تتسّلل من منافذه وتتجاوز حدوده، فتربط بين المتباعدين ربطاً طيّعاً مرناً لا يلزم فيه العنصر الإحالي موقعاً واحداً ولا حالاً واحدة.

فـ«أحمد بن أبي دؤاد» ذكرَ أول مرة في ج 9 من نص 4، وأحال عليه 33 عنصراً إحالياً من النصين 6 و 5 المشتملين على جمل عديدة، وبعض هذه الجمل يشتمل على نصوص 7 و 8 و 9 و 10، وهذه النصوص تشتمل على جمل فيها عناصر إحالية تعود عليه. فلو عدنا إلى البنية التركيبية المعروضة في 1-2-1 لتبيّنا أن عامل الإحالة قد اخترق مستويات، أو طبقات تركيبية، خمساً، يتراوح فيها مستوى الجملة ومستوى النص على وجه الاندراج:

ج 9 سمعت **احمد بن أبي دؤاد** يقول:

- نص 6:

- ج 12: كنت أعيب الغناء...

....

- ج 22: **فإذا قصته قصتي**

ج 10: قال (أحمد بن أبي دؤاد) ـ نص 5:

ـ ج 23: «وكنت أنكر أمر الطرب. .»

ـ . . . .

ـ ج 26: قال + نص 10:

ـ . . .

ـ ج 38: فإن تُبت مما كنت تناظرنا عليه. . .»

ـ . . . .

ـ ج 30: ورجعتُ عن رأيي منذ ذلك اليوم».

فالعنصران الإحاليان: الضمير في «تُبْتَ» والضمير في «كنتَ تُناظرُ» عادا على العنصر الإشاري «أحمد. . .» باختراق طبقات خمس، تندرج الواحدة منها في الأخرى:

ج 38 (نص 10(ج 26 (نص 5(ج 10.

ويمكن عرض البنية الإحالية باعتبار البنية التركيبية، حيث تراعى الفواصل التركيبية فقط، وهذا يُدخل ضيماً على البنية الإحالية، من زاوية أنها تُجزأ إلى قطع متفرقة من ناحية، ومن ناحية أخرى يختل عمل قواعد الأساس في نحو الإحالة.

والقضية الأولى تتمثل في الاختلاف بين النحوين (نحو الإحالة ونحو التركيب) في القاعدة الأولى:

ـ مكونات النص:

ـ نحو التركيب: نص ← ج 1 +/- ج 2+/- ج 3+/- ج ن.

ـ نحو الإحالة: نص ← عامل إحالي + م إ ش ر

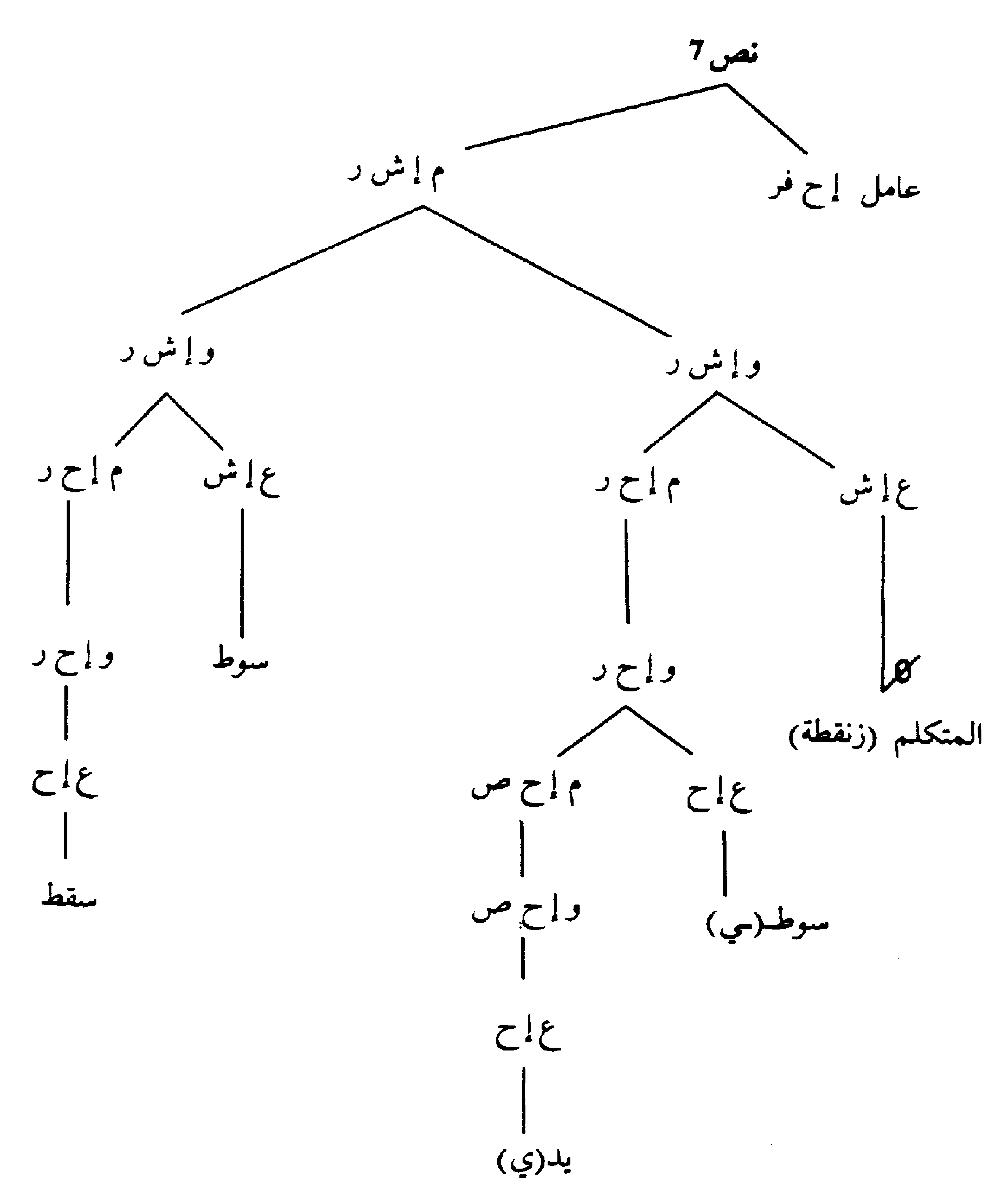
والاختلاف بين القاعدتين يمكن أن ينعدم إذا توفر في النص البساطة ووجود عنصر إشاري واحد. ولكنه في الغالب قائم من وجوه عديدة:

فالنص الفرعي، في نحو التركيب، ينقسم إلى جمل وفق مبدأ التكرار في القاعدة (Récursivité)، وهو في نحو الإحالة ينقسم بدوره إلى عامل إحالي فرعي و م إ ش ر، وإلى هذا الحد يمكن أن تسير الأمور دون إشكال. لكن حاجة الم إ ش ر، الواردة في النص الفرعي، إلى عنصر إشاري يفسر العناصر الإحالية الواردة فيه، يمكن أن يكون موطن إشكال إذا ما جرى ذكر العنصر الإشاري في النص الرئيسي؛ ومن هنا يبدأ الاختلال، لأن حدود التركيب (Barrières) لا توافق الحدود الإحالية، وذلك لأن عامل الإحالة، كما سبق أن قرّرنا، عابر للتركيب (Trans-syntaxique).

ويتصل عبور التركيب هذا بالتداخل بين العناصر الإحالية المختلفة المنتشرة في جمل النص المتباعدة، والتي تعود على عناصر إشارية متداخلة هي الأخرى؛ وهذا وجه آخر من الاختلال. فمثلاً النص الفرعي 7 من النص الأول:

- ج 19 فقال لي + نص 7: «قد والله سقط سوطي من يدي».

هذا النص محكوم بعامل إحالي فرعي (الإحالة على واقعة سقوط السوط، الإحالة على ذات المتكلم)؛ وهو يكوّن مجموعة إشارية رئيسية. العنصر الإشاري فيها، ذات كائنة خارج الملفوظ في الأصل، ولكن الرّاوي صرّح بها في الجملة السابقة ج 18 «فالتفتُّ إلى **زنقطة** غلامي أطلب منه سوطه» عندما روى الحادثة ونقل كلام الغلام نقلاً مباشراً، فتحوّلت الإحالة من خارجية صرف إلى إحالة لغوية داخلية، ما دام المفسّر موجوداً بلفظه في النص.



البنية الإحالية النصية:

تتميز الإحالة النصية من الإحالة المعجمية بأمور أهمها:

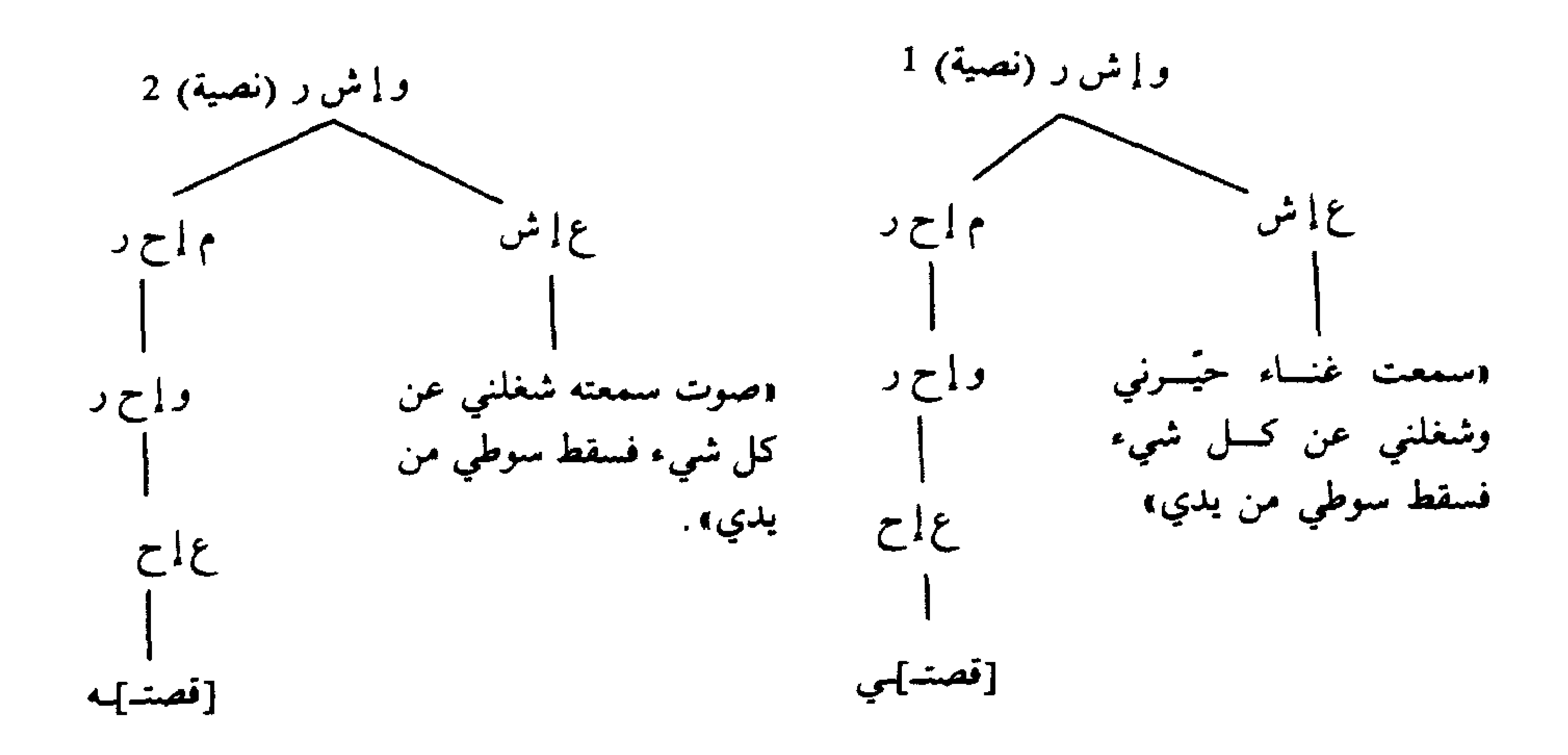
ـ الإحالة المعجمية أكثر تعقيداً في بنيتها من الإحالة النصية؛ وهذا أمر يتعلق بنسبة الحاجة إلى كل واحدة منهما في الاستعمال اللغوي؛ ذلك أن العنصر الإحالي المعجمي، بحكم ما يُحيل عليه، يتواتر استعماله في سياقات متعدّدة في النص الواحد وفي مستويات مختلفة منه، فينتج عن ذلك تعقيد في الوحدة الإحالية التي تكوّنها العناصر الإحالية العائدة على المفسِّر الواحد. أما الإحالة النّصية فتُستعمل غالباً لغاية الاختصار في اللفظ؛ وتكون العناصر الإحالية المعجمية، نتيجة لذلك، محدودة من حيث التواتر، سياق ورودها محدود كذلك والبنية الإحالية فيها بسيطة بالاستتباع.

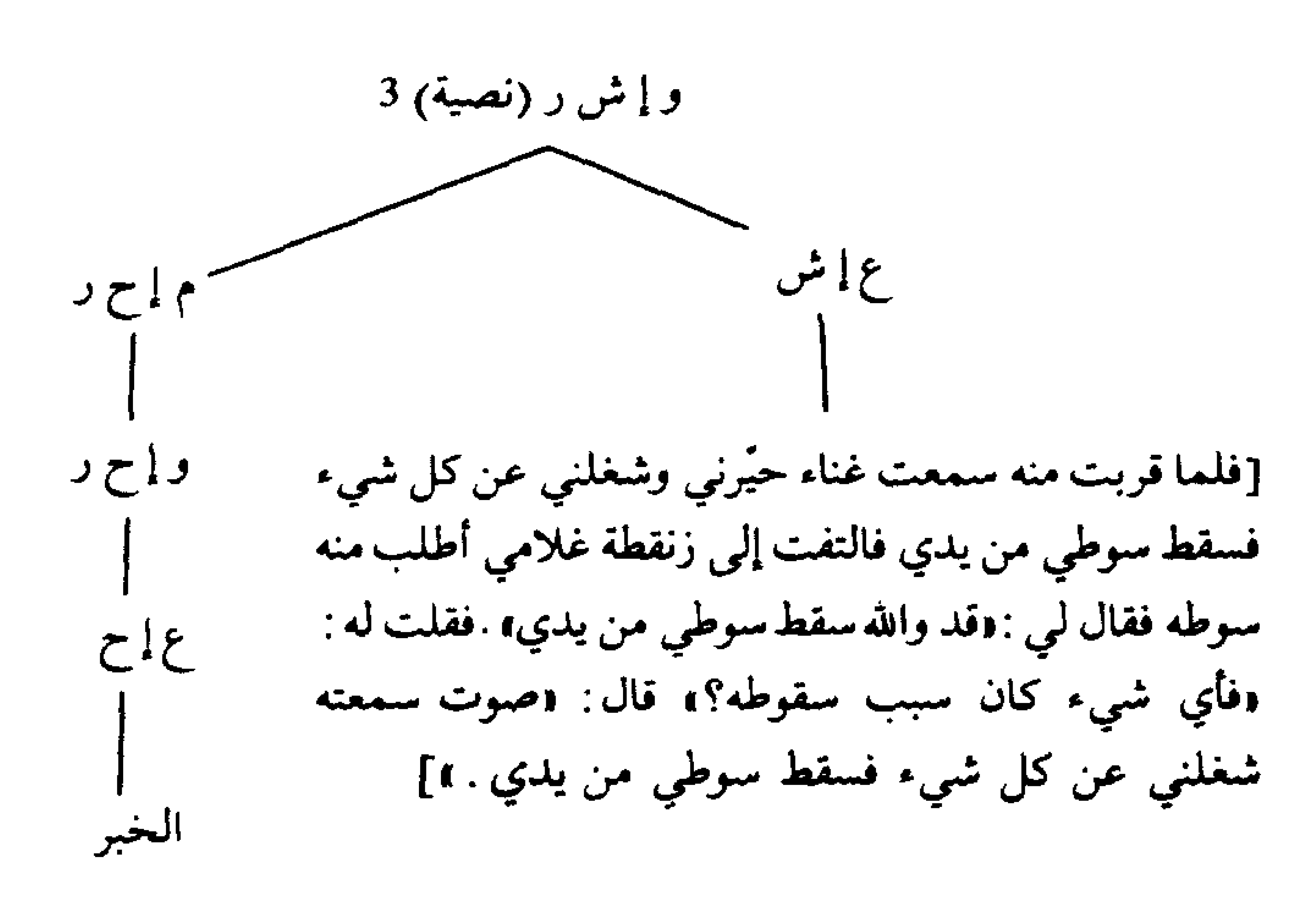
ـ لئن اتفقت الإحالة المعجمية والإحالة النصية في العامل الذي يحكم الإحالة بوجه عام، فإنهما تفترقان في نوع القناة الرابطة بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي في كل منهما. ففي الإحالة النصيّة يكون العنصر الإشاري ملفوظاً دائماً، أو في حيز الملفوظ (إذا ما توفر خارج النص الذي تجري فيه الإحالة)؛ أما الإحالة المعجمية فتعمل مع العنصر الإشاري في مختلف وجوه وجوده، فيكون لفظاً داخل النص أو مرجعاً خارجه (في المقام).

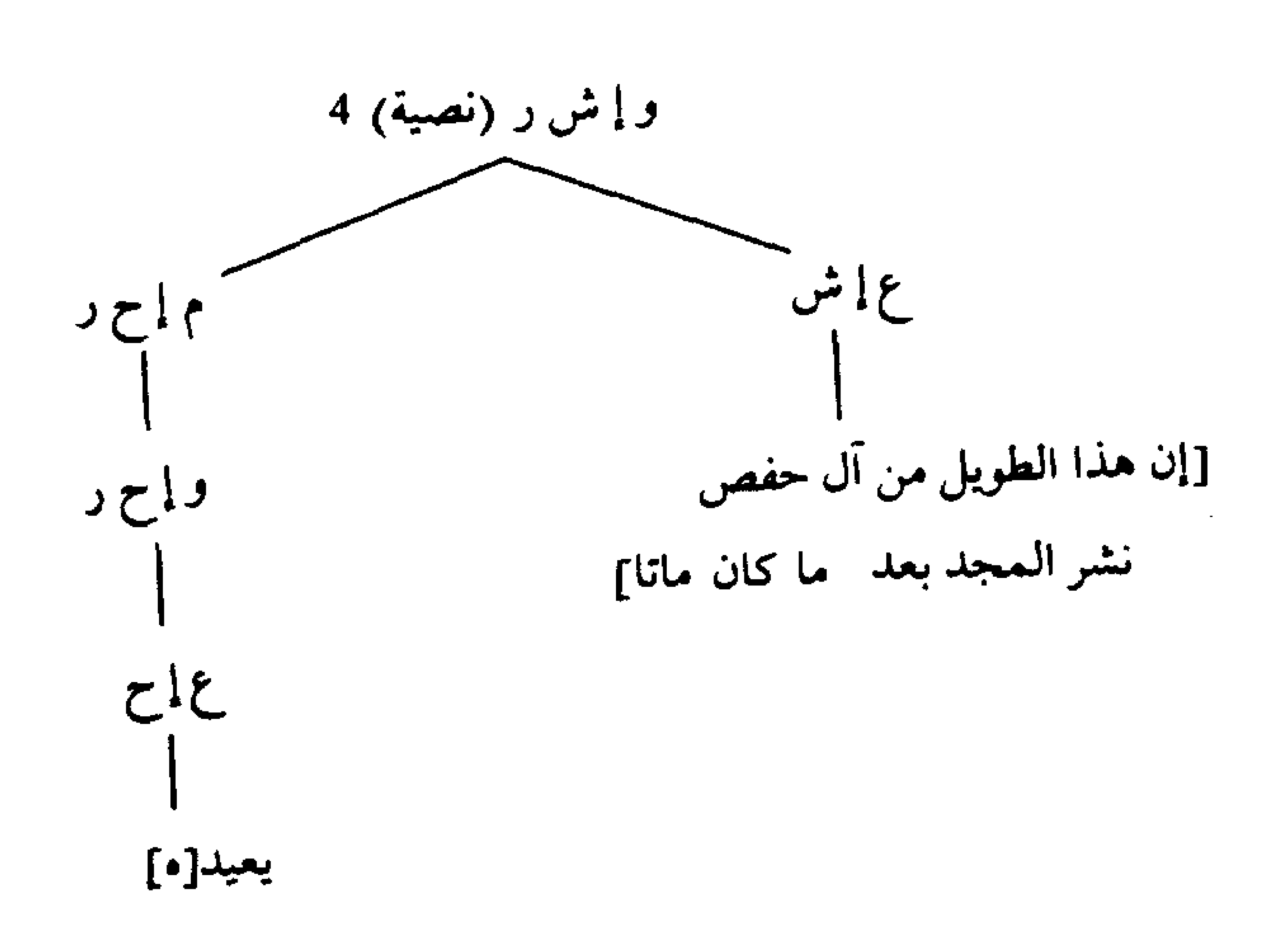
ـ ويتوفر فارق آخر، وإن اتصل بكيفية الربط فإنه يمثل سمة هامة في ضبط الفوارق بين نوعي الإحالة. فالإحالة المعجمية تفترض أساساً مطابقة تامة بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي المرتبط به (الجنس والعدد، التعريف والتنكير، إلخ)، فمثلاً، لا يعود الضمير المفرد المؤنث الغائب إلاّ على عنصر إشاري يتوفر فيه صراحة: التأنيث (بصرف النظر عن كونه حقيقياً أو غير حقيقي) والإفراد؛ أما الإحالة النصية فلا تعتبر هذا القيد، إذ يمكن أن يعود على العنصر الإشاري النصي عناصر إحالية نصية أو معجمية مؤنثة وأخرى مذكرة دون ضير:

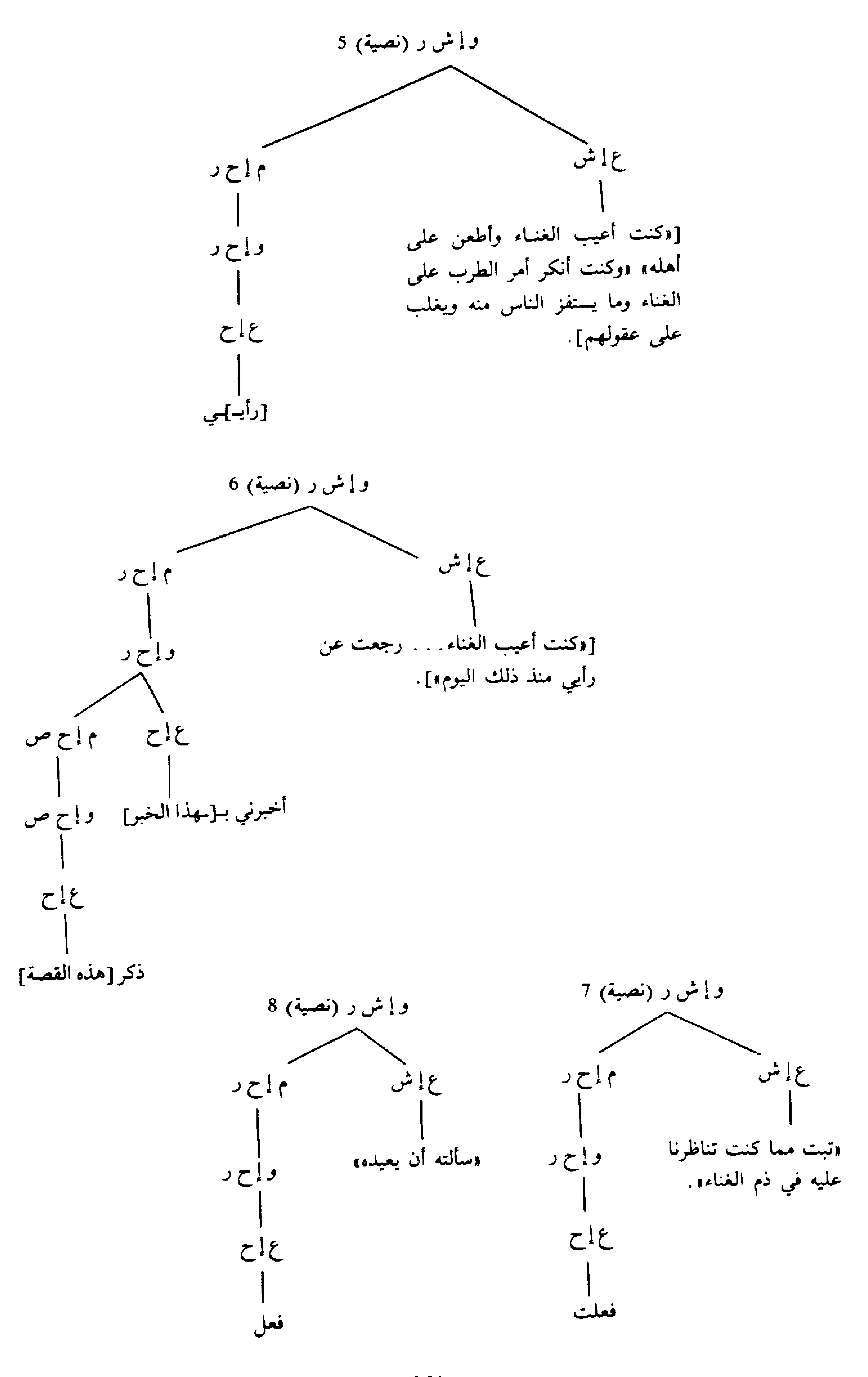
ـ عنصر إشاري	ـ عنصر إحالي
[ملفوظ]	نصي مذكر: نص، خبر، قصيد، مثل، رأي. . .
	مؤنث: حكاية، رواية، قصة، قصيدة. . .
	معجمي مذكر أو مؤنث.(انظر على سبيل المثال و إ ش ر (نصية) 4 بعد هذا).

ـ ويتوفر فارق آخر بين نوعي الإحالة من زاوية المطابقة في الجنس دائماً، يتمثل في وجود إمكانية الحياد الجنسي في الإحالة النصية وامتناعه في الإحالة المعجمية؛ فصيغة «فعل» مثلاً، تحتمل التذكير والتأنيث إذا جرت مجرى الاسم (فعل/فعلة)، ولكنها إذا جرت مجرى الفعل انتفت مقولة الجنس منها تماماً، كما يظهر ذلك في و إ ش ر نصية 7 و 8.

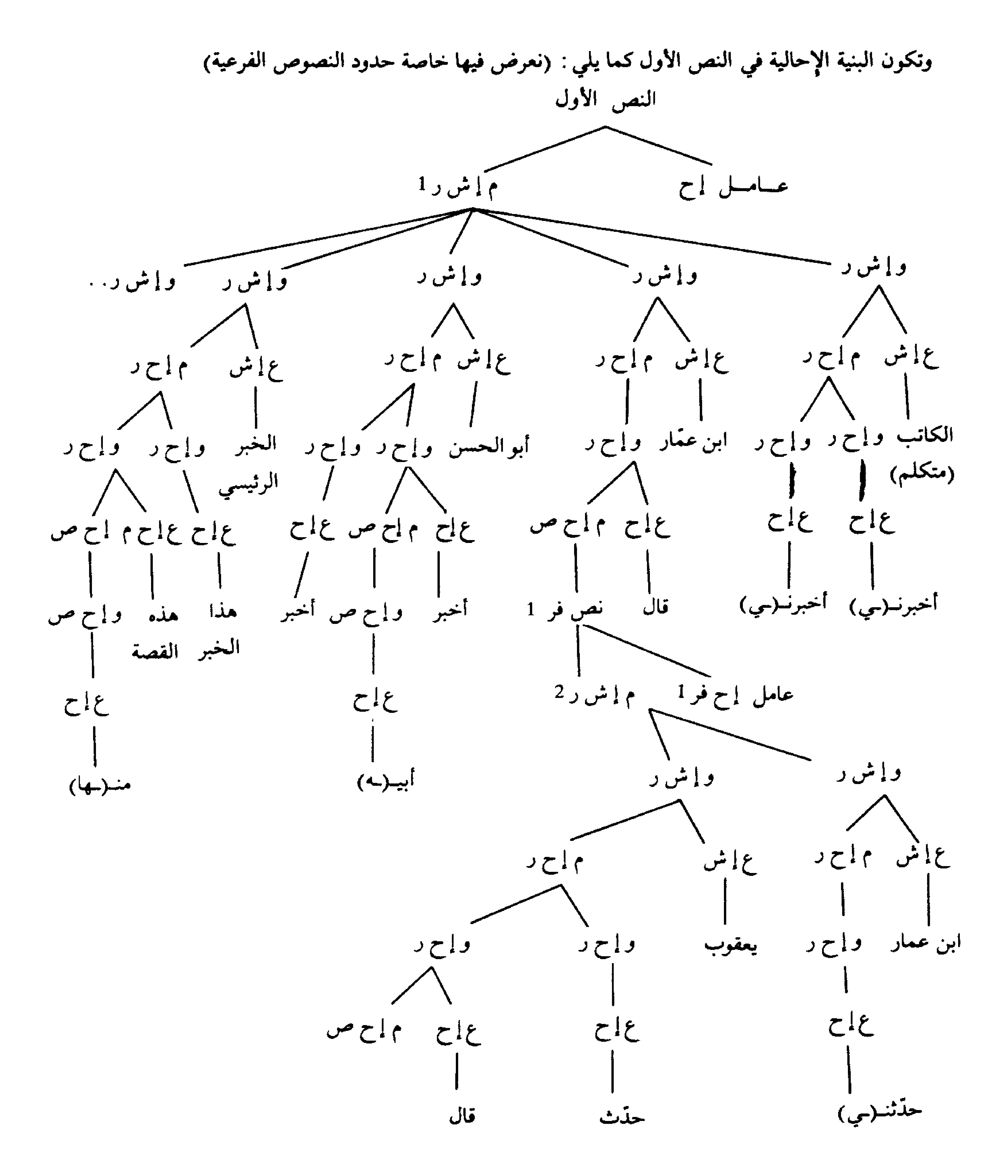

و إ ش ر (نصية) 1
ع إ ش
م إ ح ر
«سمعت غناء حيّرني وشغلني عن كل شيء فسقط سوطي من يدي»
و إ ح ر
ع إ ح
[قصتـ]ـي
و إ ش ر (نصية) 2
ع إ ش
م إ ح ر
«صوت سمعته شغلني عن كل شيء فسقط سوطي من يدي».
و إ ح ر
ع إ ح
[قصتـ]ـه

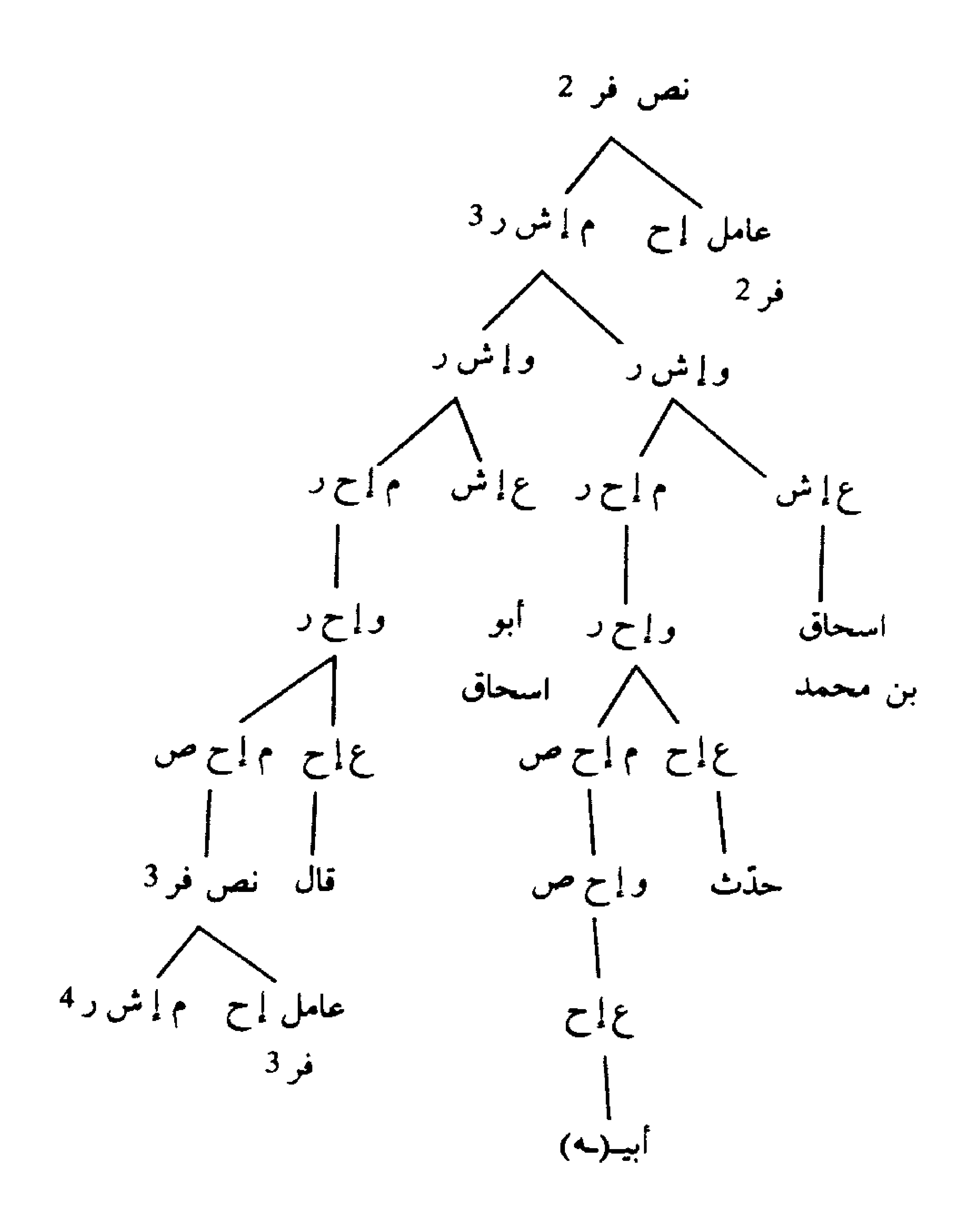

و إ ش ر (نصية) 3
ع إ ش
م إ ح ر
[فلما قربت منه سمعت غناء حيّرني وشغلني عن كل شيء فسقط سوطي من يدي فالتفت إلى زنقطة غلامي أطلب منه سوطه فقال لي :«قد والله سقط سوطي من يدي». فقلت له : «فأي شيء كان سبب سقوطه؟» قال: «صوت سمعته شغلني عن كل شيء فسقط سوطي من يدي.»]
و إ ح ر
ع إ ح
الخبر

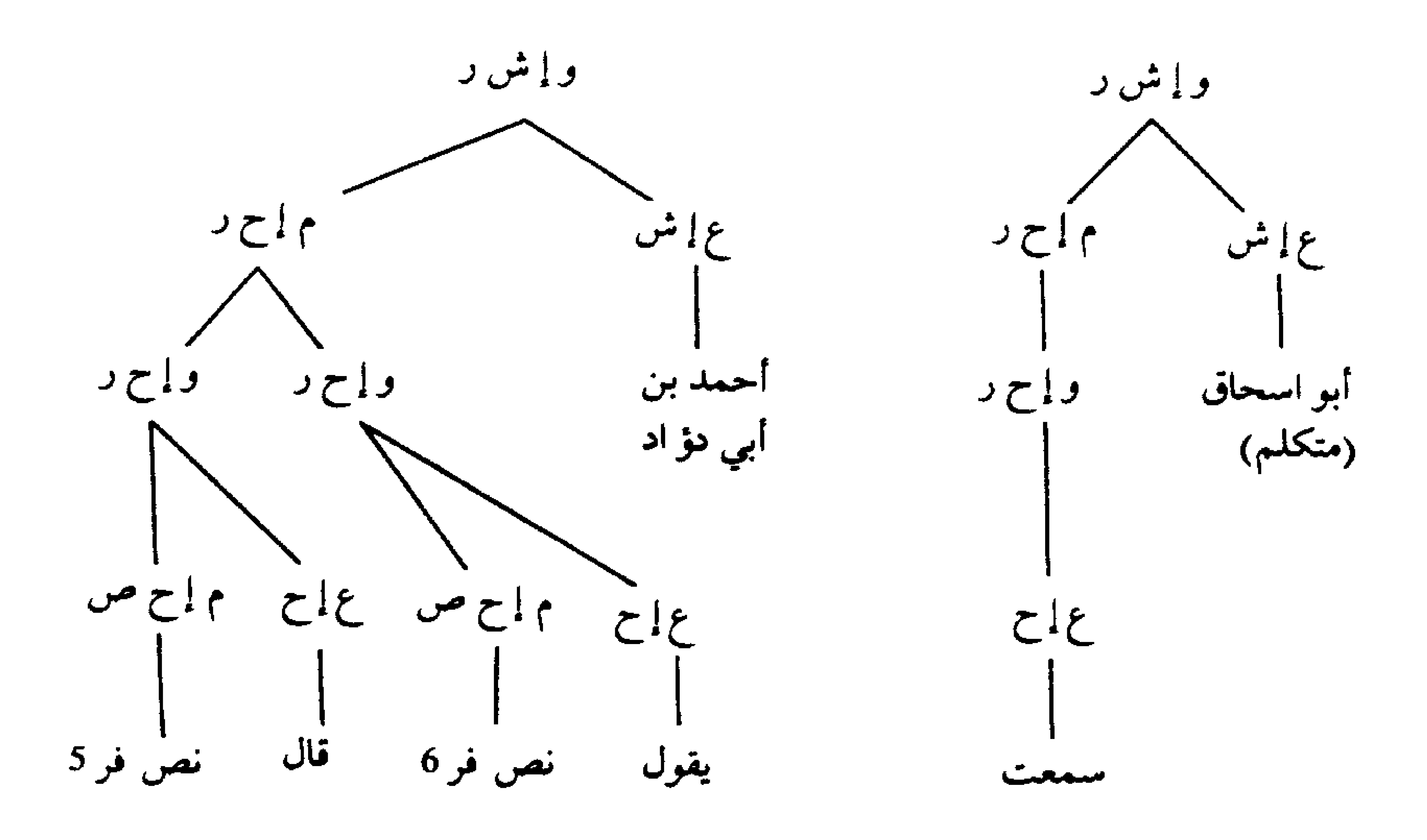

و إ ش ر (نصية) 4
ع إ ش
م إ ح ر
[إن هذا الطويل من آل حفص
نشر المجد بعد ما كان ماتا]
و إ ح ر
ع إ ح
يعيد[ه]

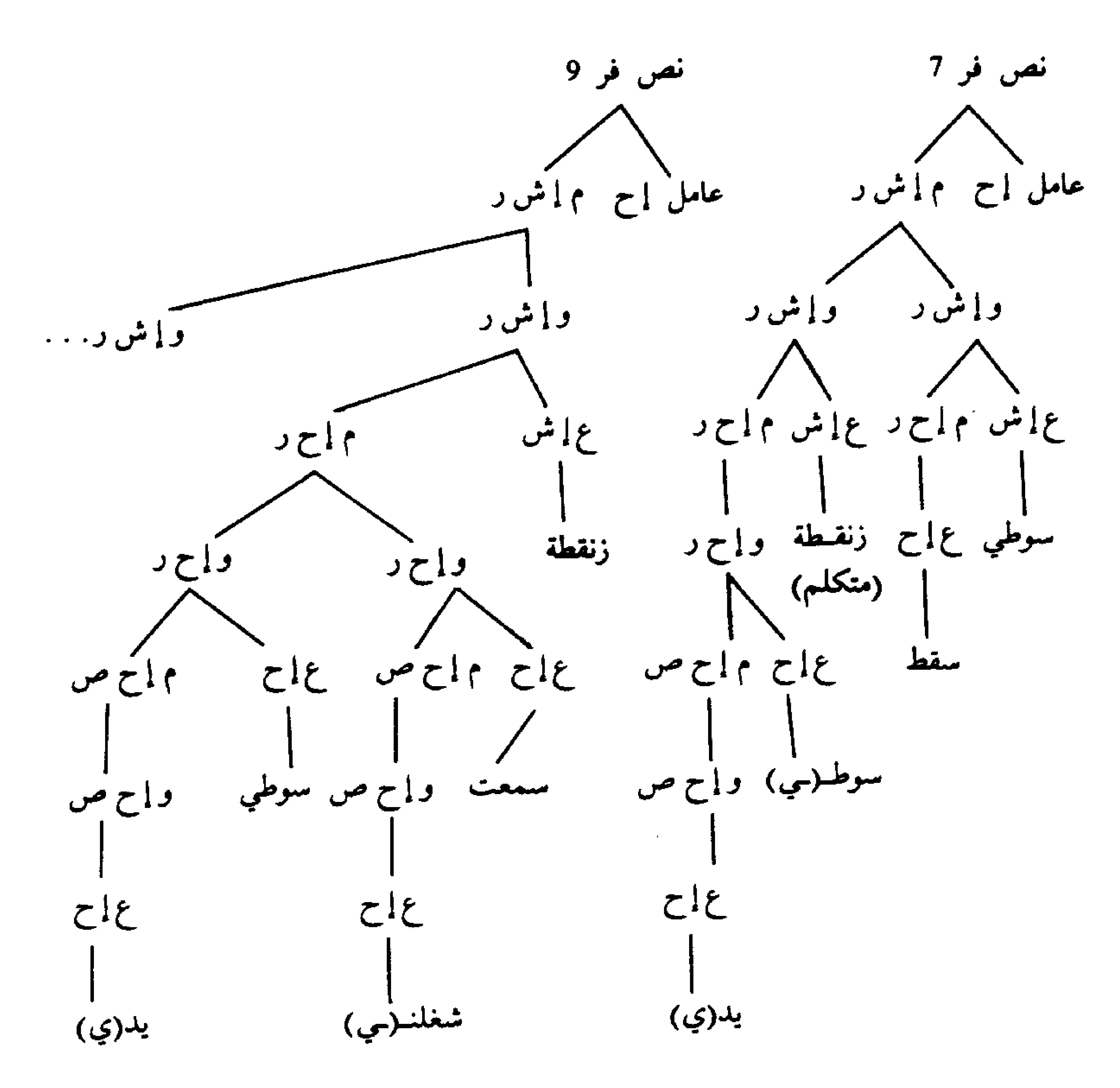

و إ ش ر (نصية) 5
م إ ح ر
و إ ح ر
ع إ ح
[رأيـ]ـي
ع إ ش
[«كنت أعيب الغنـاء وأطعن على أهله» «وكنت أنكر أمر الطرب على الغناء وما يستفز الناس منه ويغلب على عقولهم].
و إ ش ر (نصية) 6
م إ ح ر
و إ ح ر
م إ ح ص
و إ ح ص
ع إ ح
ذكر[هذه القصة]
ع إ ح
أخبرني بـ[ـهذا الخبر]
ع إ ش
[«كنت أعيب الغناء. . . رجعت عن رأيي منذ ذلك اليوم»].
و إ ش ر (نصية) 7
ع إ ش
«تبت مما كنت تناظرنا عليه في ذم الغناء».
م إ ح ر
و إ ح ر
ع إ ح
فعلت
و إ ش ر (نصية) 8
ع إ ش
«سألته أن يعيده»
م إ ح ر
و إ ح ر
ع إ ح
فعل

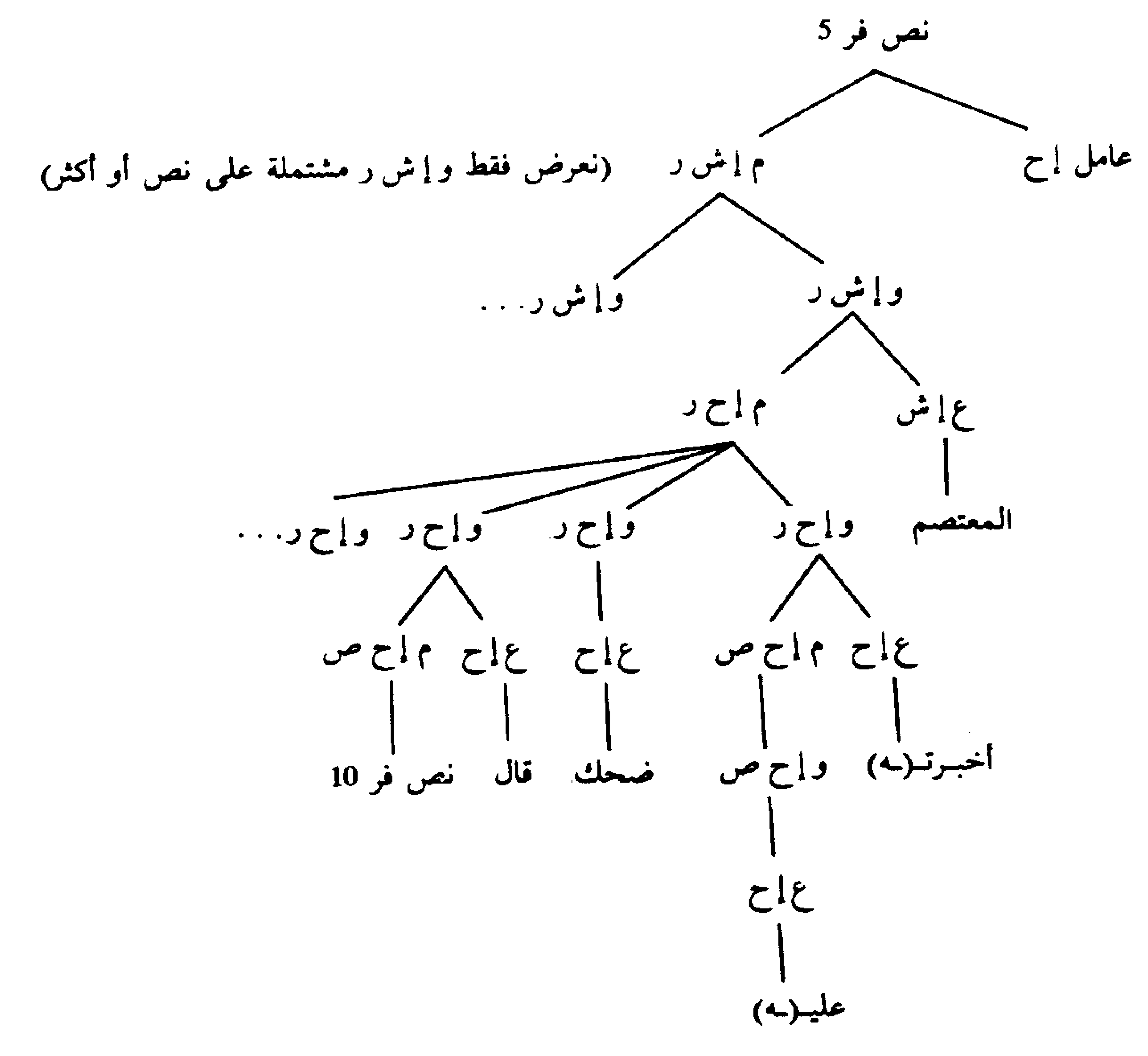
وتكون البنية الإحالية في النص الأول كما يلي : (نعرض فيها خاصة حدود النصوص الفرعية)

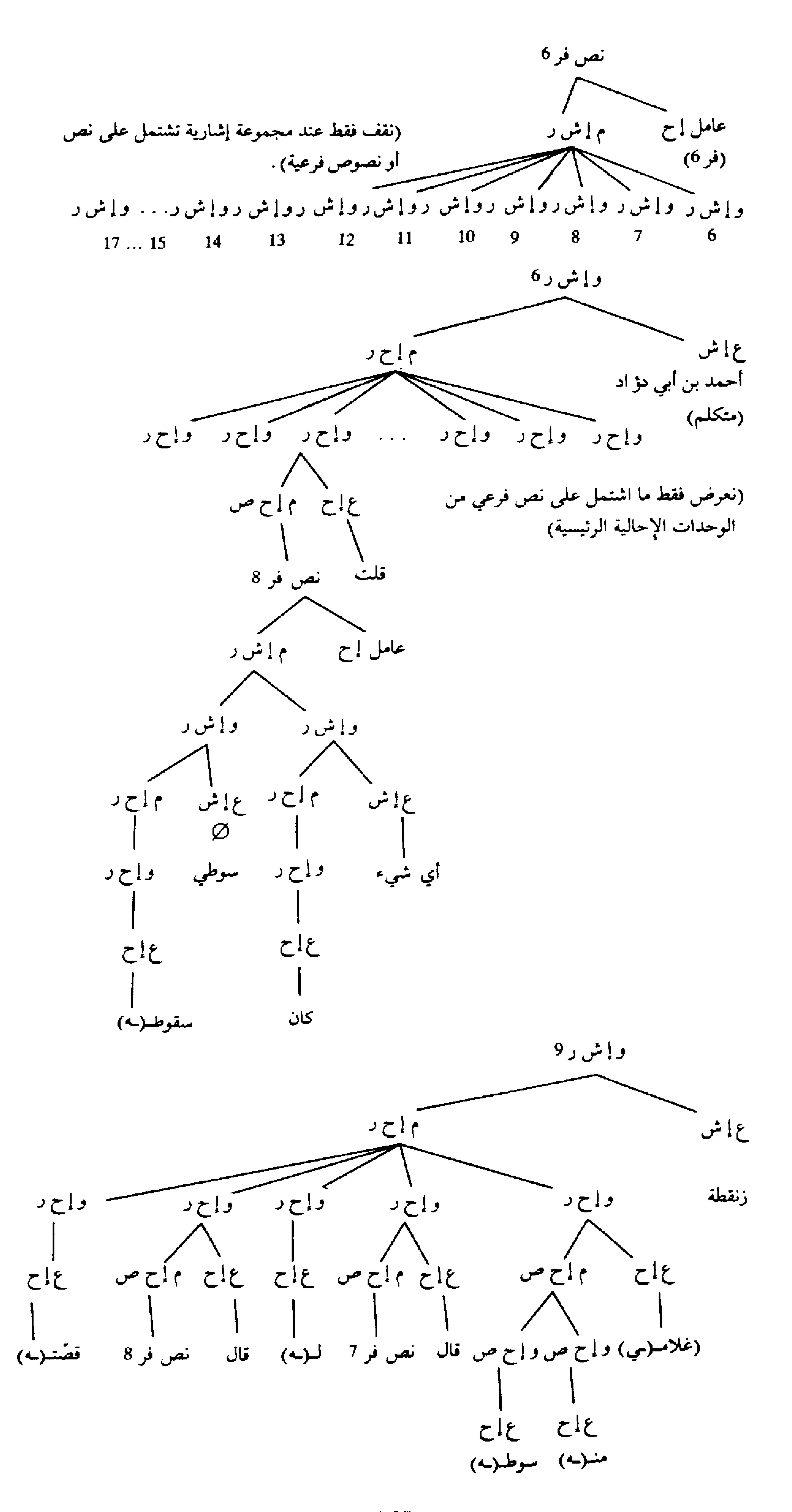


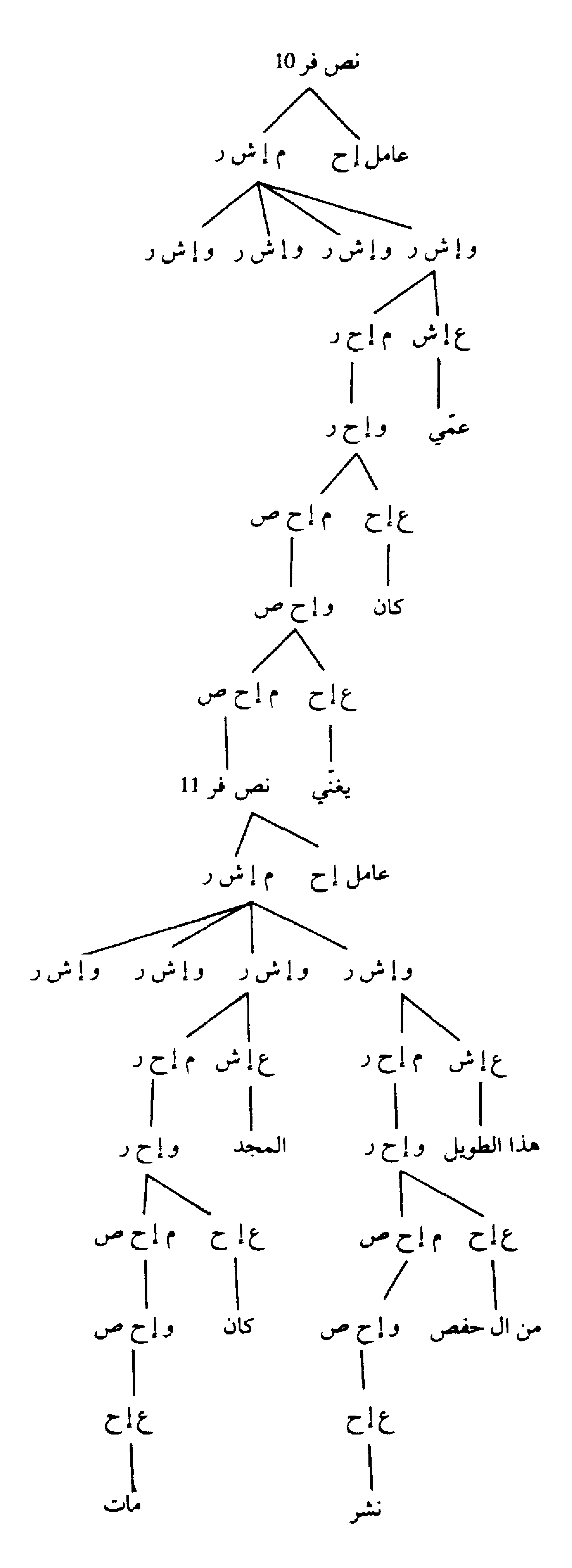

نص فر 2
عامل إح فر 2
م إش ر 3
و إش ر
و إش ر
ع إش
م إح ر
ع إش
م إح ر
اسحاق بن محمد
و إح ر
أبو اسحاق
و إح ر
ع إح
م إح ص
ع إح
م إح ص
حدّث
و إح ص
قال
نص فر 3
ع إح
أبيـ(ـه)
عامل إح فر 3
م إش ر 4


و إش ر
ع إش
م إح ر
أحمد بن أبي دؤاد
و إح ر
و إح ر
ع إح
م إح ص
ع إح
م إح ص
يقول
نص فر 6
قال
نص فر 5
و إش ر
ع إش
م إح ر
أبو اسحاق (متكلم)
و إح ر
ع إح
سمعت


نص فر 7
عامل إح
م إش ر
و إش ر
و إش ر
ع إش
م إح ر
ع إش
م إح ر
سوطي
ع إح
زنقطة
(متكلم)
و إح ر
سقط
ع إح
م إح ص
سوطـ(ـي)
و إح ص
ع إح
يد(ي)
نص فر 9
عامل إح
م إش ر
و إش ر
و إش ر . . .
ع إش
م إح ر
زنقطة
و إح ر
و إح ر
ع إح
م إح ص
ع إح
م إح ص
سمعت
و إح ص
سوطي
و إح ص
ع إح
ع إح
شغلنـ(ـي)
يد(ي)


نص فر 5
عامل إح
م إش ر
(نعرض فقط و إش ر مشتملة على نص أو أكثر)
و إش ر
و إش ر . . .
ع إش
م إح ر
المعتصم
و إح ر
و إح ر
و إح ر
و إح ر . . .
ع إح
م إح ص
ع إح
ع إح
م إح ص
أخبرتـ(ـه)
و إح ص
ضحك
قال
نص فر 10
ع إح
عليـ(ـه)


نص فر 6
م إ ش ر
عامل إح
(فر 6)
(نقف فقط عند مجموعة إشارية تشتمل على نص
أو نصوص فرعية).
و إ ش ر و إ ش ر و إ ش ر و إ ش ر و إ ش ر و إ ش ر و إ ش ر و إ ش ر و إ ش ر . . . و إ ش ر
6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 ... 17
و إ ش ر 6
م إ ح ر
ع إ ش
أحمد بن أبي دؤاد
(متكلم)
و إ ح ر و إ ح ر و إ ح ر . . . و إ ح ر و إ ح ر و إ ح ر
(نعرض فقط ما اشتمل على نص فرعي من
الوحدات الإحالية الرئيسية)
ع إ ح م إ ح ص
قلت
نص فر 8
عامل إح
م إ ش ر
و إ ش ر
و إ ش ر
ع إ ش
م إ ح ر
ع إ ش
م إ ح ر
أي شيء
∅
سوطي
و إ ح ر
و إ ح ر
ع إ ح
ع إ ح
كان
سقوطـ(ـه)
و إ ش ر 9
م إ ح ر
ع إ ش
زنقطة
و إ ح ر
و إ ح ر
و إ ح ر
و إ ح ر
و إ ح ر
ع إ ح
م إ ح ص
ع إ ح
م إ ح ص
ع إ ح
ع إ ح
م إ ح ص
ع إ ح
(غلامـ(ـي)
و إ ح ص
و إ ح ص
قال
نص فر 7
لـ(ـه)
قال
نص فر 8
قصّتـ(ـه)
ع إ ح
ع إ ح
منـ(ـه)
سوطـ(ـه)



نص فر 10
عامل إح
م إش ر
و إش ر
و إش ر
و إش ر
و إش ر
ع إش
م إح ر
عمّي
و إح ر
ع إح
م إح ص
كان
و إح ص
ع إح
م إح ص
يغنّي
نص فر 11
عامل إح
م إش ر
و إش ر
و إش ر
و إش ر
و إش ر
ع إش
م إح ر
ع إش
م إح ر
هذا الطويل
و إح ر
المجد
و إح ر
ع إح
م إح ص
ع إح
م إح ص
من ال حفص
و إح ص
كان
و إح ص
ع إح
ع إح
نشر
مات

3-3 خاتمة:

تبيّنا من خلال النظر في بنية النصوص الإحالية أن عالم النص يتكوّن من جملة من الذوات (حسية ومجردة)، كل واحدة منها تساهم من موقعها في بلورة أحداثه (إن كان النص سردياً)، أو شبكة العلاقات التي تكوّنه (إن كان النص فلسفياً أو وصفياً في علم تشريح الأعضاء مثلاً)؛ وتوفرها في النص يكون حسب الحاجة إليها وذلك من زاويتين:

ـ زاوية المنشأ، فلا يجري ذكر ذات ما إلا إذا كانت ضرورية في تأسيس عالم النص؛ فتدخل حال ذكرها ضمن رصيد الذوات المكوّنة له؛ وهذا الرصيد محدود من حيث العدد.

ـ زاوية التواتر، فلا يجري ذكر ذات ما بعد ذكرها أول مرة في النص إلا عندما تعنّ الحاجة إليها. وتختلف الذوات من حيث درجة التواتر، وهذا يرتبط بدور كل واحدة منها في بلورة الأحداث في النص أو العلاقات فيه؛ وعلى ضوء هذا تقوم سُلَّمِيَّة تتميز بها الذوات الرئيسية من الذوات الثانوية.

ويجري ذلك التواتر في مواطن متباعدة تباعداً حسياً (إذ يتخذ الملفوظ حيّزاً في الفضاء والزمان من حيث هو حدث واقع مثل جميع الأحداث)، وتباعداً ذهنياً (ويتعلق الأمر بعمل الذهن في تحليل الملفوظ واعتماده على الذاكرة)، وهما متصلان أشدّ الاتصال. وينجَرّ عن ذلك، أن الفضاء الفاصل بين الموضعين اللذين يجري فيهما ذكر الذات الواحدة نوعان: فضاء حسي وفضاء ذهني؛ وهو يزداد اتساعاً بجنوح اللغة إلى استعمال المضمرات، وهي، كما استقر في البحث اللغوي، عناصر، قيمتها في غيرها، وذاك مدخل «الربط» في عملها.

وهذا الربط خاص، يختلف عن الربط التركيبي والربط الزماني، وهو يشابههما كل واحد من زاوية؛ فهو خارق للتركيب من جهة، موافق له من جهة مفهوم التحكم، وهو أكثر انسجاماً مع الزماني لاتفاقهما في مبدأ التحكم وانفصالهما نوعاً ما عن التركيب (انظر الخاتمة العامة لمزيد من التفصيل).

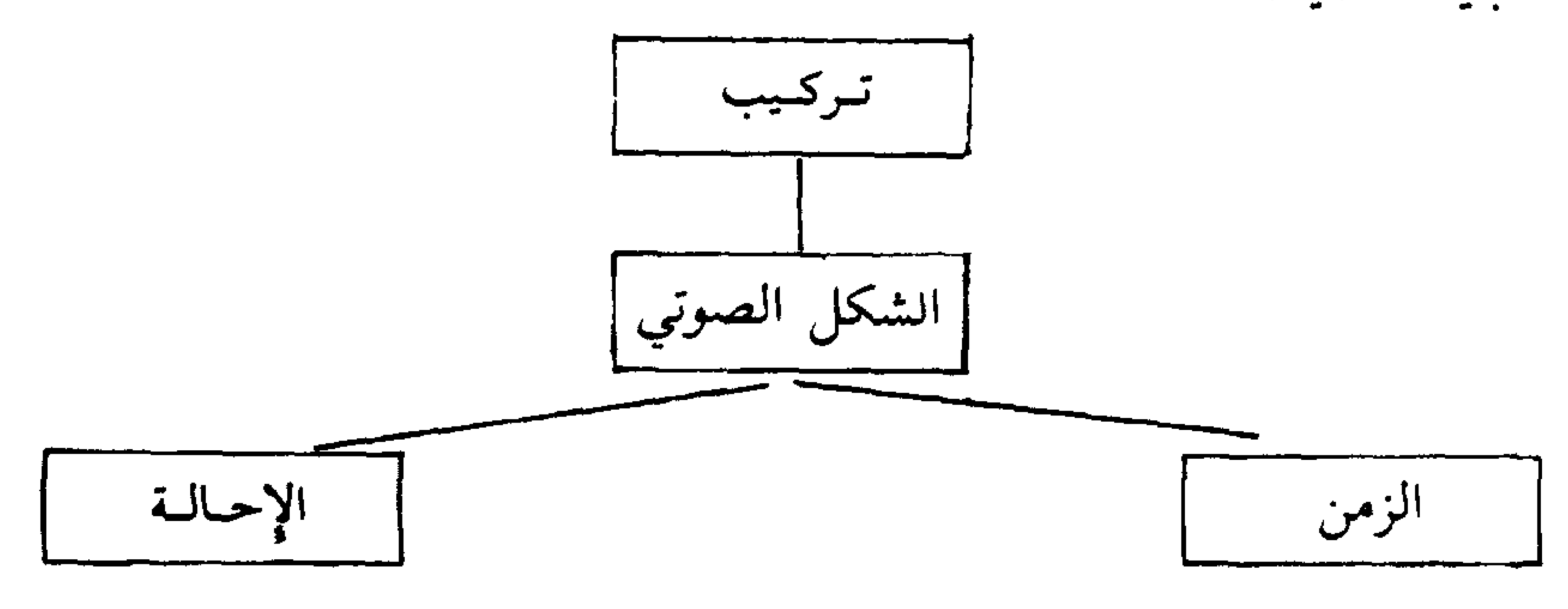
4 ـ الخاتمة العامة

لعل من أصعب الأمور الختام. ففي البدء يهم المرء بالجديد ويعد بالكثير، فيتعاظم العمل في عينه وتنشأ عنده الهيبة «والخوف من الصفحة البيضاء»؛ أما في الختام، فيهَمّ المرء بما وقف عليه في بحثه، فأصبح في عداد القديم؛ وتتردّد الحركة عنده بين ما وعد به وما أنجز منه. وإذا الحساب حسابان، حساب النفس إزاء نفسها وحسابها إزاء الآخرين. فالختام أصعب من البدء، لأن المرء يتردد بين إعادة ما قال وبين ما قد يفتح من آفاق يعلّل بها، وإن لم يقصد إلى ذلك، قصوره عن طَرْق كل شيء، أي بين انغلاق الدائرة على نفسها وبين تواصلها بالانفتاح على غيرها؛ وبين هذا وذاك، يتواصل القديم في الجديد والموروث في المكتسب والساكن في المتحرك والأصل في الفرع.

وأمام هذا التردد اخترنا لخاتمتنا أن لا تكون إعادة ولا بحثاً جديداً، وأردنا لها أن تكون نظرية في طبيعتها، مغرقة في التجريد، تغوص على أعمق ما يحكم بنية النصوص التي تتجسم في الوجوه المختلفة التي درسناها خلال العمل كاملاً.

والنص من حيث هو ملفوظ يشبه جبل الجليد العائم؛ يبرز للعيان جزء يسير منه هو شكله الصوتي، وهو ما يمثل الجانب الفيزيائي فيه الذي ينتسب به إلى صاحبه ويستقل به عن سائر النصوص. وهذا الشكل الصوتي هو الشكل الجامع للشكل التركيبي والشكل الدلالي بما يتفرّع إليه من فروع، وهي مجتمعة تمثل الجزء الخفي من جبل الجليد العائم. وهذا مبحث خاتمتنا هذه. ويمكن تصوّر النص كما يلي:

(21) ـ البنية النصية:



تلتقي البنى الثلاثة (التركيب، الزمن، الإحالة) في الشكل الصوتي التقاء واحداً؛ وهي مواد عديدة مصهورة في شكل واحد، وكل واحدة منها تمثل نظاماً محكماً في ذاته، وتعمل جميعها في توازٍ لا يسمح بتسرّب الخلل، إذ به يتعطّل الفهم والإفهام؛ وتنشأ بينها في ذلك علاقات ثنائية تتنوّع حسب الزوجين المترابطين؛ ولذلك وجب النظر في هذه العلاقات من خلال مداخل على عدد الأزواج الممكنة:

- بنية تركيبيّة - شكل صوتي
- بنية زمانية - شكل صوتي
- بنية إحالية - شكل صوتي
- بنية زمانية - بنية تركيبية
- بنية زمانية - بنية إحالية
- بنية تركيبية - بنية إحالية

وبين الأشكال الثلاثة من جهة والشكل الصوتي من جهة أخرى تطابق، إذ توافق حدود الوحدة التركيبية (مفردة - مركب - جملة) حدودَ الوحدة الصوتية الحاملة للوظيفة النحوية و/أو الوظيفة الإشارية أو الإحالية في البنية الزمنية أو الإحالية، داخل الجملة الواحدة وفي مستوى النص؛ هذا من حيث مظهرها الفيزيائي. أما من حيث العمل فإنها ثلاثتها تعمل في انسجام واتساق داخل النص.

فالبنية النصية نظام من البنى، كل بنية لها قواعدها الخاصة بها، تقيم بها وجهاً من وجوه النص هو تركيبي وهو زماني وهو إحالي وتتوفر في مستويين: أحدهما داخل الجملة وآخر داخل النص؛ وهي تجتمع في المبدأ الذي تقوم عليه كل واحدة منها وهو «العمل» أو «التحكم».

ففي التركيب، تحكم الجملة الأولى سائرَ الجمل اللاحقة لها، إن وُجدت، بحكم ورودها في البداية؛ فهي نقطة الانطلاق، وهي المعلم الأول المؤسِّس لكل المعالم في النص؛ وعليها يجري الربط بنوعيه (البياني، والخلافي)؛ فما يلحق، تفصيلٌ لها وتوضيح أو هو إضافة من حيث الكمية الخبرية، وهو في الوجهين محكوم بها.

ويعمل «الفعل» داخل الجملة الواحدة في سائر المكوّنات. وفي البنية الزمنية يحكم الفعلُ الرئيسي، أو كل مكوّن دالّ على زمن إشاري، من كل جملة، كل الأزمنة المتوفرة في الأفعال أو غيرها في جملته تلك؛ وهذه العناصر فرعية ثانوية في التركيب؛ وهو في هذا يطابق البنية التركيبية. والزمن الإشاري الأول الوارد في الجملة الأولى من كل نص، يمثل أيضاً معلماً تُبنى عليه جميع الأزمنة اللاحقة، وإن استقلّت عنه في التركيب والتصور؛ فهي كلها ترسم

امتداده الكرونولوجي امتداداً حقيقياً أو متصوَّراً، وبها تنتظم عناصره المكوّنة له؛ وهذا الامتداد يقوم على البعد الفاصل بين المعالم المتعاقبة أو المتتابعة، أيَّ نوع من التتابع، وعليه يقوم نوع الربط التركيبي (كالفاء للتعاقب السريع أو النتيجة الخ)، وهو وجه آخر من وجوه التطابق بين البنيتين التركيبية والزمانية.

وفي الإحالة يحكم العنصر الإشاري كل العناصر الإحالية المتعلقة به من حيث يعطيها قيمتها؛ وهذا التحكم لا يراعي الحدود التركيبية، ولا تفرض عليه، الخطّية في الكلام، اتجاهاً واحداً. (الإحالة على اللاحق دليل على ذلك).

وتلك المبادىء تحكمُ الفهمَ إذ تقوده وتوجهه، فالنص للذهن، هو الطريق المعبّدة لبصر السائق، تتبين معالمه شيئاً فشيئاً؛ فيسهل السير في الطريق المعبّدة المحكمة، سهولة إدراك معنى النص المحكم البناء؛ ويصعب السير في الطريق الوعرة، لأي سبب من الأسباب، صعوبة إدراك معنى النص المشوَّش بأي وجه من الوجوه. والوضوح أو التشويش درجات، تختلف من نص إلى نص آخر ومن متقبل إلى آخر، وهذا باب كبير آخر يتعلق بالقراءة والتفكيك.

فالذوات (حسية أو مجردة) إذا ما قارنا بينها وبين الأزمنة التي تقتضي الأحداث المدلول عليها بصيغ الأفعال، وتقتضي أيضاً زيادة في اللفظ، وجدنا أن الأزمنة، نظرياً، تتعدّد إلى ما لا نهاية له، تعدّد الحركات التي تأتيها الذوات والعلاقات التي تدخل فيها، وتبعاً لذلك يطول الملفوظ ويقصر. أما الذوات فهي محدودة نسبياً، ولذلك عمدت اللغة إلى «التعويض»، وهي ظاهرة مشروطة بالاستقرار والاستمرار المقترنين بالذات، أو بما يمكن أن يكون ذاتاً أو معلماً يُحال عليه؛ ولذلك كانت الإحالة أهمّ الروابط بين مكوّنات النص؛ وهي ذات مرونة كبيرة، إذ لا تلتزم بالحدود التركيبية فتربط بين متباعدين منفصلين، وتخرج عن البنية التركيبية فهي بنية عابرة للتركيب (Trans-syntaxique)؛ ومرونتها هذه جعلتها من أهم عناصر الدلالة في النصوص.

ويمكن تصوّر البنى الثلاثة مجتمعة في الشكل الصوتي، مثل الألوان المختلفة المتجاورة في قرص يُدار بسرعة، فتغيب الفوارق بينها ويظهر اللون الأبيض الذي يتضمّنها جميعاً. وكذلك تقوم الدلالة في النص على شبكة العلاقات الرابطة بين جميع العناصر المكوّنة له والذاهبة في كل اتجاه؛ وإن امتد في خطوط مرئية أو سلسلة منطوقة، إنما بدؤه عنصر واحد (صوت، لفظ، مركب، جملة)، عليه تقوم سائر العناصر المكوّنة له؛ فهو كالبناء بدؤه حجر واحد يقوم عليه سائر الأركان.

مراجع البحث:

(1) المراجع العربية:

أبو نواس: الدّيوان دار صادر.

ابن جعفر (قدامة): نقد الشعر تـ. عبد المنعم خفاجي لبنان.

ابن هشام: مغني اللبيب.

الاسترابادي (رضي الدين): شرح الرضي تـ. يوسف حسن عمر بنغازي.

الاصبهاني (أبو الفرج): الأغاني ج 10 بيروت 1957.

بكار (توفيق): جدلية الشرق والغرب. الحياة الثقافية 1981/13 ص ص 10-22.

سلسلة من الدروس القاها في طلبة شهادة المناهج، أستاذية العربية، كلية الآداب بتونس 1982.

الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز.

الخوارزمي: مفاتيح العلوم

الساقي (فاضل مصطفى): أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. القاهرة 1977.

الشريف (محمد صلاح الدين): خواطر شك في كفاية القراءة اللغوية، أعمال ندوة «القراءة والكتابة كلية الآداب بتونس 1982». تونس 1988 ص ص 217-306.

الطرابلسي (محمد الهادي) خصائص الأسلوب في الشوقيّات، تونس 1981.

المسعدي (محمود): حدّث أبو هريرة قال...

(2) المراجع الأجنبية

BENVENISTE E. (1966), Problèmes de Linguistique générale. Paris Gallimard.

BLOOMFIELD L. (1933) Language New York.

CHOMSKY N. 1981, Lectures on Government and Binding, Dordrecht, Foris.

CONRAD J. (1960), Three short novels (Heart of Darkness; Youth; Typhoon.

HALLIDAY, M.A.K. and Hasan, Ruqaya (1976), Cohesion in English. Hong Kong Longman.

KITTAY J. (1988), On anaphora and antecedence; semiotica 72-34, 205-234.

LO CASCIO V. (1989) & CO VET (eds), Temporal structure in Sentence and discourse. Foris.

LO CASCIO V. (1986), Temporal deixis and Anaphor in Sentence and Text: Finding

a reference time; in Lo Cascio & Co Vet (1986) pp 191-228).
LYONS J. (1977), Semantics voll-II Cambridge Univ Press
PARTEE B.(1984),Temporal and nominal anaphora;Linguistics and Philosophy 7;243-286.
RADFORD A. (1988), Transformational Grammar Cambridge Univ. Press.
REINHARD T. 1983, Anaphora and semantic interpretation Univ. of Chicago Press.

محتويات الكتاب

نَسِيجُ النَّص

ليست الحيرة أمام «مغامرة»التطوير والتخوّف من بدعة الإبداع والحذر من نتيجة التغيير إلّا ظواهر طبيعية فضلاً عن أنها منبّهات يستعين بها الدّارس المغامر ليتجنب خطر المجازفة في الحكم وخطأ المبالغة في التقدير، بل إن غياب الحيرة والتخوف والحذر هو الذي يكون غريباً أمام وضع تغيرت فيه مجالات العمل وأدوات المنهج ومواد الدرس ورصيد النتائج. . . بل ومفاهيم العلم في حين لم تتغيّر مصطلحاته المفاتيح.

فمن حق الناقد أن يتساءل عن سبب تمسك الدارس بمصطلحات **نحو وجملة وقاعدة ورابط**. . . . واستعماله إياها، فيما أصبح يسمى بنحو النصوص وبالجملة الشعرية والجملة العروضيّة وبقواعد النصوص وبالروابط الزمنية والإحالية والتركيبية مع أنه يستعملها أيضاً في مفاهيمها المتعارفة المألوفة.

وفي هذا الإطار تندرج محاولة الأستاذ الأزهر الزناد في بحث نحو النصوص، وقد انطلق فيه من مفهوم النص على أنه نسيج من الكلام، وذهب إلى أن معنى النسيج يتوفر في المصطلح الأعجمي المقابل لمصطلح **نص** Texte.

فلما كان الأمر كذلك، رأى المؤلف أن يبحث خصائص النسيج في النصوص بالتركيز على ثلاث مجموعات من الروابط التي تحدد الصلة بين عناصرها المكونة؛ فدرس الروابط اللفظية والمعنوية والروابط الزمنية والروابط الإحالية، مراوحاً في ذلك بين التنظير والتطبيق، في عملٍ ،كان للتنظير فيه معنى استنباط القواعد من النصوص المحللة لا معنى قراءة هذه النصوص في ضوء نظريات سابقة، وللتطبيق معنى الاعتماد على نص مختار «**لإقامة جملة من القواعد**»(1-2-3) من ناحية، وليتوسل بها إلى سبر انطباق تلك القواعد على غيره من النصوص من ناحية أخرى.

إن بحث الأستاذ الأزهر الزناد في هذا الكتاب مفيد بالموضوع الذي قام عليه والمنهج الذي توخّاه، ولا سيما بالأسئلة التي طرحها للنقاش وبالقضايا التي دعا إلى التفكير فيها. ولا نبالغ إن قلنا إنه جدير بأن يُضم إلى قائمة أهمّ المراجع في النحو وعلم النص.

الدكتور محمد الهادي الطرابلسي


المركز الثقافي العربي
ص ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت - لبنان
ص. ب 4006 - الدار البيضاء - المغرب